الفصل الثالث

من تحديات التنمية
فى الوطن العربى

(١) التعليم العربى : الواقع والمستقبل

(٢) قراءة فى كتاب « مفترق الطرق » للدكتور حسين كامل بهاء الدين

(٣) المحور الثقافى فى سياق التنمية المستدامة

(٤) بين نزعات القطرية وفرص الديمقراطية بالقوة

(١) التعليم العربى : الواقع والمستقبل

سوف نلجأ فى هذه الورقة إلى إطلالة عامة توثيقية على واقع التعليم العربي، مع نظرة معيارية لتوجهات تعليم المستقبل ، ونظراً لاستحالة الإلمامة بمختلف جوانب الموضوع أو حتى بمحاوره الرئيسية ، يقتضى الأمر أن نركز على بعض الجوانب والمشكلات والقضايا التى نعتبرها ذات أثر مضاعف ، كما يقول الاقتصاديون ، مما يمتد أثرها إلى التدافع والحركة والتطور فى كثير من العناصر الأخرى لمنظومة التعليم ، فى سياق مجتمعى متحرك ومركب ومعقد .

والواقع أننا نعيش مرحلة تاريخية ، فرضت ما تشهده من ثورات معرفية وتكنولوجية واتصالية ، إلى خضوع كل مؤسسات المجتمع للمراجعة والتساؤل . وتكمن حتمية عملية المراجعة والتطوير والتعبير إلى أن معظم مؤسساتنا المجتمعية كانت وليدة ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وتكنولوجية اقتضتها مطالب الحداثة ، وبناء ما عرف بالدولة العصرية ، وإقامة المصانع وتكوين الصفوة من أبناء المجتمع ، وهيمنة الدولة بصور متنوعة على سيرورة المؤسسات الإنتاجية والخدمية والاستهلاكية ، مع قدر قليل يتفاوت وزنه من المشاركة المجتمعية فى اتخاذ القرار وتوجهات المسار فى حياة المجتمع والبشر . والخلاصة تتمثل فى أن مؤسساتنا أصبحت أقل كفاءة وقدرة وجودة فى أداء وظائفها المجتمعية فى إطار مواجهة التحديات والأزمات الداخلية والخارجية .

السياق المجتمعى الراهن :

والواقع أننا لسنا أول جيل فى تاريخ أمتنا ، تهزه التحديات وتدفعه إلى مراجعة وتطوير مؤسساته ، ومن بينها المؤسسة أو المنظومة التعليمية. وإذا كنا قد سعينا إلى التعامل مع كبرى المتغيرات التحديثية عن طريق الاقتداء والنقل والمواءمة والإصلاحات

الجزئية أو الشكلية ، إلا أن حجم متغيرات اليوم والغد ونوعيتها وتلاحقها فيما عرف بعمليات العولمة وثوراتها، تتطلب تعامل أكثر جسارة، وأوسع تحركاً ، وأعمق تحولاً ، وأشد تنافساً من أجل البقاء والنماء. نحن أمام مجموعة متشابكة من المتغيرات تتداخل فيها المخاطر المقلقة مع الفرص الواعدة . وتلك هى :

(١) الثورات العلمية .

(٢) والتكنولوجية وامتداداتها إلى :

(٣) ثورة الاتصالات .

(٤) والثورة المعرفية .

(٥) وثورة اقتصادية نجمت عن نظام رأسمالى تحكمه سوق عالمية موحدة فى مجالات السلع والخدمات والمال والموارد. ومن أهمها مجال الطاقة الجديدة والمتجددة .. أضف إلى ذلك :

(٦) ثورة سياسية يفرض فيها القطب الواحد (الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها أحياناً) الإمبريالية، ولو بالقوة العسكرية على دول العالم النامى لخدمة مصالحه.

(٧) ثورة اجتماعية تضغط على مزيد من المشاركة الديمقراطية فى إدارة الدولة والمجتمع، وإتاحة مساحة أوسع وأرحب ؛ لكى تترسخ قواعد التنظيمات المدنية غير الحكومية فى البنية الديمقراطية وتفاعلاتها المجتمعية . ومع هذه الثورة الاجتماعية يتعالى النداء إلى ترسيخ حقوق الإنسان التى أقرتها الشرائع السماوية ، كما أقرتها مختلف وثائق الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، فضلاً عن المنظمات العربية الإقليمية.

وأخيراً (٨) تأتى المفاهيم والقضايا الجديدة فيما يتصل بسلامة البيئة وإصحاحها وحمايتها من التلوث ، واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من سياسات وممارسات عملية التنمية المستدامة .

تلكم هى كتلة ذات أبعاد متعددة من زخم المتغيرات ، التى تواجهها مؤسساتنا، ومن بينها المؤسسة التعليمية ، وهى ما يؤكد أننا إزاء تحديات مغايرة لما شهدته ساحة الأمة العربية خلال تاريخها الحديث. ومن أجل المقارنة تاريخيًّا نُذكِّر بتحديات الصدمة الحضارية فى القرن

التاسع عشر ، وما تبعها من بدايات تحديث الدولة ومؤسساتها ، ثم معارك الاستقلال من الاحتلال الأجنبى بكل عنفها وتضحياتها ، ثم تداعيات الحرب العالمية وبخاصة الحرب العالمية الثانية قبيل منتصف هذا القرن وتداعياتها السياسية والاجتماعية .

وما أن تسعى الأمة العربية لتلقف أنفاسها حتى يحتل الصهاينة بقعة من أرض الوطن فى فلسطين لإنشاء دولة إسرائيل ، ويحتدم الصراع العربى الإسرائيلى ، ويستمر احتلال الأرض الفلسطينية حتى اليوم بقوة الطائرات والدبابات والصواريخ وكافة الأسلحة الحديثة . ولا ننسى تلك المتغيرات المهمة التى شهدتها الأرض العربية من خلال الفورة النفطية والارتفاع غير المسبوق فى أسعار النفط لحوالى عقد من الزمان ، كما لابد لنا من تذكر تحديات الصراع الأيديولوجى وتوتراته منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى بداية التسعينيات.. ثم محاولات إعادة الهيكلة الاقتصادية ومؤسساتها لتندمج فى السوق الرأسمالية العالمية بعد انهيار الاتحاد السوفييتى سابقاً، وتفتته إلى عدة دول .

والمستعرض لتلك العوامل أو التحديات يجد أنها جاءت متتابعة أحياناً ومتقطعة أحياناً أخرى ، ومتباينة فى حدتها ، فى حين أن المتغيرات والتحديات التى نضطرب فيها ومعها اليوم جاءت كما لو كانت محتشـــدة لتنطلق دفعة واحدة متلاحقة ومتداخلة وحـــادة . وكانت استجابتنا للتحـــديات الماضية عن طـــريق الاحتذاء أو الاستعارة أو الابتلاع، والتفاعل الإيجابى مع توجهاتها ، انبهاراً وفخاراً ، أو إنكاراً وعـــدم اكتراث أو مقاومة ، مع محاولة لإحياء ما يقابل تلك التوجهات الوافدة من تراث السلف وثقافاتهم. لكن المواجهة الفعالة والمجدية لزخم المتغيرات العولمية التى نعايشها لا يمكن أن يتم بنفس الأسلوب ونهج التفاعل . وإذا كنا قد كسبنا قليلاً وخسرنا كثيراً من جراء المنهج الذى اتبعناه فى مواجهة المتغيرات التحديثية والصراعية السابقة ، إلا أننا مع العولمة الزاحفة الطاغية ، علينا أن نكون أكثر وعياً ، وأوسع حكمة حتى لا تجرفنا تياراتها العاصفة ، وتدهمنا مخاطرها الساحقة ، ويضيع منا كل ما يمكن أن نفيده من فرصها العلمية والتكنولوجية وخبراتها الإدارية والتنظيمية. وسوف تختلط أعباء المراحل السابقة من تاريخنا وقضاياه ، التى لم تحسم بعد لتضاعف من أحمال الوطن والمواطن فى التطلع إلى حياة أفضل فى إطار مجتمع عالمى إنسانى .

بين العولمة والمنظومة التعليمية :

نستعرض فيما يلى مواطن التفاعل الأساسية بين الرصيد الثقافى العولمى الراهن والمنظومة التعليمية :

١ - ولعل أهم ما ترسخ من مقومات هذا الرصيد الأهمية البالغة لدور العنصر البشرى باعتباره ليس مجرد الموظف للثروة أو الموزع أو المستثمر لها ، بل هو إلى جانب ذلك خالق الثروة ومنتجها عن طريق ابتداع المعرفة العلمية وتطبيقاتها التكنولوجية، وعن طريق الحفاظ عليها وتوصيلها ونشرها وتمثلها وتطبيقها وتوظيفها، فضلاً عن إعادة إنتاجها وإنتاج الجديد والمتجدد من تلك المعارف . ومن هنا تجيء وظيفة النظام التعليمى فى تكوين الرصيد المعرفى وتجديده ونقله وتدفقه عبر الأجيال المتلاحقة .

ومن هنا أيضاً يمثل التعليم الأداة التى تعمل على تراكم الرصيد المعرفى وخبراته وبحوثه فى مقابل الرصيد من رأس المال المادى وموارده الطبيعية. ومع التقدم العلمى والتكنولوجى الهائل فى تيارات الموجه الثالثة ، أصبحت المعرفة أهم عنصر بل وأغلى عنصر من عناصر إنتاج السلع والخدمات ، وبذلك أزاح دور عوامل الإنتاج الأخرى كرأس المال المادى أو الطبيعى أو المالى ، أو حجم قوة العمل ، أو الأرض إلى مراتب تالية فى الأهمية وفى الميزة النسبية. ولم يكن غريباً أن يتحدث الباحثون عن مقومات التنمية فلا يشيرون فحسب إلى ما سموه بنمو الناتج المحلى أو القومى الإجمالى من السلع والخدمات ، بل ازداد اهتمامهم بنمو الرصيد المعرفى القومى ، وفى القلب منه الذخيرة العلمية والتكنولوجية .

٢ - ومن ثم فإن التوظيف الكثيف للموارد العلمية وما ترتب عليه من تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية والبرمجيات الإلكترونية ، قد غدا ضرورة ملحة فى تطوير مناهج التعليم ، فضلاً عن الإفادة منها فى نشر التعليم من خلال المنظومة التكنولوجية للتعليم عن بعد .

٣ - وفى هذا السياق العولمى الذى تسوده الهجمة السياسية والهجمة الثقافية للقوى الغالبة والمسيطرة على الساحة الكونية ، تجد المنظومة التعليمية نفسها مركزة على

ثقافة الانتماء والولاء فى مواجهة ثقافة الاستعلاء أو التهوين من قدراتنا ومدركاتنا وقيمنا الثقافية. ومن ثم.. فإن على السياسات التعليمية أن تُحذَّر من أن يكون اندفاعها نحو إدخال التكنولوجيا وتوظيفها فى التعليم على حساب التغاضى أو التجاهل عن الأهداف " المقدسة " للمنظومة التعليمية المرتبطة بتأسيس ودعم وتطوير القيم والمعانى للثقافة المشتركة فى إطاراتها العولمية وأصولها المحلية فى الثقافة العربية . هذا مع مرونة فى تنوع مساراتها وتعبيراتها عبر الزمان والمكان ، إذ الحاصل أنه لا توجد مؤسسة أخرى تتولى بصورة مباشرة تلك المسئولية فى تنشئة الأجيال . وتدعو هذه الثقافة المشتركة إلى الحوار ، واحترام الرأى الأخر ، والالتزام بقيم الصدق والأمانة وحرية التعبير ؛ من أجل الوصول إلى الوفاق العام فى تقرير مصائر المجتمع وتصاريف أموره . ويتعاظم بذلك التركيز على أهمية التزود بمعايير القيم الإنسانية والعدالة الاجتماعية والحرية الأكاديمية . وهذه الأبعاد القيمية والاجتماعية تمثل شرطاً ضرورياً للإبداع وإنتاج المعرفة الجديدة والمتجددة، دون تخوف أو تهديد أو قهر مجتمعى من أى سلطة من سلطاته . وبمعونة التكنولوجيا ومعداتها الصلدة وبرامجها الرخوة ، يستطيع التعليم أن يعد أجيالاً عربية قادرة على صناعة مستقبلها وواثقة من سداد مساعيها فى التنمية ومسارات التقدم .

٤ – ومع السوق الطليقة الموحدة تجد المنظومة التعليمية نفسها فى حاجة إلى مراجعة مناهجها ومهاراتها ، التى يكتسبها الطلاب خلال عمليات التعليم والتعلم . وهنا تقتضى المنافسة فى إنتاج السلع والخدمات وصولها إلى المواصفات العالمية، مما يترتب عليه أن تكون المعارف والقدرات التى يزود بها الطالب متمشية ومتسقة مع مستويات التكوين العلمى والثقافى فى الدول الصناعية المتقدمة. ومن بين شروط هذا التكوين للطلاب من خلال مستويات المعرفة العالمية الإلمام الكافى والتام أحياناً باللغة الإنجليزية ومهارات توظيف تكنولوجيا المعلوماتية. ومن ثم فإن معايير الجودة الشاملة تحكم مجمل مكونات العملية التعليمية ، بنيةً ومناهج وطرقاً وتخطيطاً وتقويماً وتطويراً مستمراً فى ضوء احتياجات المتغيرات العالمية ، وبخاصة

مقتضيات سوق العمل والتطور التكنولوجى ، ومقتضيات الحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية .

٥ - ومع التوجه نحو ديمقراطية المشاركة فى صنع القرار واتخاذه بديلاً عن مركزية القرار ونظام السياسة الشمولى ، يبرز دور مختلف القوى والنخب الاجتماعية والثقافية فى رسم سياسة التعليم وإدارته وتقويم مسيرته. كما يبرز دور القطاع الخاص فى إنشاء المدارس والمعاهد والجامعات. ومع الخطاب الرسمى الملتزم بديمقراطية التعليم ، ومع هذا الدور المتنامى للقطاع الخاص تحتدم إشكالية الطلب على التعليم من منظور احتياجات المجتمع والتنمية من ناحية ومن منظور الطلب الأسرى ومصالح أبنائها ، ثم من منظور إتاحة فرص التعليم على أساس قدرات المتعلم ومواهبه من ناحية وبين إتاحته على أساس القدرات المالية ومواقع السلطة والنفوذ لخلفيات أسر الطلاب من ناحية أخرى . وستظل قضية المد والجزر بين مجانية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية من أبعاد السياسة التعليمية التى تضطرب مع سياقات العولمة وما تفرزه من مواقع القوة والتعدد فى الداخل ، كما تضطرب معها مفاهيم وممارسات تعليم الديمقراطية فى المؤسسات التعليمية واضطرابها مع النظم البيروقراطية والتقاليد التعليمية فى العلاقات بين أفراد تلك المؤسسات .

التوظيف المجتمعى للمنظومة التعليمية :

والخلاصة أن المنظومة التعليمية تجد نفسها فى خصم سياقات مجتمعية متعددة المطالب ، لم تواجه مثلها من قبل من حيث تداخل وتلاحق وتنوع جوانب المراجعة المطلوبة فى سياساتها ومسيرتها الحالية. ومن ثم فإن التكيف والاستجابة لهذا العالم المتحرك لا يمكن أن تكون دون تصـــور استراتيجى للتطوير والتغيي ر. مع هـــذا العالم المتحرك - مستعينين بمفاهيم الكاتب المبدع يحى حقى - لابد للتعليم من موازنات جديدة وجريئة بين السيرورة والانبعاث ، بين التمام واستمرار النمو ، بين الثبات والتجدد ، بين التفرد والمشاركة ، بين النداء والمحاورة ، بين الاستمرار والتغير. وهذه الموازنات الاستراتيجية تنطلق من حاضر لا مناص من فهم ما فيه من رواسب

الماضى ، والتوظيف لما يمكن أن يحتضنه من توجهات المستقبل . إنه حاضر يحمل عبء التاريخ، كما يحمل عبق التاريخ ، ومن ثم فإن مراجعة مسيرة المنظومة التعليمية تتطلب المعالجة الحاسمة للمشكلات العالقة من الماضى فى الوقت ذاته الذى تواجه تكيفاً وتكييفاً لتحديات المستقبل فى سياقاته العولمية .

ومع التأكيد على دور التعليم وأهمية تطويره فى إطار المتغيرات المحلية والقومية والعالمية، وتأثيره وتأثره بمجريات تلك المتغيرات وفاعليته فى أحداث وتسريع حركة التقدم والتنمية فى الأقطار العربية ، إلا أنه ينبغى ألا نحمله ما لا طاقة له به ، وألا ننقده فيما لا يدخل فى إمكاناته . إنه نســـق واحد من أنســـاق الكيان المجتمعى ومؤسساته المختلفة، وإن كان من أكثرها تأثيراً وتأثراً فى ضوء طبيعة علاقته بالأنساق الأخرى ، وبخاصة النسق السياسى ونسق الضبط الاجتماعي.

والواقع أن المنظومة التعليمية ليست محايدة أو مثالية؛ أى إنها إنما تعنى فحسب بنشر العلم والمعرفة ؛ حيث إن العلم "نور" فى جميع الأحوال. وهى ليست مجرد قوة محافظة على النمط المجتمعى وتوازناته الفكرية ، كما أنها ليست مجرد قنوات للتجديد بنفسها وباستقلال إرادتها. والواقع أنه لا يمكن اختزال دور التعليم فى اتجاه واحد من الاتجاهات السابقة: مجرد محايد ، أو مجرد محافظ ، أو مجرد مجدد ، بل إن فى إمكاناته بالقوة كما يقال كل تلك التوجهات ، وتتوقف غلبة أى منهما على الآخر بفعل القوى المهيمنة على توجيه السياسات ، وتأثير جماعات المصالح الحائزة على مصادر القوة والوزن الأثقل فى مسيرة المجتمع. ومع ذلك فهو ليس مجرد مرآة عاكسة لصالح تلك القوى بصورة آلية ، فقد تظهر فيه تيارات فكرية ناقدة لتلك المصالح ومولدة لقوى ، قد تتناقض مصالحها مع مصالح القوى المسيطرة حالياً .

والمهم فى دينامية المنظومة التعليمية العربية حاضراً ومستقبلاً هى كيف تتوافر السياقات والإمكانات المجتمعية ؛ لكى يسهم التعلم فى تنمية المواطن العربى الذى هو ثروة المجتمع الحقيقية وصانع ثقافته . وبذلك تسهم الأنساق المجتمعية والثروة المادية فى

تطوير التعليم ، كما يســـهم التعلم بدوره فى خلق مزيد من الثروة المعـــرفية . وكما سبقت الإشارة.. فإننا مع تحديات العولمة ومتغيراتها العلمية والتكنولوجية ومضامين الموجه الحضارية الثالثة وبزوغ الموجه الرابعة ، قد أصبحنا أكثر إدراكاً لقيمة المعرفة التى ينتجها التعليم والبحث العلمى واعتبارها أهم مورد من موارد البقاء والنماء والتنافس والصراع فى ساحة كوكبنا الأرضى وسماواته .

ومع اقتناعنا ، كما دلت كثير من تجارب التنمية فى الأقطار العربية وفى غيرها من أقطار العالم النامى والمتقدم ، بأن وصف التعليم بأنه قاطرة التقدم، هو وصف صحيح ، لكنه بشروط. فالقاطرة تحتاج إلى وقود يدفع بها إلى الحركة، وبقدر ما يوفر هذا الوقود من طاقة تتحدد مسيرة القاطرة وسرعة حركتها إلى مقاصدها. وهذا يعنى بعبارة أخرى مدى ما يتاح لمنظومة التعليم من موارد مادية وبشرية معنوية. ولابد للقاطرة أيضاً من وضوح لتوجه حركتها ومسيرتها ، وهذا لا يتأتى إلا إذا كان لها قضبان على أرض ممهدة لكى تدفع عليها عجلاتها. وقضبان التعليم هو وضوح قبلة التوجه ، وتوفير إمكاناته المادية من مبانٍ وتجهيزات أساسية ومعدات تكنولوجية ووسائط تعليمية .

القسم الثانى : واقع رصيد التعليم العربى :

سوف نتحدث فى هذا القسم من الدراسة عن واقع التعلُّم العربى ومؤشرات نموه ومقارناته ، والحديث عن واقع التعليم العربى يقتضى أن نتجاوز عن التباينات والفروق بين أحواله فى الأقطار العربية التى تبلغ ٢٢ دولة. وسوف نلجأ إلى مؤشر المتوسط فى معظم الحالات ، مشيرين إلى الدرجة العظمى والدرجة الدنيا فى هذا المتوسط كلما استطعنا إلى ذلك سبيلاً. وتتطلب معالجة الواقع الراهن للتعليم العربى تشخيص بعدين من أبعاد هـــذا الواقع فى ارتباطهما بالأحوال الديمغرافية لمجمل السكان ومختلف شـــرائحه العمرية ، وهذا يعنى :

أولاً : تحديد أوضاع السكان الراهنة من منظور حالتها التعليمية ، وما تتصف به من بلوغ لمستويات تعليمية معينة. وهو ما يعرف بالرصيد التعليمى Stock أو رأسمال

المال التعليمى لدى السكان Capital ، وهو يدل على مدى ما تراكم من مستويات تعليمية ، تحققت خلال عشرات السنوات الماضية من تمتع فئات السكان المختلفة بالخدمات التعليمية .

ثانياً : حجم الشرائح العمرية المختلفة فى سن التعليم (٤-٢٤) ممن يوجدون حالياً فى مراحل التعليم المختلفة ، بدءاً من رياض الأطفال إلى المرحلة الجامعية. وقد يمتد هذا التحديد لمن فى قنوات التعليم المختلفة وتدفقهم من خلالها من مرحلة إلى مرحلة ، حتى ما بعد الدرجة الجامعية الأولى إلى الدراسات العليا فى الدبلومات وفى درجتى الماجستير والدكتوراه ، وهو ما يعرف اصطلاحاً بالتدفق التعليمى فى قنوات التعلم Flow .

أولاً : الرصيد التعليمى للسكان :

ولدراسة الحالة التعليمية للسكان (الرصيد) ، سوف نستعين بالمؤشرات التالية:

١- حجم السكان ومعدلات نموه .

٢- حالة التنمية البشرية .

٣- معدلات الأمية .

٤- متوسط سنوات التعليم (التمدرس) لمن فى سن ١٥ .

وذلك فيما يلى :

(١) حجم السكان ومعدلات نموه :

ونشير إلى حجم السكان المطلق ومعدلات نموه السنوى ، وإلى عدد السكان أقل من ١٥سنة باعتبارهم المعنيين بالتعليم الأساسى أو الإلزامى فى معظم الأقطار العربية ، فضلاً عن توزيع السكان ونموه بين الريف والحضر . ومن الجدول رقم (١) يتبين حجم السكان ومعدلات نموه السنوى ما بين أعوام ١٩٧٥ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠١٥ .

جدول رقم (١)

الأوضاع الديموغرافية فى الوطن العربى

١٩٧٥ - ٢٠١٥

البيان / السنة	جملة السكان بالمليون	النمو السنوى %	عدد السكان أقل من ١٥ سنة بالمليون	معدل السكان أقل من ١٥ سنة إلى جملة السكان %	معدل سكان الحضر %	معدل الخصوبة طفل / لكل امرأة
١٩٧٥	١٢٦	متوسط (١٩٧٥-٢٠٠٠)	٤٧,٩	٣٨,١	٤٠,٣	متوسط (٧٠-٧٥) ٦,٥
٢٠٠٠	٢٤٦	٢,٧ متوسط (٢٠٠٠-٢٠١٥)	٩١,٨	٣٧,٦	٥٢,٨	متوسط (٩٥-٢٠٠٠) ٤,١
٢٠١٥	٣٣٣	٢	١٠٧,٢	٣٢,٢	٥٩,٠	

المصدر : UNDP, Human Development Report, Table 5

فى تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢ توجد تقديرات مختلفة للسكان ، ففى إحدى الإسقاطات التى يحبذها التقرير يصل عدد السكان الإجمالى إلى ٢٨١,٢ مليون عام ٢٠٠٠ ، ويصل إلى ٣٤٨,٣ مليون عام ٢٠١٠ ، وإلى ٤١٠,٢ مليون عام ٢٠٢٠ ، والفئة العمرية أقل من ١٥ سنة يصل عددها على توالى تلك السنوات بعدد ١١٥,١ مليون أى بمعدل ٤١,٨% من جملة السكان ثم يصل إلى ١٢٤,٥ مليون إى بمعدل ٣٢,٧% ، وفى السنة الأخيرة يصل العدد إلى ١١٩,٦ مليون أى بمعدل ٢٩,٢% من جملة السكان .

ومن هذا الجدول يتضح أن حجم السكان فى مجمل الأقطار العربية يقدر حاليًا بحوالى ٢٥٠ مليون نسمة ، وأنه سوف يبلغ حوالى ٣٣٣ مليون عام ٢٠١٥ ، أى أكثر من العدد المتوقع لسكان الولايات المتحدة الأمريكية . ومع الزيادة فى الحجم المطلق للسكان ، إلا أن معدلات النمو السنوى فى تناقص حيث كانت ٢,٧% فى المتوسط خلال الفترة من ١٩٧٥-٢٠٠٠ ، ويقدر أن تنخفض إلى ٢% فى المتوسط

خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٥ . ومع زيادة حجم السكان أقل من ١٥ سنة من حوالى ٩٢ مليون عام ٢٠٠٠ وإلى حوالى ١٠٧ مليون عام ٢٠١٥ إلا أن نسبتهم إلى مجمل السكان تنخفض من ٣٨% إلى ٣٢% بين هاتين السنتين .

وهذه الصورة السكانية تشير إلى أن عدد الأطفال ممن يتحمل المجتمع أعباء تعليمهم فيما قبل الجامعة سيظل فى ازدياد ، على الرغم من أن نسبتهم فى مجمل السكان ستقل . يضاف إلى ذلك أن معدل سكان الحضر فى زيادة مستمرة من حوالى ٥٣% عام ٢٠٠٠ إلى حوالى ٥٩% عام ٢٠١٥ .

والخلاصة أن الزيادة المطلقة فى حجم السكان ، وفى الفئات العمرية التى يتوقع أن تدخل إلى قنوات التعليم المختلفة سوف تستمر فى الزيادة حتى منتصف هذا القرن ، حيث يتوقع أن يبدأ الاستقرار السكانى أى معدل نمو يصل إلى حوالى ١% أو أقل قليلاً . وهذا يعنى ضرورة التوسع فى استيعاب هذه الزيادة باطراد ، أو زيادة أعداد من لا أماكن لهم فى التعليم ، وبخاصة فى العواصم والمدن ، وهذا مما يمكن اعتباره كارثة تربوية .

(٢) حالة التنمية البشرية :

ومما يعين على تشخيص الواقع التعليمى وحالة السكان التعليمية فى أقطار الوطن العربى مؤشر دليل التنمية البشرية ومكون المؤشر التعليمى كأحد عناصره . والجدول رقم (٢) يوضح تطور دليل التنمية البشرية فى كل من الأقطار العربية خلال السنوات من ١٩٧٥ إلى ٢٠٠٠ .

جدول رقم (٢)

تطور دليل التنمية البشرية فى الأقطار العربية

السنة / القطر	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
البحرين	–	–	–	–	–	٠,٨٣١
الكويت	٠,٧٥٣	٠,٧٧٣	٠,٧٧٧	–	٠,٨١٢	٠,٨١٣
الإمارات	–	–	–	–	–	٠,٨١٢
قطـــر	–	–	–	–	–	٠,٨٠٣
ليبيـــا	–	–	–	–	–	٠,٧٧٥
السعودية	٠,٥٨٧	٠,٦٤٦	٠,٦٧٠	٠,٧٠٦	٠,٧٣٧	٠,٧٥٩
لبنـــان	–	–	–	٠,٦٨٠	٠,٧٣٠	٠,٧٥٥
عُمـــان	–	–	–	–	–	٠,٧٥١
تونس	٠,٥٢٣	٠,٥٥٤	٠,٥٩١	٠,٦٥٢	٠,٦٨١	٠,٧٢٦
الأردن	–	٠,٥٦٣	٠,٦٠٧	٠,٦٤٥	٠,٦٨٨	٠,٧١٧
الجـــزائر	٠,٥٠١	٠,٥٥٠	٠,٦٠٠	٠,٦٣٩	٠,٦٦٣	٠,٦٩٧
ســـوريا	٠,٥٣٨	٠,٥٨٠	٠,٦١٤	٠,٦٣٤	٠,٦٦٥	٠,٦٩١
مصـــر	٠,٤٣٥	٠,٤٨٢	٠,٥٣٢	٠,٥٧٤	٠,٦٠٥	٠,٦٤٢
المغـــرب	٠,٤٢٩	٠,٤٧٤	٠,٥٠٨	٠,٥٤٠	٠,٥٦٩	٠,٦٠٢
جزر القمر	–	٠,٤٨٠	٠,٤٩٨	٠,٥٠٢	٠,٥٠٦	٠,٥١١
السودان	٠,٣٦٤	٠,٣٧٤	٠,٣٩٥	٠,٤١٩	٠,٤٦٢	٠,٤٩٩
اليمـــن	–	–	–	٠,٣٩٩	٠,٤٣٩	٠,٤٧٩
جيبوتى	–	–	–	٠,٣٨٨	٠,٤٠٤	٠,٤٤٤
الصومال	–	–	–	–	–	–
فلسطين	–	–	–	–	–	–

المصدر : UNDP, Human Development Report, 2002 Table 2

ويتضح من الجدول السابق التحسن فى أحوال التنمية البشرية خلال تلك الفترة من كل الأقطار العربية منسوبًا تقديرها إلى (١) صحيح . ويتألف هذا الدليل من مؤشر الحالة الصحية (دليل توقع العمر) ودليل الحالة التعليمية (معدل القرائية لمن فى سن ١٥ + فمـــا فوق ، ومعدل القيد فى مختلف مراحل التعليم للشريحة العمرية من السكان (٦-٢٤ سنة) ، والمكون الثالث هو (الحالة الاقتصادية) كما يعكسها متوسط دخل الفرد مـــن النـــاتج المحلى الإجمالى .

ومع التحسن النسبى فى دليل التنمية البشرية خلال الفترة من ١٩٧٥ حـــتى ٢٠٠٠ إلا أن مؤشرات هذا الدليل بمكوناته الثلاثة تدل على التدنى النسبى لأحوال التنمية البشرية مقارنة مع معظم أقاليم العالم ، كما يتضح من الجدول التالى :

جدول رقم (٣)

دليل التنمية البشرية للوطن العربى لعام ٢٠٠٠ مقارنًا ببعض أقاليم العالم .

الإقليم	توقع العمر (سنة)	مستوى تعليم الكبار معدل القرائية % ١٥+	معدل القيد الخام فى مراحل التعليم الثلاث%	نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالقيمة الشرائية بالدولار	دليل توقع العمر	دليل الحالة التعليمية	دليل دخل الفرد	دليل التنمية البشرية
الوطن العربى	٦٦,٨	٦٢,٠	٦٢	٤,٧٩٣	٠,٧٠	٠,٦٢	٠,٦٤	٠,٦٥٣
شرق آسيا	٦٩,٥	٨٥,٩	٧١	٤,٢٩٠	٠,٧٤	٠,٨١	٠,٦٣	٠,٧٢٦
أمريكا اللاتينية	٧٠	٨٨,٣	٧٤	٧,٢٣٤	٠,٧٥	٠,٨٤	٠,٧٢	٠,٧٦٧
الدول النامية	٦٤,٧	٧٣,٧	٦١	٣,٧٨٣	٠,٦٦	٠,٦٩	٠,٦١	٠,٦٥٤
الدول الغنية	٧٨,٢	–	٩٣	٢٧,٦٣٩	٠,٨٩	٠,٩٧	٠,٩٤	٠,٩٣٠
العـــالم	٦٦,٩	–	٦٥	٧,٤٤٦	٠,٧٠	٠,٧٥	٠,٧٢	٠,٧٢٢

المصدر : UNDP, Human Development Report, 2002 Table No. 1

(٣) معدلات الأمية :

حين تستخدم المؤشرات الإحصائية فى تقدير رصيد الحالة التعليمية، تأتى معدلات الأمية لدى السكان فى الشريحة االعمرية من ١٥ سنة فما فوق ذات دلالة هامة فى ذلـــك التقدير . والجدول التالى رقم (٤) يوضح بعض المعالم فى هذا الصدد .

جدول رقم (٤)
تطور معدلات الأمية وعدد سنوات التعليم فى الأقطار العربية

البيان / القطر	نسبة الأمية لمن فى سن ١٥ +				عدد الأميين ٢٠٠٠ بالمليون	نسبة الأمية بين الشباب ١٥ – ٢٤ سنة		متوسط عدد سنوات التعليم لمن فى سن ٢٥ سنة فما فوق		
	جملة ١٩٨٥	ذكور ٢٠٠٠	إناث ٢٠٠٠	جملة ٢٠٠٠		جملة ١٩٨٥	جملة ٢٠٠٠	١٩٧٠	١٩٩٢	٢٠٠٠
الأردن	٢٥,٢	٥,٥	١٦,٦	١٠,٣	٠,٣	–	–	٣,٣	٥,٠	٦,٩
الإمارات	٣١	٢٦	٢٢,٠	٢٥,٠	٠,٥	٢٠,٣	٩,٣	–	٥,٦	–
البحرين	٢٣	٩,٥	١٧,٨	١٢,٠	٠,١	٧,٠	١,٦	٢,٨	٤,٣	٦,١
تونس	٤٧,٤	١٩,٦	٤٠,٧	٢٩,٠	٠,٢	٢١,٧	٦,٦	١,٥	٢,١	٥,٠
الجزائر	٥٥,٥	٢٢,٦	٤٤,٣	٣٣,٤	٦,٤	١٣,٢	٨,٧	١,٦	٢,٨	٥,٤
جزر القمر	٤٧,٣	٣٣,٧	٤٧,٩	٤٤,٠	٠,٢	٤٤,٢	٤١,٣	–	١,٠	–
جيبوتى	٥٣,٣	٢٥,١	٤٧,٢	٣٥,٤	٠,١	٣٣,٤	١٦,٠	–	٠,٤	–
السعودية	٤١,٦	١٦,٥	٣٤,١	٢٣,٧	٢,٧	٢٠,٠	١٨,٣	–	٣,٩	–
سوريا	٤٠,٦	١٢,٣	٤٠,٧	٢٥,٦	٢,٤	١٣,٢	٨,٧	٢,٢	٤,٢	٥,٨
السودان	٦٠,٠	٣١,١	٥٥,١	٤٢,٢	٧,٨	٤٢,٣	٢٢,٨	٠,٦	٠,٨	٢,١
الصومال	–	–	–	–	–	–	–	–	٠,٣	–
العراق	–	–	–	–	–	–	–	–	٥,٠	–
عمان	٥٤,٦	٢٠,٩	٤٠,٤	٢٨,٣	٠,٤	٢٦,٠	٥,٢	–	٠,٩	–
فلسطين	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
قطر	٢٥٠٦	١٩,٩	١٧,٤	١٨,٨	٠,١	١٣,٢	٢,١	–	٥,٨	–
الكويت	٢٧,٨	١٦,٠	٢٠,٦	١٨,٠	٠,٢	١٥,٨	٧,٦	٣,١	٥,٥	٦,٢
لبنان	٢٣,٧	٨,٢	٢٠,٢	١٤,٠	٠,٣	١٠,٠	٤,٨	–	٤,٤	–
ليبيا	٣٩,٢	٩,٨	٣٣,١	٢٠,٠	٠,٧	١٣,٣	٣,٥	–	٣,٥	–
مصر	٥٦,٨	٣٣,٩	٥٧,٢	٤٤,٧	١٩,٤	٤٣,٠	٣٠,٢	–	٣,٠	٥,٥
المغرب	٦٦,٥	٣٨,٩	٦٤,٩	٥١,١	٩,٩	٦١,٧	٣٢,٦	–	٣,٠	–
موريتانيا	٦٨,١	٤٧,٨	٦٨,٨	٥٩,٨	٠,٨	٦٢,١	٥١,١	–	٠,٤	–
اليمن	٧٤,١	٣٣,٤	٧٦,١	٣٥,٧	٤,٩	٥٩,٣	٣٥,١	–	٠,٩	–

المصدر : Hum. Development Report, 2002 Table No. 10 وتقرير التنمية الإنسانية العربية ، جدول رقم ١٤ وبيانات تصنيف الذكور والإناث تنسب لعام ١٩٩٩

يتضح من الجدول السابق مدى التناقص فى معدلات أمية الكبار ممن هم فى سـن ١٥ فما فوق ، وإن كان ذلك بنسب متفاوتة فيما بين عامى ١٩٨٥ وعـام ٢٠٠٠ . ومع ذلك يظل العدد المطلق للأمية فى تزايد مستمر ، كما يظل معدل الإناث أعلى من معدل الذكور بنسبة تبلغ فى المتوسط حوالى ٢ : ١ . ومن المؤشرات التى تـدعو إلى التفاؤل التراجع الملحوظ فى معدل الأمية بين الشباب فيما بين العامين ، ويعزى ذلـك إلى ما ترتب على التوسع فى معدلات الاستيعاب للأطفال فى مرحلة التعليم الأساسـى وتناقص معدلات التسرب ، وهو ما يعرف بسد منابع الأمية من أجل تحقيـق مبـدأ التعليم للجميع ، والذى يهدف إلى بذل أقصى الجهود لتوفير أماكن للتعلـيم لكـل الأطفال الملزمين ، بدًا من سن السادسة .

ومع كل ما بذل من جهد ، ما تزال الأمية بكل تداعياتها وآثارها الـسلبية مـن معوقات التنمية فى المجتمع ، بل إن من بين آثارها ما قد يحـدث مـن انتكاسـات فى الاندفاع نحو مواجهة التحديات التى تضطرب فيها مجتمعاتنا العربية . ومما يؤكد تلـك النتيجة المقارنة بيننا وبين المناطق الإقليمية الأخرى فى العالم باستثناء إفريقيـا جنـوبى الصحراء ، وجنوب شرق آسيا . وتشير إلى ذلك بيانات الجدول التالى رقم (٥) .

جدول رقم (٥)

الأعداد المتوقعة للأميين ومعدلات تزايد جملة أعداد الأميين فى الفئة العمرية (١٥ سنة فأكثر) فى المناطق الإقليمية المختلفة

المنطقة الإقليمية	السنة	عدد الأميين بالمليون	معدل الأمية %			معدل النمو
		الجمـــلة	الجملة	إناث	ذكور	
العـــالم	١٩٧٠	٨٥٤	٣٧	٤٥,٢	٢٨,٥	–
	١٩٨٠	٨٨٠	٣٠,٦	٣٨,٢	٢٢,٨	%٣
	١٩٩٠	٨٨٢	٢٤,٨	٣١,٢	١٨,١	%٠,٢
	٢٠٠٠	٨٧٦	٢٠,٦	٢٦,٤	١٤,١	%٠,١–
الدول الناميـــة	١٩٧٠	٨١٢	٥١,٩	٦٤,٢	٣٩,٨	–
	١٩٨٠	٨٥١	٤١,٨	٥٢,٩	٣٠,٩	%٥
	١٩٩٠	٨٦٥	٣٢,٦	٤١,٩	٢٣,٥	%٢
	٢٠٠٠	٨٦٥	٢٦,٣	٣٤,٢	١٨,٦	صفر%
الدول العربية	١٩٧٠	٤٩	٧٠,٧	٨٥,٠	٥٦,١	–
	١٩٨٠	٥٦	٦٠,٠	٧٥,٢	٤٥,٠	%١٤
	١٩٩٠	٦٣	٤٨,٨	٦٣,٤	٣٥,٠	%١٣
	٢٠٠٠	٦٨	٣٨,٨	٥١,٠	٢٧,١	%٨
أمريكا اللاتينية	١٩٧٠	٣٤	٢٦,١	٢٩,٥	٢٢,٦	–
والكاريبى	١٩٨٠	٤٤	٢٠,٣	٢٢,٥	١٨,٠	%٢
	١٩٩٠	٤٢	١٤,٩	١٦,٣	١٣,٥	%٥–
	٢٠٠٠	٤٢	١١,٧	١٢,٦	١٠,٨	صفر%
شرق آسيا	١٩٧٠	٣٠٤	٤٣,٩	٥٧,٩	٣٠,٢	–
	١٩٨٠	٢٧٧	٣٠,٨	٤٢,٣	١٩,٧	%٢٥–
	١٩٩٠	٢٣٣	١٩,٩	٢٨,١	١١,٩	%١٥–
	٢٠٠٠	١٨٥	١٣,٤	١٩,٧	٧,٣	%٢٠–

(يتبع) :

المنطقة الإقليمية	السنة	عدد الأميين بالمليون			معدل الأمية %			معدل النمو
		إناث	ذكور	الجملة	إناث	ذكور	الجملة	
جنوب آسيا	١٩٧٠	١٧٦	١٢٤	٢٩٩	٨٢,٦	٥٤,٤	٦٨,٠	–
	١٩٨٠	٢٠٧	١٣٨	٣٤٥	٧٥,٥	٤٧,٠	٦٠,٧	%١٥
	١٩٩٠	٢٣٩	١٥٠	٣٨٩	٦٧,٤	٣٩,٧	٥٣,١	%١٣
	٢٠٠٠	٢٦٨	١٦١	٤٢٩	٥٩,٠	٣٣,٤	٤٥,٨	%١٠
الدول المتقدمة	١٩٧٠	٣١	١١	٤٢	٨,٠	٣,١	٥,٧	–
	١٩٨٠	٢١	٨	٢٩	٤,٧	٢,٠	٣,٤	%٣١
	١٩٩٠	١٢	٦	١٧	٢,٥	١,٣	١,٩	%٤١
	٢٠٠٠	٧	٤	١١	١,٣	٠,٩	١,١	%٣٥

المصدر : UNESCO Statistical Yearbook, 2000, Table 8

يتضح من بيانات هذا الجدول الزيادة فى الحجم المطلق بين كل عشرية وأخرى فى مجمل عدد الأميين فى الدول العربية ؛ حيث كان عام١٩٧٠ حوالى (٤٩) مليون من الكبار، وبلغ عام ٢٠٠٠ حوالى (٦٨) مليون ، بينما تناقصت نسبة الأمية من حوالى (٧١%) إلى (٣٩%) بين فترة العامين . وبلغ مجموع عدد الإناث حوالى (٢٩) مليون فى ١٩٧٠ بينما تزايد إلى (٤٤) مليون عام ٢٠٠٠ ، بينما تزايد عدد الذكور من (١٩) مليون إلى (٢٤) مليون. ويظهر الجدول أيضًا أن معدل الأمية فى الأقطار العربية، سواء فى إجماله أو توزيعاته بين الذكور والإناث ، أعلى من بقية أقاليم العالم المشار إليها ، وأعلى من الدول النامية بصورة عامة . ثم أن معدل الأمية بين الإناث ليس له مثيل يقاربه فى الارتفاع فى أى من تلك المناطق . وعلى سبيل المثال فمعدله فى الدول النامية عام ٢٠٠٠ بلغ (٣٤%) بينما بلغ نظيره فى الدول العربية (٥١%) .

(٤) متوسط سنوات التمدرس :

وعودة إلى الجدول رقم (٤) حيث نجد من بياناته متوسط عدد سنوات التعليم لمن سن ١٥ سنة فما فوق من السكان فى الأقطار العربية عام ١٩٩٢ ، وفى بعضها عام ٢٠٠٠ . وباستثناء تحسن ملحوظ فى معظمها ، وبخاصة فى الدول الخليجية والأردن ، فإن عدد سنوات البقية أقل فى تحسنها . وما يزال هذا العدد متدنيًا بمقارنته بكثير من الأقطار النامية التى بلغت ست سنوات أو تجاوزتها . وهذا المؤشر يحدد عدد سنوات التمدرس ؛ أى متوسط عدد السنوات التى قضاها كل من فى سن ٢٥ فما فوق فى مدرسة نظامية أو فى أى مؤسسة أو معهد أو جامعة . والحد الافتراضى الأقصى لعدد السنوات هو ١٢ سنة ، ومتوسط الدول المتقدمة ما بين ١٠-١١ سنة مدرسية ، وقد وصل عدد السنوات فى كثير من الدول النامية ما بين ٧-٨ سنوات . وقد بلغ متوسط عدد سنوات التمدرس فى كوريا الجنوبية ٨ سنوات ، كما بلغ ٧ سنوات فى عدد من دول أمريكا اللاتينية . وتدل زيادة عدد سنوات التمدرس على الصورة الإجمالية للحالة التعليمية فى أى قطر من الأقطار .

ولعله من المفيد أن نُضَمِّن هذا المؤشر ما يُعزِّزه من معدل الحاصلين على مؤهلات التعليم العالى من مجمل القوة العاملة فى الفئة العمرية ١٥-٦٥ سنة من السكان . وليس لدينا بيانات دقيقة فى هذا الصدد ، وإنما يقدر المعدل بما بين ٨-١٠% من قوة العمل . وهذه بطبيعة الحال نسبة متدنية إذا ما ربطنا بينها وبين احتياجات التنمية والتنافس فى عالم اليوم ، ودور الكفاءات العلمية العالية فى الإفادة من الثورات المعرفية التى سبق الإشارة إليها .

القسم الثالث : استيعاب الشرائح العمرية فى سن التعليم

ونستعين فى مدى الاستيعاب وتدفق الشرائح العمرية من السكان فى سن التعليم (٤-٢٤ سنة) بمعدلات القيد فى المرحلة التعليمية المناظرة لشريحتها العمرية

السكانية . وسوف نلجأ إلى معدلات القيد الخام (الإجمالية) فى معظم المؤشـــــرات ، إلا إذا توافرت معدلات القيد الصافى باعتبارها الأدق فى تقدير مستويات الاستيعاب ، وهذا يقتضى استعراض :

١ - معدلات القيد فى تعليم ما قبل المدرسة (رياض الأطفال) .

٢ - معدلات القيد فى مرحلة التعليم الابتدائى (المستوى الأول) .

٣ - معدلات القيد فى مرحلتى التعليم الإعدادى (المتوسط) والثانوى (المستوى الثانى).

٤ - معدلات القيد فى مرحلة التعليم العالى (المستوى الثالث) .

وسوف نلحظ فى معدلات القيد السابقة تحسنًا ملحوظًا فى اســـتيعاب مراحـــل التعليم المختلفة ، لكنها تظل دون الطموحات المطلوبة لإعداد القوى البشرية فى كتلـــة حرجة من المتعلمين ، مما يهيؤ للأقطار العربية انطلاقًا فى مسيرتها المستقبلية نحو تأسيس مجتمع المعرفة والتعامل مع ثورة المعلوماتية والاتصالية وتَمثُّل مناهج العلم والتكنولوجيا فى تجددها وتطورها .

(١) معدلات القيد فيما قبل المدرسة :

والجدول التالى يبين النمو فى معدلات القيد فيما يعرف بالتعليم قبل المدرســـى ، أى فى مرحلة رياض الأطفال فى الفئة العمرية لمن هم بين سن٤ إلى أقل من٦ سنوات .

ومن الواضح أن معدلات القيد منخفضة جدًا فيما عدا الأقطار الخليجية ولبنـــان والمغرب ، بل إنها أقل من قدرات هذه الدول . وعمومًا فإن المعدلات أدنى من كـــثير من الدول النامية فى شرق آسيا وأمريكا اللاتينية . ومرحلة التعليم ما قبـــل المدرســـة تستحق اهتمامًا وأولوية خاصة فى تكوين مواطن المستقبل ، نظرًا لما يتمتع به الطفل من مرونات عقلية ، ونوافذ فى تركيب المخ مما يتيح له أن ينمى قدراته بطريقة مذهلة إذا ما توافرت له ظروف التكوين وبيئتها الملائمة .

جدول رقم (٦)

معدلات القيد فى التعليم ما قبل المدرسة (مرحلة رياض الأطفال)

الدولة	% ١٩٨٠	% ١٩٨٠
لبنان	٥٩,٠	٧٤,٠
الأردن	١٢,٥	٢٥,٠
فلسطين	–	–
الكويت	٣٧,٠	٥٢,٠
مصر	٣,٠	٨,٠
السعودية	٥,٠	٨,٠
سوريا	٤,٠	٧,٠
قطر	٢٥,٠	٣١,٠
البحرين	١٥,٠	٣٣,٠
ليبيا	٤,٠	–
تونس	–	١١,٠
العراق	٩,٠	٨,٠
الإمارات	٣٧,٠	٥٧,٠
المغرب	٥٠,٠	٦٣,٠
الجزائر	–	٢,٠
اليمن	١,٠	٣,٠
موريتانيا	–	–
عمان	١,٠	٣,٠
جيبوتى	–	–
السودان	١٣,٠	٣٧,٠
الصومال	٠,٥	–

المصدر : تقرير التنمية الإنسانية العربية ، ٢٠٠٢ ، جدول ١٥ .

(٢) معدلات القيد فى التعليم الابتدائى (المستوى الأول) :

وفيما يلى نقدم جدولاً خاصًا بتطور معدلات القيد الصافى فى مرحلـــة التعلـــيم الابتدائى (المستوى الأول) للتعليم ، باعتباره القاعدة الأساسية لبناء الهرم التعليمـــى فى المراحل التالية .

وقد اخترنا معدلات القيد الصـــافى لأنها أكثر دلالة علـــى مـــدى الاســـتيعاب للأطفال فى الشريحة العمرية من (٦-١١ سنة) ؛ حيث لا تتداخل معهـــا فئات مـــن العمر أقل من ٦ أو أكثر من ١١ سنة ، كما هو الحال فى معدلات القيـــد (الخـــام) وهى بالضرورة أعلى من معدل القيد الصافى .

وفى هذه المرحلة الهامة من التعليم الإلزامى نلحظ أن جهدًا كبيرًا قد بذل خـــلال العقود الماضية فى استيعاب الأطفال الملزمين فى الأقطار العـــربى وبخاصـــة فى الـــدول الخليجية منذ استقلال معظمها فى أول السبعينيات ، كما تجاوز معدل ٨٠% فى كثير من الدول العربية ، وهـــذا يعنى أن ما بين ١٠-٢٠% من الأطفـــال الملزمين خارج المدرســـة أى لا يتعلمون تعليمًا نظاميًّا ، مما يجعلهم ملتحقين بأعـــداد الأميين إذا مـــا استمروا خارج دائرة المدرسة . ومن الضـــرورى أن يصل معدل القيـــد الـــصـــافى كهدف حتمى وعاجل إلى ما لا يقل عما بين ٩٨% ، ٩٩% من استيعاب الأطفـــال الملزمين فى هذه المرحلة . ومن المتوقع أن يكون قد زاد المعدل الوارد فى الجدول منـــذ عام ١٩٩٨ .

جدول رقم (٧)

معدل القيد الصافى فى التعليم الابتدائى (المستوى الأول) .

الدولة	١٩٨٥-١٩٨٧	١٩٩٨
لبنان	–	٧٨
الأردن	–	٦٤
فلسطين	–	–
الكويت	٨٢	٦٧ (*)
مصر	–	٩٢
السعودية	٥٣	٥٩
سوريا	١٠٠	٩٣
قطر	٢٢	٨٦
البحرين	٩٧	٩٧
ليبيا	–	–
تونس	٩٤	٩٨
العراق	–	–
الإمارات	٨٩	٨٣
المغرب	٥٨	٧٩
الجزائر	٨٩	٩٤
اليمن	–	٦١
موريتانيا	٣٣	٦٠
عمان	٦٩	٦٦
جيبوتى	٣٢	٣٢
السودان	–	٤٦
الصومال	–	–

المصدر : UNDP, Human Development Report, 2002 Table 10

انظر : UNICEF, The State of the World's Children, 2001 Table 4

حيث توجد معدلات القيد الإجمالية موزعة بين الذكور والإناث .

(*) انخفاض المعدل قد يُعزى إلى آثار حرب الخليج الثانية .

ومن قبيل المقارنة مع معدلات النمو والاستيعاب مع مناطق العالم الأخرى ، نورد الجدول التالى الذى يشير إلى معدلات الالتحاق الإجمالى :

جدول رقم (٨)

أعداد الطلاب المقيدين فى التعليم الابتدائى ومعدلات القيد الإجمالية ونموها موزعين حسب النوع والمنطقة الإقليمية

المنطقة الإقليمية	السنة	أعداد المقيدين بالمليون		معـــدلات القيـــد			معدلات النمو
		الإجمالى	الإناث	ذكور	إناث	إجمالى	
العالم	١٩٧٠	٤١١٣٠٤	١٨٧٩٠٠	٩٧,٥	٨١,٥	٨٩,٩	–
	١٩٨٠	٥٤١٥٥٦	٢٤٢٦٢٢	١٠٣,٣	٨٨,١	٩٥,٩	%٣٢
	١٩٩٠	٥٩٦٨٥٣	٢٧٣٤٦٥	١٠٥,٠	٩٣,٠	٩٩,٢	%١٠
	١٩٩٧	٦٦٨٤٥٠	٣٠٨٣٣٨	١٠٦,٩	٩٦,٤	١٠١,٨	%١٢
الدول النامية	١٩٧٠	٣١٢٧٥٦	١٣٤٦٩٨	٩٠,٣	٧١,٧	٨١,٢	–
	١٩٨٠	٤٤٩١٩٢	١٩٧٥٩٨	١٠٣,٧	٨٥,٧	٩٤,٤	%٤٧
	١٩٩٠	٥٠٧٣٠٨	٢٢٩٨٣٦	١٠٥,٦	٩١,٧	٩٨,٨	%١٣
	١٩٩٧	٥٧٩٣٧١	٢٦٤٩٤٦	١٠٧,٥	٩٥,٤	١٠١,٦	%١٤
الدول العربية	١٩٧٠	١٢٩٥٨	٤٦٢٠	٧٩,٥	٤٨,٤	٦٤,٣	–
	١٩٨٠	٢٠٧٤٤	٨٤٨٠	٩٠,١	٦٧,٥	٧٩,٠	%٦٠
	١٩٩٠	٣٠٣٥٣	١٣٢٤٤	٩٠,٠	٧٢,٤	٨١,٤	%٤٦
	١٩٩٧	٣٦٦٢٥	١٦٣٣٣	٩٢,١	٧٦,٩	٨٤,٧	%٢١
أمريكا اللاتينية والكاريبى	١٩٧٠	٤٣٩٦٣	٢١٤٣١	١٠٧,٤	١٠٤,٣	١٠٥,٩	–
	١٩٨٠	٦٥٤١٤	٣١٩٠٣	١٠٥,٦	١٠٢,٧	١٠٤,١	%٤٩
	١٩٩٠	٧٥٥٠٥	٣٦٧٩٨	١٠٦,٢	١٠٣,٧	١٠٥,٠	%١٥
	١٩٩٧	٨٥١٧٧	٤٠٩٥٠	١١٦,٩	١١٠,٢	١١٣,٦	%١٣
شرق آسيا	١٩٧٠	١٥٢٧٦٧	٦٩٦٤٤	٩٦,٢	٨٤,٩	٩٠,٧	–
	١٩٨٠	٢٤٠٩١٢	٩٥٧١٣	١١٧,٤	١٠٣,٠	١١٠,٤	%٣٨
	١٩٩٠	١٩٤٨٦٧	٩١٥٩٥	١٢٢,٠	١١٤,٨	١١٨,٥	%٨–
	١٩٩٧	٢١٤٦٨٢	١٠٢٨٢١	١١٨,٣	١١٧,٦	١١٨,٠	%١٠

(يتبع) :

المنطقة الإقليمية	السنة	أعداد المقيدين بالمليون		معدلات القيد			معدلات النمو
		الإجمالى	الإناث	ذكور	إناث	إجمالى	
جنوب آسيا	١٩٧٠	٧١٩٠٥	٢٦٠٥٤	٨٦,٠	٥٢,٤	٦٩,٨	–
	١٩٨٠	٩٦١٣٨	٣٦٥٨٣	٩٠,٥	٦٠,١	٧٥,٩	%٣٤
	١٩٩٠	١٣٦٠٤١	٥٦١١٧	١٠٢,٦	٧٧,١	٩٠,٣	%٤٢
	١٩٩٧	١٥٧٦٩٥	٦٦٦٤٢	١٠٦,٨	٨٣,٣	٩٥,٤	%١٦
الدول المتقدمة	١٩٧٠	٩٨٥٤٨	٥٢٩٠٢	٩٩,٥	٩٩,٠	٩٩,٢	–
	١٩٨٠	٩٢٣٦٣	٤٥٠٢٤	١٠١,١	١٠٠,٦	١٠٠,٩	%٦–
	١٩٩٠	٨٩٥٤٥	٤٣٦٢٩	١٠١,٢	١٠٠,٧	١٠١,٠	%٣–
	١٩٩٧	٨٩٠٧٨	٤٣٣٩٣	١٠٢,٩	١٠٢,٤	١٠٢,٧	%١–

المصدر : UNESCO Statistical Yearbook, 2000, Table 9

ويتضح من الجدول أن نموًا ملحوظًا فى معدلات القيد بين كل عشرية وسابقتها منذ ١٩٧٠ ، فقد وصل معدل القيد الإجمالى فى تلك السنة حوالى ٦٤% وبلغ حوالى ٨٥% عام ١٩٩٧ ، وزاد عدد المقيدين فيما بين هاتين السنتين من ١٢,٩٨٥ مليون تلميذ إلى ٣٦,٦٢٥ مليون تلميذ ؛ أى حوالى ثلاثة أمثال ما كان عليه عام ١٩٧٠ . ويعزى هذا بطبيعة الحال إلى الزيادة الطبيعية فى السكان ، وإلى تنامى الاهتمام بالتعليم وبخاصة تعليم الإناث ، حيث زاد عدد البنات إلى أربعة أمثاله تقريبًا بين العامين ، كما زاد معدل قيدهن بحوالى ٢٩ نقطة ، بينما زاد معدل قيد الذكور بحوالى ١٢ نقطة خلال تلك الفترة .

ومع ذلك فإن متوسط معدلات القيد الإجمالية لمجمل الأقطار العربية الذى بلغ ٨٥% عام ١٩٩٧ هو أدنى من متوسط معدلات القيد الخام فى معظم أقاليم العالم ، والذى تجاوز ١٠٠% باستثناء أفريقية جنوب الصحراء وإقليم جنوبى آسيا .

(٣) معدلات القيد فى التعليم الثانوى (المستوى الثانى) :

وفيما يتعلق بمرحلة التعليم الإعدادى (المتوسط) والثانوى ، والتى يطلق عليها فى إحصائيات اليونسكو بالمستوى الثانى ، أى فى الشريحة العمرية من (١٢–١٨ سنة) فإن الجدول التالى يبين مدى التقدم المحرز منذ ١٩٨٠ حتى ١٩٩٨ . ويلاحظ أن الحلقة الأولى من هذا المستوى الثانى (الإعدادية ، المتوسطة) تعتبر مرحلة إلزامية فى بعض الأقطار العربية . وفى جميع الأحوال فإن الجدول التالى يوضح مدى استيعاب تلك الشريحة العمرية فى هذه المرحلة التعليمية .

جدول رقم (٩)

تطور معدلات القيد الصافى فى مرحلتى الإعدادية والثانوية (المستوى الثانى)

الدولة	١٩٨٥- ١٩٨٧	١٩٩٨
لبنان	–	٧٦
الأردن	–	٦٠
فلسطين	–	–
الكويت	–	٥٧
مصر	٥٠	٧٤
السعودية	٢٩	–
سوريا	٥٢	٦٨
قطر	٦٦	٦٧
البحرين	٨٢	٨٠
ليبيا	–	٧١
تونس	٣٢	٥٥
العراق	٥٧	–
الإمارات	–	٧٠
المغرب	٢٦	٣٩
الجزائر	٥٠	٥٨
اليمن	–	٣٥
موريتانيا	١١	١٥
عمان	–	٥٨
جيبوتى	١١	–
السودان	١٦	١٣
الصومال	٨	–

المصدر : UNDP, Human Development Report, 2002 Table 10

فى هذه الدول معدلات القيد الإجمالى (وليس الصافى) تنسب إلى عام ١٩٨٠، وعام ١٩٩٥ ، ومأخوذة من تقرير التنمية الإنسانية ٢٠٠٢ ، جدول ١٥ .

وانظـــر أيـــضًا : UNICEF, The State of the 's Children, 2001 Table 4 World حيث توجد المعدلات الإجمالية موزعة بين الذكور والإناث .

ويتضح من هذا الجدول مدى النمو الذى جرى خلال الفترة من عام ١٩٧٠ بمعدلات ملحوظة ، وإن تفاوتت بين الأقطار العربية .

ومن أجل المقارنة مع بعض الأقاليم فى العالم نورد تطور تعليم المستوى الثانى للتعرف على مرتبة أحواله ، ومدى ما يتطلبه من جهد للارتفاع بمعدلات الاستيعاب فيه اقترابًا من المستويات العالمية .

جدول رقم (١٠)

أعداد الطلاب المقيدين فى المستوى الثانى ومعدلات القيد الإجمالية ونموها حسب النوع والمنطقة الإقليمية

المنطقة الإقليمية	السنة	أعداد المقيدين بالمليون		معدلات القيد			معدلات النمو
		الإجمالى	الإناث	ذكور	إناث	إجمالى	
العالم	١٩٧٠	١٦٩٢٢٧	٧٠٤٥٥	٤١,٨	٣٠,٧	٣٦,٤	–
	١٩٨٠	٢٦٤٣٧٩	١١٣٨٣٤	٥١,٨	٤١,١	٤٦,٥	%٥٦
	١٩٩٠	٣١٥٠٠٨	١٣٩١٠٢	٥٦,٥	٤٦,٩	٥١,٨	%١٩
	١٩٩٧	٣٩٨١١٦	١٨٠٨٤٧	٦٤,٠	٥٦,٠	٦٠,١	%٢٦
الدول النامية	١٩٧٠	٨٤٧٧٢	٢٩٤٢٤	٢٩,١	١٦,٠	٢٢,٧	–
	١٩٨٠	١٥٩٣٩	٦٢٢٨٨	٤١,٩	٢٨,٣	٣٥,٣	%٨٨
	١٩٩٠	٢٠٩٤٩٦	٨٦٩٧٦	٤٨,٢	٣٦,٠	٤٢,٢	%٣١
	١٩٩٧	٢٨٣٠٨١	١٢٣٨٦٦	٥٦,٦	٦٤,٤	٥١,٧	%٣٥
الدول العربية	١٩٧٠	٣٥٥٢	١٠٦٩	٢٧,٦	١٢,٥	٢٠,٢	–
	١٩٨٠	٨٧٦٢	٣٢٧٧	٤٧,١	٢٩,٦	٣٨,٥	%١٥٠(*)
	١٩٩٠	١٤٩٩١	٦٣٢٢	٥٩,١	٤٤,٩	٥٢,٢	%٧١
	١٩٩٧	١٨٧١٠	٨٤٣٥	٦١,٢	٥٢,٣	٥٦,٩	%٢٥
أمريكا اللاتينية والكاريبى	١٩٧٠	١٠٧٤٠	٥١٨٤	٢٧,٨	٢٦,٣	٢٧,٠	–
	١٩٨٠	١٦٩٦٩	٨٤٥٩	٤٤,١	٤٤,٧	٤٤,٤	%٥٨
	١٩٩٠	٢٢١٩٤	١١٤٠٢	٤٩,٠	٥٢,٨	٥٠,٩	%٣٠
	١٩٩٧	٢٩١٥٣	١٥٠٩٦	٥٩,٢	٥٦٥,٣	٦٢,٢	%٣١

(*) تعزى الزيادة الهائلة فى نمو معدل القيد بين ٧٠ ، ٨٠ إلى ارتفاع أسعار البترول منذ حرب عام ١٩٧٣ .

(يتبع) :

المنطقة الإقليمية	السنة	أعداد المقيدين بالمليون		معـــدلات القيـــد			معدلات النمو
		الإجمالى	الإناث	ذكور	إناث	إجمالى	
شرق آسيا	١٩٧٠	٣٨١٦٧	١٣٦٨١	٣١,٧	١٨,٤	٢٥,٢	–
	١٩٨٠	٧٩٠٣٧	٣٢٤٩٢	٥٠,٣	٣٧,٠	٤٣,٩	%١١٠
	١٩٩٠	٨١٩٦٣	٣٥٥٧٩	٥٢,٣	٤٢,٣	٤٧,٤	%٤
	١٩٩٧	١١٣٤٠٤	٥٢٢٤٨	٦٩,٣	٦٣,١	٦٦,٣	%٣٨
جنوب آسيا	١٩٧٠	٢٦٤٧٢	٧٣٦٧	٣١,٢	١٣,٢	٢٢,٨	–
	١٩٨٠	٤٢٢١٢	١٣٣٧٩	٣٦,٣	١٨,٢	٢٧,٦	%٥٩
	١٩٩٠	٧٠٩٩٥	٢٥٤٧٩	٤٩,٢	٢٩,٧	٩٣,٨	%٦٨
	١٩٩٧	٩٤٦,٧	٦٣١٣٠	٥٤,١	٣٥,٨	٤٥,٣	%٣٣
الدول المتقدمة	١٩٧٠	٨٤٤٥٥	٤١٠٣١	٧٦,٩	٧٤,٥	٧٥,٧	–
	١٩٨٠	١٠٤٩٧٩	٥١٥٤٦	٨٩,١	٨٩,٧	٨٩,٤	%٢٤
	١٩٩٠	١٠٥٥١٢	٥٢١٢٦	٩٢,٩	٤٩,٨	٩٣,٩	%١
	١٩٩٧	١١٥٠٣٥	٥٦٩٨١	٩٨,٩	١٠١,٤	١٠٠,١	%١

المصدر : UNESCO Statistical Yearbook, 2000, Table 11

ومع الزيادات الكبيرة فى أعداد الطلاب المقيدين ومعدلات القيد ، إلا أن معـــدل القيد الإجمالى لم يتجاوز ٥٧% من الشريحة العمرية ، فى حين أن معـــدلات المنـــاطق الأخرى أعلى من ذلك بدرجات تتفاوت ما بين ١٠٠% فى الدول المتقدمـــة ، ٩٤% جنوبى آسيا، ٦٦% فى شرقى آسيا .

(٣) معدلات القيد فى التعليم العالى :

وفى الجدول التالى معدلات القيد فى التعليم العـــالى ، والـــتى تـــشمل القيـــد فى الجامعات والمعاهد العليا والمؤسسات التعليمية فوق المستوى الثانى من التعليم الثانوى .

جدول رقم (١١)

معدلات القيد الإجمالى فى التعليم العالى

الدولة	١٩٨٠	١٩٩٥
لبنان	٣٠,١	٢٧,٠
الأردن	٢٦,٦	–
فلسطين	–	–
الكويت	١١,٣	٢٥,٤
مصر	١٦,١	١٨,١
السعودية	٧,١	١٥,٣
سوريا	١٦,٩	١٧,٩
قطر	١٠,٤	٢٧,٤
البحرين	٥,٠	–
ليبيا	٧,٨	–
تونس	٤,٩	١٢,٩
العراق	٨,٧	–
الإمارات	٣,١	٨,٨
المغرب	٥,٩	١١,٣
الجزائر	٥,٩	١٠,٩
اليمن	–	–
موريتانيا	–	٤,١
عمان	–	٤,٧
جيبوتى	–	٠,٢
السودان	١,٧	–
الصومال	–	–

المصدر : تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢ ، جدول ١٤ .

ويشير الجدول إلى ما حظى به التعليم العالى من اهتمام أدى إلى التوسع فى معدلات القبول من خريجى الثانوية العامة أو ما يعادلها ، بفعل الحاجة إلى الكفايات العالية من خريجين فى مشروعات التنمية الاقتصادية والخدمات العامة ، فضلاً عن الضغوط التى تدفع الطلاب إليه لدوره فى الحراك الاجتماعى أو الحفاظ على المكانات الاجتماعية لأسرهم . ومن المتوقع أن تكون معدلات القيد قد ارتفعت منذ عام ١٩٩٥ نظرًا لمزيد من الضغوط المجتمعية فى الطلب على هذا المستوى التعليمى .

ويتضح من الجدول السابق ارتفاع معدل القيد الإجمالى من حوالى ٤% عام ١٩٧٠ إلى حوالى ١٥% عام ١٩٩٧ أى بزيادة تقدر بحوالى ثلاثة أمثال ونصف ، والزيادة فى معدل قيد الإناث من ٢% إلى ١٢% أى بحوالى ستة أمثال . وصورة النمو فى التعليم العالى تعتبر فى تطورها ممثلة لجهد كبير بذل فى هذه المرحلة من التعليم .

وفى الجدول التالى (١٢)بيان بإجمالى عدد الطلاب المقيدين فى التعليم العالى ، موزعين على فترات عشرية منذ ١٩٧٠ وحسب النوع والمنطقة الإقليمية من العالم .

جدول رقم (١٢)

أعداد الطلاب المقيدين فى التعليم العالى ومعدلات القيد الإجمالية حسب النوع والمنطقة الإقليمية

المنطقة الإقليمية	السنة	أعداد المقيدين بالمليون		معدلات القيد			معدلات النمو
		الإجمالى	الإناث	ذكور	إناث	إجمالى	
العالم	١٩٧٠	٢٨٠٨٤	١٠٦٣٤	١١,٢	٧,١	٩,٢	–
	١٩٨٠	٥١٠٣٧	٢٢٥٤٥	١٣,٤	١١,١	١٢,٣	%١٧٠
	١٩٩٠	٦٨٦١٣	٣١٥٨٩	١٤,٦	١٣,٠	١٣,٨	%٣٤
	١٩٩٧	٨٨١٥٦	٤١٢٨٢	١٨,١	١٦,٧	١٧,٤	٢٨
الدول النامية	١٩٧٠	٦٩٥٦	٢٠٤٢	٤,٠	١,٧	٢,٩	–
	١٩٨٠	١٦٨٥٨	٥٧٨٤	٦,٧	٣,٧	٥,٢	%١٤٢
	١٩٩٠	٢٩١٢٥	١١٣٨٢	٨,٥	٥,٧	٧,١	%٧٣
	١٩٩٧	٤٣٣٥٧	١٧٥٨٦	١٢,٠	٨,٦	١٠,٣	%٤٩

(يتبع) :

المنطقة الإقليمية	السنة	أعداد المقيدين بالمليون		معـــدلات القيـــد			معدلات النمو
		الإجمالى	الإناث	ذكور	إناث	إجمالى	
الدول العربية	١٩٧٠	٠,٤٤٦	٠,١٠٥	٦,٦	٢,١	٤,٣	–
	١٩٨٠	١٤٨٧	٠,٤٦٢	١٢,٩	٦,١	٩,٦	%٢٣٣
	١٩٩٠	٢٤٤٩	٠,٨٩٩	١٤,١	٨,٦	١١,٤	%٦٥
	١٩٩٧	٣٩٠٦	١٥٩٠	١٧,٣	١٢,٤	١٤,٩	%٥٩
أمريكا اللاتينية والكاريبى	١٩٧٠	١٦٣٩	٠,٥٨١	٨,١	٤,٥	٦,٣	–
	١٩٨٠	٤٩٠٨	٢١٢٧	١٥,٥	١١,٩	١٣,٧	%١٩٩
	١٩٩٠	٧٢٦٩	٣٥٣٠	١٧,٣	١٦,٤	١٦,٨	%٤٨
	١٩٩٧	٩٤٤٨	٤٥٢٥	٢٠,١	١٨,٧	١٩,٤	%٣٠
شرق آسيا	١٩٧٠	١٤٣٥	٠,٥٩١	١,٦	١,٢	١,٤	–
	١٩٨٠	٥٢٩٣	١٨٠٩	٤,٩	٢,٧	٣,٨	%٢٩٦
	١٩٩٠	١٠٦٠٣	٤٠٨٢	٧,١	٤,٧	٥,٩	%١٠٠
	١٩٩٧	١٦٧٩٠	٦٨٢٧	١٢,٥	٩,٠	١٠,٨	%٨٥
جنوب آسيا	١٩٧٠	٢٨١٨	٠,٥٩٢	٦,٢	١,٨	٤,١	–
	١٩٨٠	٤٠٦٣	١٠٤١	٦,٢	٢,٣	٤,٣	%٤٤
	١٩٩٠	٦٤٥٣	٢٠٥٠	٧,٤	٣,٧	٥,٧	%٥٩
	١٩٩٧	٩٣٠٣	٣١٩٢	٩,١	٥,١	٧,٢	%٤٤
الدول المتقدمة	١٩٧٠	٢١١٢٩	٨٥٩١	٣١,٨	٢٠,٣	٢٦,١	–
	١٩٨٠	٣٤١٧٩	١٦٧٦١	٣٦,٢	٣٦,١	٣٦,٢	%٦٢
	١٩٩٠	٣٩٤٨٨	٢٠٢٠٦	٤٢,٦	٤٦,٤	٤٤,٥	%١٦
	١٩٩٧	٤٤٧٩٨	٢٣٦٩٦	٤٧,٧	٥٥,٧	٥١,٦	%١٣

المصدر : UNESCO Statistical Yearbook, 2000, Table 11. S.3

ومن الملاحظ فى توزيع الطلاب فى التعليم العالى بين الذكور والإناث التقارب المطرد بين معدلات قيد الذكور والإناث ، كما يلاحظ أيضًا أن معظم المقيدين ينتسبون إلى الدراسات الإنسانية والاجتماعية والقانونية والتربية ، فى حين أن الدراسات العلمية والهندسية والرياضية والطب لا تتجاوز نسبة المقيدين بها فى المتوسط ٢٠% بحد أقصى ٣٠% فى أربع دول عربية .

تلخيص للأوضاع التعليمية :

من بيانات تقرير (برنامج الأمم المتحدة – التنمية البشرية فى العالم) بصدد تجميع لبعض المؤشرات التى يمكن أن تلخص الأوضاع التعليمية فى الأقطار العربية بصورة عامة لعام ١٩٩٩ ، نلخص ما يلى :

١ – معدل الأمية لمن فى سن ١٥ سنة فما فوق يصل إلى ٣٩% ، والمعدل المناظر فى الدول ذات مستوى التنمية البشرية المتوسط هو ٢١,٥% .

٢ – معدل القيد العام فى مراحل التعليم الابتدائى والثانوى والعالى يبلغ ٦٣% فى الشريحة السكانية من (٦– ٢٤ سنة) . والمعدل المناظر فى الدول ذات مستوى التنمية البشرية المتوسط هو ٦٧% وفى دول الاتحاد الأوروبى ٨٧% .

٣ – مؤشر الحالة التعليمية يبلغ ٠,٦٢ فى حين يصل إلى ٠,٧٥ فى الدول ذات التنمية البشرية المتوسط ، وفى دول الاتحاد الأوروبى ٠,٩٤ .

ومن هذه المؤشرات العامة ، وما سبقها من مؤشرات تفصيلية لكل قطر ، أو لمجمل الأقطار سواء فى الرصيد التعليمى أو معدلات القيد فى مختلف مراحل التعليم ، يتضح أن كثيرًا من الأهداف الكمية الأساسية ما تزال دون الإنجاز المطلوب ، سواء فى مستوى تعلم القراءة والكتابة أو فى تعميم التعليم الأساسى الإلزامى . ورغم ما تحقق من إنجازات خلال العقود الماضية ، إلا أننا لم نبلغ الحالة التى تتمتع بها الدول ذات المستوى المتوسط فى التنمية البشرية من بعض أقطار العالم النامى .

والتدنى واضح كذلك فى مستويات التعليم اللازمة لتكـــوين المـــواطن وتـــوفير المهارات الوسطى أو العليا من خلال تعليم المستوى الثانوى أو العالى ، كما يتضح فى الجدول التالى (١٣) :

جدول رقم (١٣)

مؤشرات عامة لمستوى الحالة التعليمية فى الأقطار العربية .

البيـــــــان	الواقع العربى %	المقارنة بالدول متوسطة التنمية البشرية %	المقارنة بدول الاتحاد الأوروبى
معدل الأمية	٣٩	٢١,٥	صفر
معدل القيد فى مراحل التعليم المختلفة	٦٣	٦٧	٨٧
مؤشر الحالة التعليمية	٠,٦٢	٠,٧٥	٠٩٤

المصدر : UNDP: Human Development Report, 2002, Table 10.

وحين نضع أنفسنا فى سياق العولمـــة وثوراتهـــا المعروفيـــة وإنتاجهـــا العلمـــى والتكنولوجى ، سوف نلحظ المستوى المتدنى فيما يعرف بمستوى الإنجاز التكنولوجى كما يتضح من الجدول التالى (١٤) :

جدول رقم (١٤)

مستوى الإنجاز التكنولوجى فى الأقطار العربية .

الدولة	قيمة دليل الإنجاز التقنى	حلقة التقنية		نشر الابتكارات الحديثة		نشر الابتكارات القديمة		المهارات البشرية	
		براءات الاختراع الممنوحة للمقيمين لكل مليون شخص عام ١٩٩٨	عائدات الملكية رسوم الترخيص بالدولار الأمريكى لكل ١٠٠٠ شخص عام ١٩٩٩	مستقبلو الإنترنت لكل ١٠٠٠ شخص عام ٢٠٠٠	صادرات عالية ومتوسط التقنية كنسبة مئوية من إجمالى صادرات السلع عام ١٩٩٩	الهواتف لكل ١٠٠٠ شخص عام ١٩٩٢	استهلاك الكهرباء كيلوات / ساعة لكل شخص عام ١٩٩٨	متوسط سنوات الدراسة (سن ١٥ فأكثر) عام ٢٠٠٠	إجمالى نسبة القيد بالعلوم فى التعليم % ١٩٩٥ – ١٩٩٧
البحرين	–	–	–	٣,٦	٥,٧	٤٥٣	٧,٦٤٥	٦,١	٦,٧
عمان	–	–	–	١,٤	١٣,٢	١٣٩	٢٨٢٨	–	٢,٤
قطر	–	–	–	–	–	٤,٦	١٣٩١٢	–	–
العراق	–	–	–	–	–	–	–	–	–
تونس	٠,٢٥٥	–	١,١	صفر	١٩,٧	٩٦	٨٢٤	٥	٣,٨
الجزائر	٠,٢١١	–	–	صفر	١	٥٤	٥٦٣	٥,٤	٦
الكويت	–	–	–	٤,٤	٦,٨	٣٩٨	١٣٨٠٠	٦,٢	٤,٤
الصومال	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المغرب	–	٣	٠,٢	٠,١	١٢,٤	٦٦	٤٤٣	–	٣,٢
السعودية	–	صفر	صفر	٠,٣	٥,٢	١٧٠	١٢٠٥	٦,٩	–
الأردن	–	–	–	٠,٢	–	١٠٥	١٢٠٥	٦,٩	–
لبنان	–	–	–	٢,٣	–	–	١٨٢٠	–	٤,٥
مصر	٠,٢٣٦	صفر	٠,٧	٠,١	٨,٨	٧٧	٨٦١	٥,٥	٢,٩
الإمارات	–	–	–	٢٠,٩	–	٧٥٤	٩٨٩٢	–	٣,٢
ليبيا	–	–	–	صفر	١,٨	–	٣,٦٧٧	–	–
جيبوتى	–	–	–	٠,١	–	١٤	–	–	–
فلسطين	–	–	–	–	–	–	–	–	–
موريتانيا	–	–	صفر	–	–	٦	–	–	–
السودان	٠,٠٧١	–	صفر	صفر	٠,٤	٩	٤٧	٢,١	٠,٧
سوريا	٠,٢٤٠	–	–	صفر	١,٢	١٠٢	٨٣٨	٥,٨	٤,٦
اليمن	–	–	–	صفر	–	١٨	٩٦	–	٠,٢

المصدر : UNDP: Human Development Report, 2001, Table A.I. 10.

القسم الرابع : أبعاد التحرك نحو المستقبل

يواجه التطوير المستقبلى للتعليم - كما سبقت الإشارة فى بداية هذه الدراسة - نوعين من التحديات التى تتداخل فيما بين مكوناتها المختلفة . أولها عبء التاريخ وما أرساه من مواضعات وتقاليد إدارة ومعرفية مترسبة ومعوقة لحركة التجديد . وثانيها تحديات تيارات العولمة والموجه الحضارية الثالثة بكل متغيراتها المعرفية والثقافية . والمهم فى جميع الحالات النقد الصريح والجسور للموروثات التقليدية التى ما أن نقترب من مقدساتها حتى نواجه ضغوطًا معارضة تحول دون المساس بها . وحين نسعى لتلبية مطالب التجديد واحتياجاته ، تتعثر لعدم توافر الموارد المادية والبشرية اللازمة لاقتحام المسارات العالمية الجديدة والمتجددة . وفى جميع الحالات لابد من السعى إلى التحرر من عبء التاريخ بمركزيته وجموده ، واستلهام عبقه وروح لحظاته التاريخية المبدعة . وفى الوقت ذاته لابد من اقتحام واع وجسور لمطالب النمو كميًّا والتطوير والتجديد نوعيًا لمنظومة التعليم ، وبذل الجهد والتضحيات للوفاء بمتطلباتها الفعلية ، دون التحرك الجزئى والبطىء ، ودون التقصير فى توفير الموارد ، مكتفين فى معظم الحالات بالخطاب اللفظى فى أهمية التعلم فى بناء الأفراد والشعوب .

وفى مسيرة التحرك المتواصل نحو مستقبل التعليم من أجل تعليم المستقبل لتكوين رأس المال البشرى فى تتابع أجياله وتنميته كميًّا ونوعيًّا ، يتطلب العمل الاستراتيجى تكامل واتساق اثنى عشر بعدًا فى مسيرة التعليم عبر الزمان والمكان .

١ - **البعد الأفقى** : ويرتبط بسياسات التوسع فى مختلف مراحل التعليم ، بحيث تصبح إمكانات التعلم متاحة للصغر وللكبار ، أينما كان موقعهم الجغرافى ، فى المدن والقرى والدساكر ، وللبنين والبنات ، بحيث لا تكون الجغرافيا من محددات فرص التعليم .

٢ - **البعد الرأسى** : ويرتبط بإتاحة فرص التعليم والتعلم إلى أطول عدد ممكن من السنوات ، وبخاصة بعد نهاية مرحلة التعلم الأساسى ، حيث تتسع تلك الفرص فى التعليم الثانوى والجامعى والدراسات العليا . ومن المتوقع فى هذا البعد أن يصبح التعليم الثانوى حلقة من حلقات التعليم الإلزامى الذى يمتد إلى حوالى ١٢ سنة فى الشريحة العمرية من ٦-١٨ سنة .

٣ – **البعد الاجتماعى** : ويرتبط بالبعدين السابقين بحيث تتسع فرص التعليم جغرافيًّا وتطول زمنيًّا بحيث لا تحول القيود الاقتصادية أو المكانات الاجتماعية من التمتع بحق التعليم وبالفرص المتكافئة لمختلف الشرائح الاجتماعية ، وبخاصة أبناء الفقراء ومحدودى الدخل . وتصبح القدرات العلمية والتحصيلية – وليس القدرات المالية أو النفوذ – هى المعيار الحاكم فى إتاحة الفرص .

٤ – **بعد المستويات العالمية** : ويقتضى هذا الحرص توفير مستويات الجودة الشاملة مقارنة بالمستويات العالمية ، وبخاصة فيما يتصل بمضامين التعليم وعلوم المستقبل .

٥ – **بعد التوظيف التكنولوجى فى عمليات التعليم والتعلم الذاتى** : ويتطلب تعميم وسائط التعليم التكنولوجى ، وتمكين المتعلم من استخدامها وتوظيفها فى عمليات التعلم والحصول على المعلومات . ومن هنا كان التعلم عن طريق الكمبيوتر وشبكات المعلومات ، وتعلم اللغة الإنجليزية ، واستخدام كل الموارد والشروط المعلوماتية فى عمليات التعلم والبحث ، وفى التعليم عن بعد .

٦ – **بعد التكييف والتكامل مع متغيرات الفنون الإنتاجية** : وهى السعى إلى ربط التعليم النظرى بالتطبيق والتدريبات العملية ، وبهذا تغذى عمليات البحث عمليات التعلم والتعلم ، وتستجيب تلك العمليات لاحتياجات التطور فى الفنون الإنتاجية وتكنولوجياتها .

٧ – **بعد السياسات والإدارة التعليمية** : وتتصل بتحديد مستويات القرار والتنفيذ على المستويين المركزى واللامركزى ، المحلى والمؤسسى ، وبالعمل الجماعى ، والتفاعلات الأفقية فى الفكر والفعل . ويدخل فى هذا البعد إتاحة أوسع فرص ممكنة للمشاركة لمختلف الهيئات والمؤسسات المعينة فى صنع القرار ، إلى جانب تدريب القيادات التعليمية على مفاهيم وأسس الإدارة بالمشاركة وبالأهداف والنتائج ، وارتباطها بالمحاسبية فى التقييم .

٨ – **بعد تنمية قدرات التفكير وإنضاجها** : وذلك فى مواجهة التركيز على التلقين والحفظ ، حيث إن ثورة المعلومات تقتضى تنمية مختلف العمليات العقلية من تحليل

وتركيب وتجريب ونقد ومقارنة وحل للمشكلات ، انتهاء بإبداع صور وحلول مغايرة للصور الراهنة . وهذا يعنى التحرر من أى سلطة خارج السلطة التى تفرضها عمليات التفكير العلمى المنظومى . وحتى نتاج تلك السلطة يظل نسبيًّا وصادقًا مرحليًّا، حتى تنمو وتتبدل النتائج بتأثير الاكتشافات الجديدة والمعارف المتجددة .

ويتصل بتنمية التفكير والبحث العلمى ، الاهتمام بتكوين عادات العمل الضرورية والمرتبطة ارتباطًا عضويًّا بالتفكير والبحث العلمى ، كالإتقان ، والانضباط ، والتنظيم ، والتوقيت ، والمثابرة ، والمغامرة ، وصيانة موارد العمل ، ومحاولات التجديد والإبداع ، وتقبل احتمالات الخطأ وتصحيحه . وهذان العنصران فى تنمية التفكير العلمى بمختلف مناظيره ومقارباته ، والتحامهما مع تكوين عادات العمل وقيمة يمثلان أهم نقلة فى تطوير العملية التعليمية ونتاجها فى تكوين المواطن العربى من أجل تعليم المستقبل .

٩ – **بعد التميز** : ويعنى هذا البعد بتنمية طاقات المتعلم إلى أقصى ما يمكن أن تبلغه ، فكل متعلم هو مشروع موهبة تتطلب توفير البيئة التعليمية التى تحفزها وتستثيرها ، وهو ما يتردد حاليًا من ضرورة توفير تعلم متميز يتيح التميز للجميع . وتفرض تيارات المنافسة فى السوق العالمية ضرورات التميز والعمل المبدع ، إذ لا مجال فى تلك السوق إلا للأبدع والأكمل والأجمل من الإنتاج البشرى فى مختلف مجالات العمل والفكر الإنسانى .

١٠ – **البعد الثقافى وتنمية الخصوصية الحضارية والتضامن الاجتماعى** : وهو يعنى بدور التعليم فى ترسيخ التماسك الاجتماعى والوحدة الوطنية والوشائج القومية. ومع سيادة تيارات العولمة والسوق الطليق والفضاء المفتوح ، تتعرض قيم الترابط والتكافل والانتماء الوطنى والقومى العربى لتوترات وتساؤلات بين الأغنياء والفقراء ، وبين من يملكون السلع التكنولوجية والاتصالية العولمية فى مواجهة من لا يملكون ، وبين نمط الحياة العالمية ونمط الحياة القومية ، وبين القيم الربحية المادية والاستهلاكية وبين القيم الإيمانية الدينية . وعلى التعلم أن يسهم فى توليد الوعى وتوليد الموازنات الفكرية والوجدانية والقيمية ، التى تؤسس

لحيوية الثقافة الوطنية والقومية ، وتجديد مضامينها وخطاباتها وثقافتها بنفسها وبقدراتها الإبداعية فى خصم التيارات العالمية وحوار الحضارات .

١١ – **البعد التمويلى** : ومع الاقتناع الراسخ بأن التعلم قاطرة التقدم فالتمويل هو وقودها المحرك لها ، ويعكس التمويل الأولوية الحقيقية التى تعطيها الدولة والمجتمع للمنظومة التعليمية ومخرجاتها . ومن المعلوم أن ثمة ارتباط إيجابى فى معظم الأحوال بين تكلفة تعليم الطالب وبين جودة التعليم وفاعليته . وتتضاعف أهمية التعليم حين ندرك أننا بحاجة إلى مواجهة ما أشرنا إليه من معالجة لعبء التاريخ وتراكمات مشكلات التعليم خلال الحقب الماضية من ناحية ، وبين مطالب التجديد لمواجهة تحديات العولمة والتفاعل مع ثوراتها العلمية والتكنولوجية . وفى جميع الأحوال لابد من الوعى الكامل بأن التعليم قطاع سيادى لابد للدولة والمجتمع من تمويله بما يتناسب مع هذا المفهوم من أجل الأمن القومى والسلام الاجتماعى .

١٢ – **البعد القومى العربى والتعاون الدولى** : والرسالة القومية العربية محور أساسى من محاور المضامين التعليمية من أجل ترسيخ وتجديد مشاعر التكامل العربى وتوجهاته الفكرية والعملية ، وتنمية هوية القومية العربية ضرورة من ضرورات التكتل الإقليمى وضمان مصالح أقطاره ومصالح مواطنيه لمواجهة التكتلات الإقليمية الأخرى ، ومن أجل اطراد مسيرة التحرر والنماء وكرامة الوطن والمواطن. وتظهر لنا الأحداث والمتغيرات الداخلية والخارجية الماضية أن لا سبيل إلى تنمية كل قطر عربى تنمية راسخة متواصلة إلا من خلال سعى قومى عربى منسق ، يغدو فيه التعليم العربى مكونًا رئيسيًّا من مكونات التنمية البشرية، من أجل البقاء والنماء فى عالم اليوم والغد بكل تحدياته .

ويرتبط بهذا البعد القومى العربى التعاون والتفاعل الإيجابى مع الحضارات الإنسانية الأخرى ، ومع المنظمات الدولية ، أخذًا وعطاء ، دون عقد أو تعصب ، وإنما من خلال انفتاح واع وجسور .

أمنيات للمستقبل القريب

تلك هى الأبعاد المتعددة والمتشابكة فى مواطن التطوير للمنظومة التعليمية ، وهى تمثل حزمة مجدولة يرتبط بعضها ببعض ، وتتطلب التعرف الـــدقيق والـــصريح علـــى تفاعلاتها الداخلية وفيما بينها ، والسعى إلى وضع خطط تفصيلية وتوقيت زمنى لتطوير كل بعد من تلك الأبعاد ، وتحديد الموارد المادية والبشرية التى ينبغى إعدادها للتطـــوير الكمى والكيفى ومع الاهتمام باختيار القيادات المؤقتة بتوجهات التغيير ، إذ لا ينتظـــر أن تحدث التحولات المنشودة من خلال القيادات المحافظة ، التى تخشى أو تهيب إحداث أى تغيير ضرورة . فتعليم الغد لن ينهض به إلا قيادات الغد التى تؤمن بأهمية التغـــيير الملتزم بمطالب الغد .

ومهما كان من قصور فى تجاربنا الماضية ، فعلينا الاستفادة من دروسه والاعتزاز بما أنجزته ، لكن هذا لا يحول دون الوعى بأننا فى حاجة ملحة ضاغطة للتطوير الجـــاد والمتصل لنظام التعلم ، أداتنا الرئيسية فى تكوين ثروة بشرية واثقة بقدراتها ذات إنتاجية عالية ومبدعة . هذا فضلاً من أن منظومة التعليم فى الوقت ذاته فى حاجة ماسة إلى أن تغذيها موارد الدولة والمجتمع ، والاهتمام والمتابعة لمسيرتها ، فكرًا وحـــوارًا ودعمًـــا . ولا مفر من التهيؤ لكل التصحيحات والمعاناة أثناء عمليات التغيير ، إذ لا تطوير دون تضحية ، ودون مشاركة فعالة وإيجابية . ومهما كان للعولمة من ضغوط ومن توترات وأساليب للهيمنة ، فإن مسئولية المستقبل إنما رهن إرادتنا ، نصنعها ونزرعها نحن لكى تؤتى ما ننشده من سلع وثمرات .

ويتعزز جهد كل قطر من خلال تعاون عربى منسق ، مده أكثر من جزره ، وقوميته رافد يتغذى قطريته ، وثقافته العربية منفتحة متجددة بالإنسان ومن أجل الإنسان .

أمنيات ثلاث :

١ – الأمنية الأولى : ونحن نتجه نحو مستقبل ، يتأسس على إعداد شباب يقود مسيرة التقدم بالمعرفة والوعى تبرز أهمية بل وضرورة مكافحة الأمية الأبجدية والثقافيـــة ،

والقضاء عليها تمامًا لدى الشباب فيما بين سن ١٥- ٣٥ سنة . وتصفية الأمية فى هذا القطاع إلى جانب مكافحتها فى القطاعات الأخرى . والقضاء على أمية الشباب هى إحدى الضمانات لانطلاقة الحيوية والنماء المجتمعى نظرًا لما للأمية من دور فى جمود آفاق الفكر وقصور التطلع إلى الأفضل ، بل إنها مدعاة لتعويق جهود الدولة والمجتمع بأسره . هذا فضلاً عن آثارها السلبية فى التحول الديمقراطى السليم فى مؤسسات المجتمع .

وفى هذا الصدد يتطلب التخطيط والتنفيذ الوصول بمعدلات الالتحاق والقيد فى التعليم الأساسى إلى المعدلات المعيارية التى تصل إلى ما بين ٩٥ - ٩٨% وإذا كان للدولة دور هام فى إنجاز هذه المعدلات ، فإن مؤسسات المجتمع المدنى ، وبخاصة المجتمعات الأهلية واللجان المحلية والنسائية المنتشرة بالمئات والآلاف فى ساحات الأقطار العربية يمكنها أن تسهم بفاعلية فى تحقيق هذا الإنجاز . وهذا يقتضى أن يتولى هذا الحشد من الجمعيات تعليم الأميين والأميات كجزء لا يتجزأ من البرامج السنوية لكل جمعية ، إلى جانب ما قد تقوم به نشاطات أخرى . والمأمول أن نحتفل بالقضاء على أمية قطاع الشباب قضاءً تامًا مع مطلع عام ٢٠٠٧ . وبذلك نلقى بذورًا فى زراعة مجتمع المعرفة ، ونغلق باب محو الأمية الذى شغل المجتمعات العربية وكبل طاقاتها ردحًا طويلاً طويلاً .

٢ – **والأمنية الثانية** : هى تأسيس منظومات للتعليم عن بعد ، سواء ارتبطت بالجامعات الحالية أو اتخذت لها بنية مستقلة . ويمكن أن تقوم على أساس قطرى ، وبخاصة فى الدول كثيفة السكان . وتأسيس الجامعات عن بعد سوف يتيح فرص التعليم العالى وإعداد كفاءات علمية عالية لآلاف من الشباب ، ممن لا تتاح لهم فرص الالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا التقليدية .

وأعتقد أن تأسيس مثل هذه الجامعات الإلكترونية وما تتطلبه من إنتاج وسائط تعليمية عربية سوف يكون استثمارًا رائعًا سوف يفتح فرصًا جديدة لعمل الشباب ، كما أنه سوف يؤدى إلى أن ترتفع معدلات الحاصلين على تعليم عال فى قوة العمل العربية نظرًا لأنها معدلات متدنية حاليًا بالنسبة لمواجهة مطالب الإنتاج والخدمات فى

الأقطار العربية ؛ فليس من المعقول أن نواجه تحديات السوق العالمية والتنافس فيها بمعدلات قيد لا تتجاوز ٢٥% فى أحسن الحالات ، ونسبة ٧% من الحاصلين على تعلم عال فى قوة العمل .

وسوف يستفاد من خبرة الجامعة المفتوحة التى بدأت هذا العام للتوسع فى توظيف التكنولوجيا المتقدمة لتأسيس جامعات أخرى ، ومن الأمنيات أن نشهد قيام جامعة عربية أخرى على الأقل خلال السنوات الخمس القادمة .

٣ – **والأمنية الثالثة** : هى تأسيس مدارس خاصة ، فى المستوى الثانى (فى الإعدادى "المتوسط" ، والثانوى) لتعليم المتميزين وذوى المواهب . وهنا يعنى اختيار قمة المتميزين بعد المرحلة الابتدائية ، لتقديم تعليم متميز لهم فى مدارس نوعية سواء مدارس تركز على مجال العلوم والرياضيات ، أو مدارس تركز على الإنسانيات والاجتماعيات ، أو مدارس تركز على المواهب الرياضية أو مدارس تركز على مجالات الفنون . وتخصيص مدارس لهؤلاء المتميزين والموهوبين هو تحقيق لمبدأ تكافؤ الفرص على أساس مراعاة التميز فى القدرات والمهارات ، وليس على أساس القدرات المالية ، وبذلك يتاح لكل فئة منهم إنضاج مواطن تميزهم إلى أقصى ما يمكن أن تبلغه من خلال البرامج المناسبة .

ومن الواضح فى هذه الأمنية أنها تستند إلى إعداد القيادات المتميزة فى مختلف مجالات المعرفة والموهبة ممن سوف يسهمون فى قيادة النشاط الإنمائى فى المستقبل ، متسلحين بأفضل الأسلحة العلمية والفنية التى تتطلبها التنمية البشرية لحركة التقدم والتنمية المتواصلة .

وتمتد الرعاية لمن يواصل نمو تميزه إلى مرحلة التعليم الجامعى والعالى ، حيث تقدم لهم برامج خاصة وبرامج إضافية ، إلى جانب البرامج العامة التى يتلقاها بقية الطلاب .

ومما تجدر الإشارة إليه أن وثائق المؤسسات التعليمية فى مختلف مراحله فى الدول المتقدمة تصوغ أهدافها فى إطار مفهوم « التعليم للتميز » ، أو « أرستقراطية التعليم » أى الاهتمام بالأرستقراطية العلمية للصفوة على أساس التفوق . وظهرت كتابات حول نشوء ما يعرف بالطبقة المبدعة ، والتى تلعب دورًا خطيرًا فى النمو الاقتصادى ،

وصناعة التكنولوجيا المتقدمة ، ومشروعات التجديد والتطوير ، وتوفير فرص التنوع فى حل المشكلات وطرح أسئلة ومفاهيم جديدة .

ولعل هذا التوجه العالمى المتقدم هو الذى يجعل من الضرورى اقتحـــام التعلـــيم لمستويات إعداد الطبقة المبدعة من المتميزين فى مختلف مضامين المعرفة .

وفى جميع الأحوال يظل التعليم درع الوطن والأمة يحميها بالفكر المتجدد والمعرفة الراسخة من عوامل العولمة والهيمنة ومبادراتها . وهو رهانها الأكبر على تجديد ثقافتنـــا ديمقراطية ترسى قيم المشاركة والعدل ، وتثرى هويتنا وحريـــة خياراتنـــا وإبـــداعات خصوصيتنا . وهو الموقف لوعينا الناقد فى مواجهة أحابيل الاقتحام للوحدة الوطنيـــة محاولاً زعزعتها والتشرذم للتضامن الغربى ساعيًا لإذابته فى شرق أوسط كبير .

ويتخذ فى سبيل ذلك دعاوى إصلاح التعليم وتطويره بدعوى توليـــده للعنـــف والإرهاب . وهنا يكمن أكثر التحديات إلحاحًا لنا فى عالم اليوم الموازنة والـــصلابة فى تقدير ما هو عالمى محمود أو مذموم ، وما هو محلى منشود فى صياغة الوطنيـــة الـــتى لا تجرفها تيارات السوق وهيمنة الإمبراطورية .

(٢) قراءة فى كتاب (مفترق الطرق)[1]

تأليف د. حسن كامل بهاء الدين

المتغيرات العالمية وأزمة التنمية العربية :

حقًّا نحن فى مفترق الطرق حيث نجد أنفسنا فى حالة دوار اجتماعى نفسي ، حركتنا بطيئة مترددة ، والعالم من حولنا يتحدث عن زويل والفمتوثانية ، وعن سرعة أسرع من سرعة الضوء ، وخيال لا حدود لجرأته وامتداد آفاقه ، ألواننا باهتة فى خصوصيتها كالمنبت بين الهوية والعولمة ، وقضايانا عالقة لاتعرف الحسم ، ووعينا تائه بين الماضى والمستقبل ، وعبء التاريخ يطغى على عبقه، وتنمية مواردنا جزرها أكثر من مدها ، وعروبتنا قطريتها أفعل من قوميتها ، وتشرذمنا أقوى من تكتلنا ، والقائمة طويلة... ونحن إذ نضطرب فى نظام عالمى جديد بوعيده ووعده ، هل نعى بصدق وصراحة أين نحن بالضبط فى فضاءات عالم اليوم والغد .

وكتاب الدكتور حسين كامل بهاء الدين (مفترق الطرق) الذى ظهر أخيراً يجهد فى إخلاص لتصوير موقفنا وأحوالنا وسيرتنا فى هذا السياق ؛ إذ يؤكد أننا فى (جو يبعث على الأسى ... تطغى فيه مشاعر العجز تجاه قوى طاغية ضربت بموازين الحق والعدل والشرعية ... وقلبت الحقائق ، وفى كثير من الأحيان لم تحتج إلى فضيلة الحياء ... فتصرفاتها مبررة مسبقاً ، وكلماتها نافذة مهما كانت المعارضة . وهناك شعب عربى يضرب بالقنابل والمدافع ، وتدهس أطفاله ونساءه جنازير الدبابات ... ويتم بغير حياء التربص بالضعفاء وحصارهم وترصدهم وجرح كبريائهم ، بل وإتهامهم بما لم يرتكبوه فى كثير من الأحيان) .

ذلكم هو المشهد المأسوى الذى ترجرج بين فواعله واقعنا العربى ، والذى تولد وتشكل نتيجة تراكم عوامل داخلية سياسة واقتصادية واجتماعية ، فضلاً عن ضغوط خارجية .. توالت كلها مولدة للإحباط والعجز جيلاً بعد جيل. ولم تحقق جهودنا التنموية المادية والبشرية ؛ ما يمكنها من أن (تتسع لتحقيق الطموحات والتطلعات للأفراد والجماعات) وواجهناها بصيحات صوتية زاعقة أحياناً وخافتة أحياناً أخرى تفتقر إلى الإرادة الجماعية ، وعزائم العقل وقدرات التنفيذ . ومع العولمة ظلت الفجوة الحضارية بيننا وبين العالم المتقدم تتسع وتتعمق ... (ولم نستطع فى عالمنا العربى والإسلامى أن ندرك أننا قد أهـــدرنا ثروات كبيرة ... وانشغلنا بما لا طائل منـــه ، ولا جدوى فى التصارع عليه... فى نزاعات وخلافات وشهوات وأطماع) .

وكأن هذا الكتاب الأمين قد صدر بعد مؤتمرات قممنا العربية والإسلامية الأخيرة فى حين أنه قد كتب قبلها بزمن وصدر قبلها بقليل. وفى صدد هذا المشهد الراهن عن أحوال أمتنا العربية ، وأحداثه المأسوية ؛ خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتوابعها وتداعياتها ، يتساءل المؤلف : ما العمل ؟ نحن فى مفترق طرق ، (هل نستسلم لهذه المشاعر التى تعتصر نفوس الكثيرين، وتتهدد الآمال والأحلام ، ولا تعطى أصحابها فرصة لتغيير أحوالهم ؟) .

وهذا الكتاب المثير والمُبصِّر والملهم يكمل ثلاثية رؤية المؤلف مع كتابيه السابقين (التعلم والمستقبل ، والوطنية فى عالم بلا هوية) .

ومبلغ دعواته أننا لابد أن ننهض ، وأن نغير ونتغير ، ونكيف ونتكيف، وأن نتفاعل ونتبصر بما يجرى حولنا من متغيرات ، وبجرأة واقتحام لواقعنا ورؤية لمستقبلنا ، فالسكون والاطمئنان وتراكم السلبيات سواء من العوامل الداخلية أو من المؤامرات الخارجية قد تفضى إلى الانفجار من الداخل ، كما يحدث للقشرة الأرضية عندما تتعاظم موجاتها وضغوطها فتنفجر فى صورة زلزال. ومن المعلوم بالضرورة أن التغيير والتطوير سنة من سنن الكون والحياة : كل شيء يتغير ويتطور إلا وجه ربنا ذى الجلال والإكرام ، ورحم الله الإمام الشافعى إذ يقول :

إنى رأيت وقـــوف المـــاء يُفْسِـــدهُ إن سال طاب ، وإن لم يجرِ لم يطبِ

وفى أجزاء (فصول) الكتاب الأربعة يشخص المؤلف عوامل التحديات التى لا فكاك من الالتفات الجاد إليها ، والتفاعل الإيجابى معها ، وإعدادنا كأمة وجماعات وأفراد إعداداً يستوعب بروح ناقدة ويوظف فى كفاءة معرفة العصر، وينتج إبداعاً ذاتيًّا من أجل تنمية ثروتنا البشرية ، وإحكام مؤسساتنا المجتمعية على المستويين الوطنى والقومى .

وفى الجزء الأول يتناول الكتاب (حجم التحدى وآفاق المستقبل) ، وفى الجزء الثانى (الاقتصاد الحر والشرعية الدولية)، وفى الثالث (زلزال الحادى عشر من سبتمبر)، والرابع (العمل والأولويات) .

ونظراً لما فى هذا الكتاب من التركيز والتكثيف فى شموليته لمختلف عناصر الموضوع ، فسوف اقتصر دون التزام بترتيب الفصول على ما استقر فى ذاكرتى من قضايا وتوجهات تؤكدها الرسالة التى يستهدف الكتاب توضيحها فيما نحن فيه من (مفترق الطرق) واقتضاءات التعامل والعمل فى مختلف جبهات العمل الوطنى والقومى.

يطرح المؤلف فى البداية جملة من التغيرات العالمية التى تلقى بأعبائها على أوضاعنا المحلية الراهنة والمستقبلية ، وما تتطلبه من إعادة تشكيل مجتمعاتنا فى مسيرتها نحو النهضة والتقدم والنماء. ومن هذه التحديات المتشابكة (الانفجار السكانى ، وتلوث البيئة ، وتنظيم الوقت ، والعنف والتطرف ، والإدمان ، والعولمة وزيادة النفوذ الدولى على القرار الوطنى ، وتفكك روابط الأسرة ، وتخلخل الروابط السياسية ، والتنمية والمنافسة الاقتصادية ، والبطالة ، وتزايد دور المؤسسات والشركات متعددة الجنسيات ، والتغير فى مفاهيم الحرب والإرهاب ، وثقافة السلام ، والاهتمام بالمرأة كقضية عالمية ، ومواجهة الفقر المتزايد فى العالم ، وتطور النظم ووسائل الاتصال والانتقال ، والفجوة الرقمية ، والثورة العلمية والتكنولوجية ، وسيطرة التكنولوجيا والمعلوماتية على الثقافة والحضارة) .

وفى مجال الثورات العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية ، يشير المؤلف إلى الدور الحاسم لوظيفة العلم والتكنولوجيا ، واعتبارها المكون الأساسى فى فنون الإنتاج ، والتى تتسم بأنها إنتاج كثيف المعرفة .

ويبرز الكتاب الأهمية البالغة لما أسماه (مثلث الرعب الجديد) فى مجال الثورة المعرفية، والذى يتكون من الهندسة الوراثية Genetic Engineering ، والتكنولوجيا فائقة الصغر Nano Technology ، والإنسان الآلى Robotics . وبمناسبة الروبوت أشير إلى ما قرأته أخيراً فى صحيفة الأهرام بأن قد أصبح من المتاح أن يشاهده المرء ويتجول بحرية كالإنسان العادى فى مدينة فوكوكا اليابانية حيث تشتهر بصناعته ومع ما لذلك الثالوث من مخاطر إذا ما أسيء توظيفه ، إلا أن له آثاراً هائلة فى حل كثير من المشكلات المجتمعية ، إنتاجاً وخدمات وطلباً. ومن أمثلة ما يستثير العجب فى إمكانات التكنولوجيا الحيوية القدرة على إنتاج قطن طبى بكميات كبيرة خالياً من الميكروبات ، وزراعة بلا مزارع ولا زارع وبلا أشجار ، وكذلك إنتاج عصائر البرتقال أو الموالح بكميات تجارية ، بلا مزارع ولا أشجار برتقال ، هذا فضلاً عن القدرة على إنتاج قطع غيار بشرية ، دون الحاجة إلى نقل الأعضاء من إنسان أخر متبرع ، إلى غير ذلك مما شاع من إمكانات الاستنساخ وتوظيفها .

وفى اللقطات المثيرة فى مجال ثورة العلمية والتكنولوجيا ، يحيطنا المؤلف علماً بأن ثمة فجوات جديدة بين الدول غير الفجوة المعـــروفة بين الشمال والجنوب مثلاً ؛ إذ غدت هناك الفجوة الرقمية Digital Divide المتمثلة فى الفروق بين الدول والأفراد فى داخل الدولة من حيث حيازة واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وبين أولئك الذين لا يتعاملون معها .

أضف إلى ذلك ما ستؤول إليه فجوة الكمية Quantum Divide ، وهى الفجوة التى تنجم عن استخدام الحاسبات العملاقة والكمية فى حل أعقد المسائل فى ثوان فيما كان يعجز عن حله علماء الرياضيات والطبيعة حتى زمن قريب. وهو منهج التغلب على التعقد والتركيب والفجائية فى الظواهر الطبيعية والاجتماعية مما يعرف بظاهرة الفوضى Chaos ، والتى لم تعد فوضى بالمعنى اللغوى وإنما تبين أن لها نظاماً قابلاً

للتحليل والقياس، عندما يبدو بروز تلك المظاهر بصورة مفاجئة غير متوقعة ، ومن ثم ظهرت نظرية الفوضى أو علم المفاجئة Science of Surprise .

ويتابع المؤلف صدماته العلمية للقارئ حين يجسد لنا المفارقة بين (الواقفين على ضفتى «الفجوة الرقمية» كالفرق بين الإنسان البدائى واينشناين ، وكذلك الواقفين على ضفتى «الفجوة الكمية» كالفرق بين «بمب الأطفال» والقنبلة الهيدروجينية) .

ويتابع تأكيده على أننا أمام تزاحم وتلاحق غير مسبوق فى مجال العلم والتكنولوجيا والاتصالات ، مشيراً إلى أن علماء اليوم قد اكتشفوا سرعة تفوق سرعة الضوء ، وأن هناك إمكان إيجاد حاسوب يعادل ذكاء الإنسان عام ٢٠١٠، وحاسوب يعادل ذكاء (١٠٠٠) إنسان عام ٢٠٣٠ .

ويزداد العجب بهذه القدرات العلمية والتكنولوجية حين نقرأ أنه (بمضى منتصف القرن الحالى ستكون هناك شرائح تُزرع فى المخ البشرى ، وتعطى إمكانات هائلة فى النظر والسمع والذاكرة والذكاء بحيث يصعب حالياً على من يفتقدها حواراً مفهوماً مع من يمتلكها) .

وتلك بعض المعالم التى وردت فى الكتاب شاهداً على هذه الثورة المعرفية التى كانت خلال عقود القرون الماضية حلماً من أحلام البشرية ، وما يزال العلماء يحلمون ويكتشفون علماً وتقانة. وتساءلت بينى وبين نفسى متذكراً شعور عبد الرحمن الجبرتى حين أطلق عساكر الفرنساوية قنابلهم فى القاهرة أثناء ثورة القاهرة عام ١٨٨٩ ومستجيراً من هولها (يا خفى الألطاف نجنا مما نخاف) وحين دخل إلى المختبر الفرنسى ورأى بعض التفاعلات الكيميائية التى تجرى ، فلم تكن لديه من استجابة إلا مقولته (إن هذا لا قبل لنا به) .

ذلكم هو أحد التحديات الكبرى التى تواجه عالمنا العربى الذى نادراً ما نجد فى معارض كتبه السنوية ما يعتبر إبداعاً يستحق جائزة أو تقديراً من الكتب والأبحاث العلمية والتكنولوجية. وفى هذا الصدد قد يتساءل المرء هل هذا تقصير فى الإنتاج العلمى أم أن الإبداع لدينا مقتصر على مجال الآداب والفنون والسياسة والتاريخ ؟!!

وقد أنبأنى ، بما أقلقنى به أحد كبار المسئولين عن بعثاتنا العلمية فى الخارج ، بأن مسحاً جرى للتعرف على ما أنتجته رسائل الدكتوراه لمبعوثينا فى المجال التكنولوجى ، وجاءت النتيجة أنه لم تسجل لأى منها براءة اختراع واحدة خلال نصف القرن الماضى !!

معالم التحديات العولمية :

فى هذا الكتاب الذى يطرح لنا فى مساحة عريضة وعميقة رؤيته لواقعنا العربى ، عرضنا فيما سبق جملة من الظروف التى أدت به إلى أن يعتبر مؤلفه أننا فى مفترق الطرق ، سواء نتيجة لتراكم الســـلبيات والإحباطات المترتبة على سياساتنا الداخلية أو بفعل الضغوط والتحديات الخارجية ، مما أدار الرؤوس وشوه خريطة الواقع .. وقد بلغ التردى حالة عبر عنها نزار القباني، فى إحدى موجاته التشاؤمية بأن (خريطة الوطن العربى فضيحة كبرى)، أو أنها ذات تضاريس مأسوية على حد تشخيص هذا الكتاب. وتتعقد الأوضاع وتزداد اضطراباً وبلبلة مع ما أفرزته العولمة من ظروف سياسية واقتصادية وثقافية ، تحتل جوهرها ثورة المعرفة الدافقة بتجلياتها العلمية والتكنولوجية .. هذا فضلاً عما تداعت إليه الأحوال ، بعد أحداث ١١ سبتمبر فى ذلك العمل الإرهابى الشنيع .

وقد أوضحنا فيما سبق بعض مضامين التحدى وصوره فى تلك الثورة المعرفية، والتى كان حصادها فى السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين، قد تجاوز ما تم من اكتشافات علمية تكنولوجية فى الخمسين سنة الأخيرة من ذلك القرن .

وإذا كانت تلك الاكتشافات العلمية وتداعياتها تمثل أضخم التحديات الراهنة للدول العربية والإسلامية فى مفترق الطرق العالمى ، فإن المتغيرات السياسية تمثل تحدياً من نوع أخر فى مركب التحديات المتشابكة فى فضاء العولمة .

ويتلخص البعد السياسى ومتغيراته فى طغيان القطب الأوحد أو بالتعبير الريفى (سيطرة عمدة القرية الكونية) ، أو كما يسمى أحياناً فى مصطلح العلوم السياسية بهيمنة الإمبراطورية الأمريكية على مختلف آفاق التوجهات وبتنوع آيات الضغوط.

ولعل من الشواهد الصارخة على ذلك ما يحدث اليوم فى مواقفه من الرغبة الجامحة فى التحكم على مقدرات الشعوب وعلى سيادة الدول ؛ بدعوى القضاء على الإرهاب والإعداد العسكرى العارم لغزو العراق ، دون اكتراث يذكر مما يمثل نموذجاً صارخاً من نماذج الإرهاب .

وفى قواعد لعبة الهيمنة – مقتطفين من نص الكتاب – (تصبح القوة وحق التدخل المباشر للأقوياء ، والعقلانية الاقتصادية والشرعية الدولية وحقوق الإنسان والديمقراطية للضعفاء ... بينما أعفى العالم المسيطر نفسه من هذه الالتزامات جميعها).

ويشير المؤلف فى هذا الصدد أيضاً إلى ما تمتلكه إسرائيل من قوة بمساندة القطب الأوحد بسبب نفوذ الوكالات اليهودية وسيطرة اللوبى الصهيونى فى كثير من المؤسسات المالية والإعلامية ومراكز اتخاذ القرار فى بعض الدول الغربية وفى الولايات المتحدة على وجه الخصوص. ويشخص لنا مظاهر الهيمنة والقوة المسيطرة عالمياً ، (بأنها وإن تجسدت فى شكل دولة فهى فى الحقيقة كيان مؤسسى ، بعض الناس يطلق عليه القطيع الإلكترونى ذا الألف ذراع ، وأسميه التنين الإلكترونى ذا الألف مخلب) .

ولقد أتاحت أحداث سبتمبر فرصة سائحة ليمارس القطب الأوحد قوته (منطقاً وأسلوباً للحياة ... مع قواعد المنطق ، وقواعد الشرعية الدولية ، وقواعد التراث الإنسانى الذى تعودنا على احترامه) وقد دعت الولايات المتحدة الأمريكية دول العالم للوقوف معها فى القضاء على الإرهاب ، محددة أسماء الدول التى أطلقت عليها (دول الشر) بدول (الشر) أو (الدول المارقة) أو (الدول المـــارقة أو المتصعلكة Rogue Nations) وكان من بينها النظام العربى .

ويؤكد المؤلف أن أحداث ١١ سبتمبر قد كشفت عما فى حضارة المجتمع الأمريكى من وهن حضـــارى (وأن التقدم التكنولوجى ســـبق بكثير التقـــدم الثقافى أو النمو الثقافى)، والدليل على ذلك أن هذا المجتمع عندما أول هزة له من تأثير أحداث ١١ سبتمبر (تورط فى ممارسات تجسد التفرقة العنصرية والقسوة وعدم التسامح والأمر بالاغتيال) ، كما تخلى عن كل ضمانات الديمقراطية والحريات التى كانت مصدراً

لإعجاب العالم واحترامه . وبذلك (تكسرت القشرة الرقيقة أو الورنيش الإلكترونى أو التكنولوجى أو الماكياج الذى كان يغطى قصور النمو الثقافى ، وظهر الجوهر وهو أن المجتمع لم يتخَلَ كليةً عن ثقافة رُعاة البقر) .

وفى هذه الموجة الطاغية من محاربة مواقع الشر والإرهاب ، اتشحت الدعاوى بثوب الروح الصليبية لدى حكام الولايات المتحدة ، واتهموا الإسلام كدين بما هو منه براء ، كما أصابت المسلمين فى داخل الولايات المتحدة وفى خارجها صنوف بذيئة وقحة من الرذائل والإهانات والكراهية العنصرية. ومن ثم نفهم مزاعم الرئيس بوش فى حديث له أوردته مجلة نيوزويك الأمريكية (عدد ١٠ مارس ٢٠٠٤) حين يقرر أن (الإرهابيين يكرهون حقيقة أننا نعبد الله تعالى بالطريقة التى نرتضيها) ، ونتذكر هنا أنه أعلن ذات يوم وهو فى هياجه الخطابى أنه يقود حملة صليبية جديدة ، فهل كانت تلك (مجرد زلة لسان أم أنها كانت غفلة تظاهر أو سقوط قناع ؟) ، وهو كوالده الذى زعم بأنه فى حرب الخليج الثانية إنما كان يحقق رسالة المسيح من أجل السلام ، على حد تعبير نعوم تشومسكى فى كتابه النظام العالمى الجديد The New World Order . ثم إن العبارة التى ترافق صورة بوش فى غلاف تلك المجلة ذات دلالة واضحة؛ إذ تقول (بوش والله : كيف غير الإيمان حياته وتحكم فى تشكيل أجندته) أى أجندة الحرب بالعدوان على العراق، ليقتل آلاف البشر ، فى الوقت الذى يدعوه إيمانه المسيحى إلى التسامح والمصالحة، وتمادى الرئيس فى قتل النساء والأطفال ، فى حين يلتزم هو فى فكره وحزبه بمقاومة الإجهاض .

ولقد اتخذ أحد فصول الكتاب صياغة محكمة موجزة ذات دلالة فى عنوان (منطق القوة وزوال الحاجة إلى تبرير استعمالها) ، أما الأجندة الدينية فإنما هى محاولة لا تدخل فى مجال التبرير الواقعى المقنع ، وإنما هى تَقَرُّب من بعض الفئات الدينية المتطرفة فى الولايات المتحدة، والتى لها ثقل فى تحديد انتخابه فى السنوات القادمة ، كما أنها محاولة لتغطية الدوافع الحقيقية لإعلان الحرب على العراق من أجل السيطرة على موارد البترول وإعادة تشكيل خريطة الشرق الأوسط .

ويأتى المتغير الثالث فى استراتيجية النظام العالمى الجديد ؛ مما يقوم تحدياً لواقعنا العربى ، وهو فرض آليات الاقتصاد الحر وسوقه الطليقة وإدماج الاقتصادات العالمية فى هذا السوق العالمى الموحد حيث تتعاظم شفافية الحواجز ومساميه الحدود . وقد ترتب على ذلك ضغوط المؤسسات الدولية كصندوق النقد والبنك الدولى ، ومنظمة التجارة العالمية بالتدخل فى سياسات الدولة للإسراع فى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطنى لتتمشى مع مطالب السوق وآلياته. وقد ترتب على ذلك إضعاف دور الدولة فى تنظيم مجتمعها بتأثير آليات الليبرالية المتوحشة دون ضوابط ، ويؤكد المؤلف أن منطق التجارة الحرة يعتبر (الكيان الوطنى والمؤسسى للدولة عائقاً خطيراً فى وجه العولمة ، فلا يوجد نشاط أكثر عداءً لاعتبارات الوطنية كالتجارة ، ولا توجد أيديولوجية أضعف اهتماماً بالوطنية كالرأسمالية ، ولا يوجد تحد أكثر ضراوةً للحدود كالسوق) ويردف هذا التشخيص بما ترفعه العولمة من آليات السوق ، التى تتطلب اللامركزية والمبادرات الفردية وتعاظم أدوار الجمعيات غير الحكومية ، وترسيخ النظام الديمقراطى .

وهذه قضايا حق قد تنقلب إلى باطل مفسد ، إذا لم تتوفر شروط نجاعتها الموضوعية . ومن ثم قد (تتحول اللامركزية إلى وسيلة لتحجيم دور الدولة المركزى فى الحفاظ على النسيج الوطنى الواحد ، ودعم الهوية والكرامة الوطنية، وضمان تكافؤ الفرص ، وقد يصبح دعم المجتمع المدنى وسيلة لاستقطاب أفراد أو هيئات عن طريق منح ومزايا أجنبية) .

ومن خلال تداعيات الاعتماد على السوق تتحلل الدولة عن كثير من مسئولياتها الاجتماعية العامة أو مسئولية الصالح العام ؛ لأن فلسفة السوق تحكمها معايير الربح ومزيد من الربح. وقد ينجم عن ذلك (تخوُّف كبير من تآكل الطبقة المتوسطة ، وهى صمام الأمان فى أى مجتمع ، ومن تفويض السلام الاجتماعى ، ومن احتمالات تزايد معدلات الإجرام نتيجة لتزايد البطالة) ويدعم المؤلف هذا الاحتمال بدراسة أجريت فى إحدى جامعات ولاية كاليفورنيا تشير إلى أن زيادة البطالة بمعدل نسبة ٢% خلال الفترة من ١٩٧٠-١٩٩٣ قد أدت إلى زيادة جرائم السرقة بمعدل ٩% والاغتصاب بمعدل ١٤% وجرائم الاعتداء على الآخرين بنسبة ١٣% .

ورغم ما يدعيه أنصار العولمة ودعاة السوق من أنها تتيح فرصاً لتحسين أحوال البشر وتخفيف حدة الفقر ؛ نتيجة لتزايد معدلات التجارة والاستثمار .. فإن الواقع العالمى قد أدى فى حالة الدول النامية منذ التسعينيات إلى زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، وإلى زيادة حدة الفقر ، وإلى كثير من التوترات بين الشعوب ، وإلى تزايد البطالة. ومن مظاهر الاحتجاج والغضب الشعبى على العولمة وسوقها ما بدأ يتجلى فى مظاهرات مدينة سياتل الأمريكية ضد اجتماع وزراء منظمة التجارة العالمية ، وما تواتر بعد ذلك من احتجاجات ، كلما انعقد مؤتمر الكبار الثمانية أو مؤتمرات الأمم المتحدة كما حدث فى نابولى ولافوس ونيويورك ودربان .

كذلك تبلور هذا التمرد فيما سمى بحركة العولمة المضادة والتى انتهت إليه الهيئات الدولية غير الحكومية من تنظيم صفوفها لتكون (المنتدى الاجتماعى العالمي) لتلتقى فى بورتو البحرى فى البرازيل ولتحاكم العولمة والسوق ، وتسعى إلى نظام اقتصادى بديل تحت شعار (هناك بديل أفضل) ، وتدين العدوان على العراق فى اجتماعها الثالث ١٥ فبراير ٢٠٠٣ .

ومع كل ما يقال عن أنسنة العولمة أو السوق الرحيمة ، وما يمكن أن يقدمه العلم والتكنولوجيا من منجزات وخدمات إنسانية ، إلا أن المؤلف يرى أن (العولمة والديمقراطية والسوق الحرة لن تكون لها قيمة أو مضمون ما لم تكن مصحوبة بالحديث عن العدالة ، والحديث عن نظام اقتصادى دولى عادل ، يضفى قدراً من المصداقية على إنسانية العولمة ، وينقذ العالم مما هو مقبل عليه من تفاوت صارخ يقسم الكرة الأرضية إلى أقلية مترف ترفاً شديداً وأقلية فقيرة فقراً صارخاً) ويعلن رؤيته بوضوح إذ يؤكد (إن حرية الأسواق لا تنطوى بالضرورة على قيم العدل ، بل بطبيعتها تنطوى على قيم الأثرة والأنانية والاستحواذ ... إن العولمة كنظام اقتصادى فى حاجة ماسة إلى مجتمع إنسانى فى إطار أخلاقى ، وإلا أصبحت غابة لإمكان فيها للعدل ولا أمل فيها للضعفاء) .

ومن ثم فإن ما تطرحه العولمة من فرص ومبادئ وتفجر معرفى وتقنيات مذهلة ، لا يتحقق مع ازدواجية السلوك والتعامل لدى القطب الواحد أو القوى الاقتصادية

متعدية الجنسيات والمهيمنة فى عالم ما تدعيه من التدفق فى حرية التجارة أو حقوق الإنسان والشعوب ، أو حتى فى مجال دعوى إشاعة الديمقراطية. والحاصل أن العولمة قد تولد عنها النقيض ، فقد (أثرت فعلاً فى مجتمعات كثيرة على ضمانات الديمقراطية وحرية الصحافة ومن خلال استقطاب عناصر كثيرة لتحقيق مصـــالحهم ومصالحها ، أو بإيجاد ارتباطات مادية لهم بالاحتكارات الكبرى والمصالح الرأسمالية ، الأمر الذى أثر على مصداقية الصحافة وحرية الرأى) .

وقد أدى ذلك فعلاً إلى تشوهات فى حرية الرأى فى الولايات المتحدة ذاتها كما انعكس – كما يشير المؤلف – فى كتاب صدر حديثاً بعنوان (المنشار الهزاز Into The Buzzsaw) قامت على تحريره الكاتبة كرستينيا بورجيسون Kristina Barjesson حيث يشرح المسهمون فى مقالاتهم خرافة حرية الصحافة فى الولايات المتحدة (ويعرضون تجاربهم المريرة فى تضليل الرأى العام والتعتيم على معلومات أساسية وخطيرة تمس المجتمع ، بل وتحويرها فى بعض الأحيان) وما تقرأه اليوم فى الصحف والمجلات الأمريكية يضيف إلى تجاربنا مما تقوم به الصحافة الأمريكية ؛ خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر من قلب الحقائق ، فيما يتصل بالمسألتين العراقية والفلسطينية ، وفيما يسند بهتاناً للإسلام والمسلمين من نزعات نحو الإرهاب والتطرف إزاء الحضارات الغربية ، ومن خلط بين الإرهاب والدفاع عن الحقوق المشروعة .

ومع ذلك يؤكد المؤلف الدور الخطير الذى يمكن للصحافة المتحررة من الهوى أن تؤديه فى دعم المسيرة الديمقراطية وتصحيحها ، وفى صيانة التنافس فى اقتصاد السوق دون احتكار أو فساد . وكذلك يؤكد أهمية إرساء الديمقراطية ، ويعلق الأهمية البالغة على ترسيخها فى تقدم المجتمع واستقرار السلام الاجتماعي. ويحدد ذلك شروط الديمقراطية المنشودة التى يقوم إطارها المؤسسى بما (يضمن الشفافية ، ويحقق المساءلة الحامية لها من صحافة وبرلمان وأحزاب ، ويضمن حق المواطن فى الحصول على المعلومات ، وفى التنبيه إلى الانحراف والفساد أو تعارض المصالح) . ويرى أن ذلك (من شأنه أن يجعل من ضمانات الديمقراطية أنظمة وقائية حقيقية للاقتصاد الحر ، والقضاء النـــزيه ، ولأنظمة وقائية تشيع نزاهة الحكم ، وسلامة الاقتصاد ، وروح العدالة

والمساواة، والقضاء على بؤر التذمر ، وإرهاصات الغربة المكانية التى يحس بها من يتعرضون لظلم بيِّن أو اضطهاد شديد ، مما يمهد للتطرف والإرهاب) .

ومع العولمة وحرية التجارة وتلاشى الحدود الجغرافية ، وسرعة تنقل الأفراد من خلال وسائل المواصلات الحديثة ، فضلاً عن وسائط الاتصالات الإلكترونية التى تجوب الفضاء المفتوح ، تنفذ مع السلع والخدمات وإعلاناتها وتختلط بها أفكار وقيم وأخلاقيات ومسالك ومعايير لأنماط الحياة العولمية .

وقد أدى ذلك – كما يرى المؤلف – إلى أن أصبح الحد الفاصل بين ما هو وطنى وما هو عالمى أمراً هلاميًّا وإشكاليًّا . ومن ثم غدت (المواءمة أو الموازنة بين الاعتبارات الوطنية ، والاعتبارات العالمية مسألة تؤرق الناس فى كل مكان) ويبرز فى هذا السياق الصراع والتوتر بين اصطناع مفهوم الهوية والخصوصية من ناحية ، وضغوط التنميط والقولبة فى إطار العولمة أو الأمركة ، تحديداً ، أو بين ما عنون به سامى خشبة مقاله فى (أهرام ٧ مارس) تشخيصاً لتوتر مضامين (ثورة الاتصالات بين الثقافة الموحدة والسيادة الثقافية) .

وفى هذا المقال يؤكد الكاتب أن ثورة الاتصالات (لم تكن مجرد ثورة فى التقنيات الفنية ، وإنما كانت ثورة متعددة الوجوه الثقافية والسياسية والاقتصادية والاستراتيجية بهذا الترتيب، تمكنت من توظيف التقنيات (أو التكنولوجيات) الجديدة لنشر أفكار وتوجهات وإيحاءات ودلالات بعينها ، وتحقيق السيادة على عقول البشرية كلها، عن طريق عديد من الوسائل الإعلامية والتعليمية والتثقيفية والبحث العلمى والندوات والمؤتمرات الدولية .

وبين الهوية والخصوصية الثقافية من ناحية ، وبين العولمية بضغوطها ومحاولات تفريغها للثقافات الإنسانية من قيمها لتصب فيها قيمها المادية والاستهلاكية ، وهذا يمثل واحداً من أخطر التحديات التى نواجهها فى (مفترق الطرق) . ويؤكد المؤلف أننا (فى حاجة إلى أن نعمق فى الإنسان المصرى قيم الانتماء والولاء لقيمه ومعتقداته ولحضارته وبجذوره) ولتماسكه الاجتماعي . والمؤكد أنه دون ذلك لن ترحمنا عولمة ، ولن نحقق نماء مطرداً ، ولن يشفع لنا تاريخ .

العمل والأولويات : بوصلة الأولويات والعمل التنموى

لقد استعرضنا فيما مضى ما احتشد به كتاب (مفترق الطرق) من التحديات والمتغيرات العالمية التى تحيط بنا ونضطرب فيها ، فضلاً عن المشكلات الداخلية ، وما أفضت إليه كل تلك العوامل من الحالة المأسوية التى يعانيها عالمنا العربى فى مختلف أقطاره .. فحجم التحديات والمخاطر الخارجية هائل ومذهل ، والتردى الناجم عن فقدان بوصلة الهدف الموجهة للعمل المشترك قد تناهت إلى الاتحاد على الاختلاف ، والاختلاف على الاتحاد ، وإلى تصارع القوى الاجتماعية والمصالح الخاصة ؛ مما قد يؤدى إلى تهميشـــنا فى عالم اليوم والغـــد .. لكننا رغم ذلك نتذرع بالأمـــل فى أننا لم نستهلك كافة قوانا الذاتية بعد ، وإن لله عباداً إذا أرادوا أراد .

وهذا يتطلب كما يقول المؤلف (وقفة مع النفس) (فى مواجهة الوضع المهين الذى انزلقنا إليه ... وأن نعترف أننا جميعاً قد أخطأنا وقصرنا . وقد أسأنا فهم لغة العالم الجديد بجهل فاضح ...) لذلك فنحن مدعوون إلى أن (نجمع إرادتنا ومواطن القوة فينا ، فلا خيار أمامنا إلا أن نتسلح بمواطن القوة المعاصرة والمتطورة التى توجد فى العالم ، وهى قوة العلم والمعرفة .. ولعل ما يحدث الآن من ضغط علينا وتحجيم لقوتنا ، يكون فيه رجاء وحدتنا ، فالأزمة تلد الهمة) .

وتتطلب الوقفة مع النفس تصحيح الرؤية نحو ما تقتضيه ضرورات التغير والتطوير وعلى مختلف الجهات ، وأولها ، علاج (العمى الزمني) الذى يؤدى إلى اعتبار أن مسالك الماضى كانت دائماً أفضل من طرائق المستقبل. بيد أنه لا خيار أمامنا إلا أن نستعد لخيار المستقبل ، وأن نعد العدة لرحلته بما ندخر ونجدد من قوانا الذاتية ، ويتطلب ذلك حماية جبهتنا الداخلية فى تماسكها ، وفى ممارسة العمل الديبلوماسى وعلاقتنا الدولية ، وما تتطلبه من ضبط للفعل ورد الفعل وعدم الانسياق فى انفعالات غير محسوبة .

وفى المستوى العربى والإقليمى يظل دور مصر ضرورة قومية وتاريخية وأخلاقية ، وبخاصة فى أخطار المواجهة الإسرائيلية والأمريكية ، مع التحسب لموازين القوى الدولية ومع القوى العالمية الصاعدة كالصين .

ويقتضى تأمين الجهة الداخلية عملاً سياسيًّا (يفتح باب الأمل لقطاعات عريضة باتت تحس بضيق وكآبة ، وتزيل الإحساس الذى بدأ يسرى بين بعض الناس بأن لا أمل ولا مستقبل ، ونتصدى للقوى التى غابت عنها الرؤية الصحيحة... وأصبحت تترصد لتغذية الفتن. . وترسيخ اللامبالاة واليأس بين الناس... فالجبهة الداخلية هى رصيدنا الاستراتيجى ، الذى يتحتم أن نستثمره أفضل استثمار ، وأن ننمى فيه كل عوامل الأمل وضرورات العمل) .

ومن أولويات العمل نحو المستقبل (إشاعة وترسيخ قيم ثقافة التقدم والإنجاز من خلال وضوح الهدف والالتزام إيماناً به ، والإتقان فى العمل ، وليس التظاهر بالعمل ، وروح الفريق ، وتقديس العلم وتقدير التعليم ، والعقلانية واتباع الأسلوب العلمى ، وتدعيم الديمقراطية وحرية الرأى وحق الاختلاف واحترام الرأى الأخر، واحترام الوقت وفن إدارته ؛ باعتباره مورداً من موارد التنمية) ...

وفى مواجهة مختلف أزمات الاقتصاد والشباب والفساد والفراغ السياسى ، يتجسد دور الدولة ، الذى تحاول قوى العولمة والسوق أن تعمل على تآكله ، (فدورها لا ينمحى ، قد يتغير ولكنه لا يتقلص) ، وإذا كان على الدولة فى مرحلة الاقتصاد الموجه أن تتولى التخطيط والتنفيذ للإدارة وتنظيم القطاع العام ومجمل النشاط الاقتصادى وإدارة معظم الخدمات والمرافق ، إلى غير ذلك من مهام المجتمع .. فإن دورها فى مرحلة الاقتصاد الحر (يميل إلى أن يكون دور قائد الدفة ، ودور من يخطط ويراقب ويتابع ، ولكن لا ينشغل بالتنفيذ والمشاركة الفعلية ، فيما يمكن أن يقوم به القطاع الخاص والمجتمع المدني. ويبقى دور الدولة فى رعاية ما يسمى بالصالح العام ... وعليها أن تمنع الاحتكار ، وأن تحدث توازناً بين المصالح المختلفة ، وأن تمنع سيطرة رأس المال على الحكم ، وشراء الأصوات الانتخابية، كما يجب أن يظهر دورها جلياً فى محاولة ضبط تأثير اقتصاد السوق على المجتمع ، ومنع ما قد يحدث من تفاوت كبيرة فى مستوى الثروات بين قمة المجتمع وقاعه) .

ومع الاقتصاد الحر يستلزم الأمر مشاركة الدولة مع القطاع الخاص والقطاع المدنى والأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات العلمية فى الجهود الإنمائية والعمل

الوطنى والخدمات الإنسانية والمهنية. وأرى أن المشاركة الفعالة تقتضى الالتزام بالمسئولية الاجتماعية لدى مختلف مؤسسات العمل الخاص والطوعى ، وأن تتواصل تلك المسئولية ، دون اعتبارات للمنفعة العاجلة أو اختراق للقوانين الحاكمة ، ودون اعتبار لاكتساب النفوذ أو المكانة ، أو الحصول على فرص للمنافع المادية من جهات أجنبية ، دون الالتفات إلى أولويات العمل الوطنى العام .

أضف إلى ذلك أن مفهوم المشاركة ينبغى أن يمتد إلى مستويات الشعب بكل تنظيماته وفئاته رجالاً ونساءً ، متضمنة مشاركة فى صنع القرار ، وفى الإسهام بالعمل فى تنفيذ السياسات ومشروعات هذا القرار من خلال توفير فرص العمل ، والمشاركة فى المتابعة والتقييم للعمل الوطنى اقتصاداً وسياسة وخدمات، بالإضافة إلى المشاركة العادلة فى توزيع ثمرات الحصاد وعوائده جزاءً وفاقا .

وفى مجال المشاركة المجتمعية ، أرى أنه من الضرورى الالتفات والتشخيص لدور المثقفين وتقييمه فى مختلف مجالات تعبيرهم وأنشطتهم وتبين أى قيم يشيعون ، ومدى احتضانهم لقضايا الحق والعدل ، وهل من تناقضات حادة واستقطابات فيما بينهم. ويستلزم هذا الشأن الثقافى التساؤل عن علاقاتهم بالسلطة بين المسايرة والتوجيه والمقاومة ، وأثرهم فى تكوين رأى عام نحو قضايا التنمية وتحسين مستوى المعيشة ، ومواقعهم خلال الأزمات الداخلية والخارجية . هذا إلى جانب جهودهم فى صياغة ثقافة عربية قومية إنسانية ، ومدى تأثيرهم فى القواعد الشعبية ، وفى توظيف أدواتهم فى التمكين للتفكير العلمى والحس السليم المشترك ، وتبديد الأساطير والخرافات والممارسات الشعبية المرذولة . والمثقفون فى رأينا هم تلك الطاقة البشرية المحركة التى تدفع نحو تطوير الواقع إلى حالة أفضـــل وأنفع وأجمل من حالته الراهنة . ومن خلال قنواتهم وأدواتهم فى التعبير والتنظيم يحاورون السلطة ، ويدافعـــون عن توجهاتهم وقيمهم ، ويؤثرون فى الرأى العام .

وإذ نكتفى بهذا القدر المحدود مما أحاط به الكتاب من مواقع وأولويات استراتيجية العمل الوطنى والقومى .. نسلط الضوء على مجال الفعل والأوليات فيما يتعلق بموضوع (تنمية الثروة البشرية) فى إطارها العام ، مع التركيز على قضايا التربية والتعليم .

ويبدأ المؤلف بتأكيده على قيمة الإنسان هدفاً للتنمية وأداتها فى الوقت ذاته، كما يرى أن عمليات تنشئته وتكوينه لا تتوقف عند تنميته الجزئية من خلال المعرفة أو المهارات التكنولوجية .. بل ينبغى أن تعنى بالإنسان فى تكامل مقوماته الإنسانية والاجتماعية والثقافية والفنية والأخلاقية . ومن ثم فإن ثروة الأمم منذ كتابات أدم سميث لا تقتصر على ما تمتلكه من موارد طبيعية وثروات مالية ، وإنما يحتل موقع الصدارة منها أولئك البشر القادرون على خلق الثروة .

ولما كانت الثروة البشرية هى ميزتنا النسبية .. فلابد لها من إعداد البشر وتوظيفهم (بحيث يكونون مختلفين عنا وعمن سبقونا) من أجل مواجهة التهديدات والتحديات الجديدة التى تحيط بنا والتى تقبع فينا ؛ فذلك ضرورة الضرورات فى معترك التنافس الشديد فى السوق العالمية . وهذه الثروة - كما يشير المؤلف - هى التى ساهمت فى بناء حضاراتنا القديمة ، وهى التى اشتركت فى تعمير المنطقة من حولنا ، وهى رصيدنا فى سنوات الأزمات المالية وندرة العملة الصعبة ، وطاقاتها المتعلمة كانت رافداً مهمًّا من روافد انتصارنا المجيد فى معارك أكتوبر ١٩٧٣ .

ولاشك فى أن التزايد السكانى المطرد خلال العقود الماضية قد أسهم فى ابتلاع نتائج الجهد الإنمائي. وهذا يقتضى (فى الظروف الحالية ولســـنوات غير قليلة قادمة أن لا مفر أمامنا من أن نتبع سياسة سكانية صارمة نجد فيها من الانفجار السكانى إلى أن نستطيع أن نجعل من كل فرد فى هـــذه الأمة ، ذكراً أو أنثى ، طفلاً أو بالغاً ، سليماً أو معوقاً ، قوة مضافة إلى الرصيد القومى المعرفي، وجهداً نافعاً فى بناء مصر الحديثة) ، وهو ما يتطلب بالضرورة أولوية العمل فى تطوير التعليم والتدريب لجموع الثروة البشرية [وفى ملحق الكتاب ٢٩ جدولاً إحصائيًّا بمؤشرات تعليمية وثقافية وصحية حديثة] .

إن محاولة استعراضنا لما ورد فى هذا القسم عن مختلف مجالات تطوير التعليم ، أمر مستحيل فى سطور هذا المقال . والواقع أن المؤلف قد كثَّف أجندة رسالته وزيراً للتربية والتعليم ، سواء ما تم من إنجاز فيها ، وما هو فى طريقه للتحقيق ، إلى جانب طموحاته فيما ما ينبغى استكماله من مكونات تلك الأجندة ، وما ينبغى التغلب عليه من صعوبات ومشكلات .. ومن ثم فإنا سوف نورد بعض أهم عناصر تلك الأجندة الحافلة .

وبداية يشير المؤلف إلى وجود تحديين كبيرين ، يواجهان انطلاقة تطوير التعليم فى مصر ، أولهما (الفجوة التمويلية الضخمة التى تباعد بين الطموحات المشروعة والأهداف الاستراتيجية التى يتعيَّن الوصول إليها وبين حجم التمويل المتوافر حالياً) ، وفى هذا يشير إلى تقديرات منظمة اليونسكو التى أوصت بها فى عدد من مؤتمراتها ، موجهة إلى أن أى تحسن ملموس ومتصاعد فى فعالية التعليم كمًّا وكيفاً ، تستدعى تخصيص ٦% من الناتج القومى الإجمالى لتمويل نظم التعـــلم فى الدول النامية . ومع ما يبدو من الزيادة المطلقة المطردة فى نفقات التعليم فى مصر والتى بلغت حالياً (عام ٢٠٠٣) حوالى ٢٢,٥ مليار جنيه .. فإنها لم تصل فى الواقع إلا إلى حوالى ٤,٥-٥% من الناتج القومى الإجمالى خلال العقد الماضى ، كما أن تكلفة تعليم الطالب لم تزد زيادة ملحوظة بالأسعار الثابتة ؛ نظراً لتوالى زيادة معدلات الالتحاق المتنامية فى الطلب على التعليم ، والذى تجاوزت أعداد طلابه فى مختلف المراحل حوالى ١٦ مليون متعلم .

ومن ثم كان من الضرورى البحث عن موارد إضافية ســـواء من الموازنة العامة أو من مصادر أخرى لسد تلك الفجوة . أما التحدى الثانى ، فهو (الحاجة الماسة إلى تغيير ثقافة المجتمع تجاه التعليم) ، سواء من تصور المجتمع للتعليم على أن هدفه مجرد الحصول على شهادة تؤهل للعمل ، أو أنه ينبغى أن يسير على سياسة مستقرة دون تغيير .. هذا إلى جانب ضرورة وعى الأسرة بمسئولياتها فى تحقيق أهداف العملية التعليمية ، ومن بينها مسئوليتها فى مقاومة اتجاهات الطلاب أو أولياء الأمر أنفسهم لتعاطى الدروس الخصوصية ، التى لا تمثل تناقضاً مع مقاصد التربية المتكاملة فحسب ، بل هى فوق

ذلك ممارسة لا أخلاقية من حيث الاتجار بالتعليم ، وإهدار كرامة المعلم ، وتشويه علاقة الاحترام المتبادل بينه وبين طلابه .

ومما يستحق التسجيل ما ورد فى الكتاب من تحديد للأهداف الكبرى التى يجب الاستمرار فى تحقيقها خلال مسيرة تطوير التعليم ، وهى :

١- تكافؤ الفرص التعليمية .

٢- التوسع فى التعليم .

٣- التعليم للتميز والتميز للجميع .

٤- الجودة الشاملة .

٥- تنمية الطفولة المبكرة .

ولكل من هذه الأهداف موقعه الرئيسى - كمًّا وكيفاً - فى تنمية الثروة البشرية، والقادرة على صناعة مستقبلها ومستقبل مجتمعها ، والتوصل إلى الطريق الصحيح فى مفترق الطرق .

والجدير بالتنويه أن الهدف الثالث المتصل بمبدأ (التعليم المتميز والتميز للجميع) بما يقتضيه من تكوين علمى ثقافى تكنولوجى للجميع ، وبمستويات من المعرفة والدراية تناظر مستويات التعليم فى الدول المتقدمة ، يمثل ضرورة من ضرورات مواجهة العولمة وسوقها الموحدة ، وما تتطلبه من المنافسة فى الإنتاج السلعى والخدمى والمعرفى . وهذه تفرض الدخول فى سباق المنافسة من قبل كتلة ضخمة حرجة من المواطنين القادرين الأكفاء لا من المهمشين الضعفاء . ويرتبط بهذا الهدف مبدأ تحقيق الجودة الشاملة التى توفر البيئة التعليمية الصالحة لكفاءة العملية التعليمية وفاعليتها .

أما هدف تنمية الطفولة المبكرة .. فقد أحتل أولوية جديدة ، فوق ما ساد من أولويته القديمة من أن التعليم فى الصغر كالنقش على الحجر ، نتيجة لما ظهر فى علم النفس من اكتشافات لأنواع الذكاوات المتعددة ، بعد ما شاع من أن الذكاء قدرة موروثة تتجلى فى مظهر واحد هو إدراك العلاقات والقدرة على التجريد . وتعدد الذكاوات يتمثل فى التفكير فى مجالات التذكر لمعارف كثيرة ، وفى التفكير المنطقى ،

والتصورى ، واللغوى ، والحسابى ، والرياضى ، والموسيقى ، والتوافقى الحركى ، والاجتماعى ، والعاطفى ، والعملى ، والبصري. وهذا ما يوجب تنمية كل هذه القدرات فى تدرجها منذ الطفولة المبكرة ، فكلها قدرات تتطلبها حركة الحياة المعاصرة وأبعادها ، كما أنها حين تتكامل يعزز بعضها بعضاً فى نمو شخصية الفرد ، القادر على مواجهة مختلف الاحتمالات والتغيرات فى نمط حياته أو تغيرات مجتمعه .

وتستمد مرحلة الطفولة المبكرة أهميتها البالغة فى تكوين الإنسان كذلك من خلال ما أسفرت عنه دراسة المخ البشرى ، حيث إن (هناك مدة زمنية محددة خلال مرحلة الطفولة تتفتح فيها نوافذ فرص المعرفة لتعلم خبرات معينة يكون من الصعب بعدها اكتساب هذه الخبرات) . وهذا يعنى أن التعلم عن طريق تنمية كل من القدرات تفتح نوافذها إلى أقصى حد فى مرحلة زمنية من العمر تغلق بعدها. بيد أن معظم القدرات والذكاوات المشار إليها تظل مفتوحة بأزمان متفاوتة فيما بين الولادة حتى سن العاشرة. ومع بلوغ سن ١٨ سنة (تقل نسبة المرونة فى المخ البشرى) .. ولذا فإن تعلم لغة أجنبية فى المدرسة الابتدائية ييسر تعلمها مقارنة بتعلمها فى مرحلة تالية . وقراءة تفاصيل المخ وتكويناته بالنسبة لأهمية تنمية الطفولة المبكرة جديرة بالتوعية العامة بها ضمن مجالات الثقافة العامة والعلمية . وهى هنا موضحة بصورة دقيقة ومبسطة فى هذا الكتاب بقلم وزير حكيم . وترتب على ذلك من الناحية التربوية الاهتمام بالتوسع فى مؤسسة رياض الأطفال والعناية الفائقة بدورها فى تكوين إنسان الغد .

ولا يتسع المجال هنا لإبراز كل ما يتصل بجوانب التطوير الأخرى للتعليم ، من البيئة الأساسية فى الأبنية المدرسية وتجهيزاتها ، ومن إعداد المعلم وتدريبه ، وتطوير المناهج، وتغيير أساليب التعليم ، ومهارات ومصادر التعلم الذاتى مدى الحياة ، وتوظيف الوسائط التكنولوجية فيها ، ونظم التقويم والامتحانات ، والاهتمام بعلوم المستقبل فى الرياضيات والعلوم الطبيعية ، والعلاقات فيما بينها وبين العلوم الاجتماعية والإنسانية ، إلى جانب القيم الدينية والسلوك الأخلاقى ، وكل ما يشيع ويدعم فى عملية التعليم والتعلم تأكيد الهوية والانتماء والوطنية فى عالم بلا هوية .

وفى خضم تلك الأجندة التعليمية الواردة فى الكتاب .. نرى أن ما ورد فيه من العلاقة بين التعلم وصناعة التفوق جدير بالالتفات . ومحور هذه العلاقة تكوين القدرة على حل المشاكل واقتحام المجهول ، والتفكير الإبداعى وطرح البدائل . وصناعة التفوق هى سلاح الأمم النافذ فى السباق العالمى ؛ إذ (لم يعد التفوق ظاهرة إحصائية ، أو صدفة سعيدة ، أو طفرة استثنائية ، كما أن رعاية التفوق لم تعد فقط صقلاً لموهبة نادرة ، أو رعاية لقلة محظوظة، وإنما أصبحت صناعة مخططة واستثماراً علمياً لطاقات كامنة... هدفها تنمية متكاملة لكل طاقة أمل ، ولكل نوع من أنواع الذكاء ، ولكل قدرة يملكها كل فرد فى هذا المجتمع) .

وفى نهاية قراءتنا لهذا الكتاب ، وفى رحلته التى جابت خلال مختلف التحديات والمخاطر فى الأحوال الراهنة لواقعنا العربى .. يختتم المؤلف تلك الرحلة بالدعوة إلى إيقاظ الهمم حيث (لم يعد أمامنا إلا أن نبدل غليان الغضب إلى طاقة عمل ، وأن نحول اللامبالاة والسلبية إلى مشاركة فعالة ، وفعل مسئول ، وأن نعتبر المصاعب التى تواجهنا تحدياً لإرادة هذا الشعب العظيم ، واختباراً جديداً لصلابته وقدراته الخلاقة. وقد حانت ساعة الاختيار ، وأصبحنا فى مواجهة مفترق الطرق ، وعلينا السير فى الطريق الصحيح، ونحن قادرون بإذن الله على تحديد الهدف وبلوغ الأمل) .

أما بعـــد ،،

فتلكم بعض ما تيسر من قراءة كتاب (مفترق الطرق) ، والذى تناول مساحة شاسعة متشعبة ، وفى تركيز عميق ، لكثير من قضايا وجودنا ، اختلط فيها الغضب والقلق ، وعبء التاريخ وعبقه مع التطلع لآفاق المستقبل بالأمل وإيقاظ الهمم وتنمية البشر ، وقدرات العمل المتقن والخلاَّق ، ويصدق على رحلته الفكرية مقولة ذلك الصوفى (كلما اتسعت الرؤية ، ضاقت العبارة) .

(٣) المحور الثقافى فى سياق التنمية المستدامة

مبلغ القول باختصار شديد مفيد ، أود أن ألخص رؤيتى فى موضوع الثقافة محوراً رئيسياً فى سياق التنمية المستدامة ، فى مقولة رفاعة رافع الطهطاوى أحد رواد حركة النهضة الفكرية فى أوائل القرن التاسع عشر . ونصها (نريد أمة عربية تهيئ مكاناً لسعادتنا أجمعين ، نبنيه بالحرية والفكر والمصنع) ، وأضيف الحقل إلى المصنع ، كما أكمل عملية البناء – بالحوار والتوافق – ومن خلال الإرادة الواعية والفعل الرشيد ، فى إطار متغيرات العصر ، ونحو رؤية مستقبلية متجددة .

كما أشير إلى مقولة قرأتها فى إحدى كتابات الأستاذ سامى خشبه فى (ثقافة) الأهرام، بما معناه أن التنمية تزدهر حين تصبح هى ثقافة العلم .. كذلك حين تصبح التزاماً بقوله تعالى ﴿ **وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِى ءَادَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِى الْبَرِّ وَالْبَحْرِ** ﴾ ، وحين يقرر تعالى بما معناه أنه خلق الإنسان وركّبه فى أحسن صورة.

وفى إطار هذه الرؤية ، يقتضينا تحرير هذه الورقة أن نسعى إلى إطلالة عامة حول موقع "الثقافة" من قضايا "التنمية المستدامة" فى اطرادها وتتابعها على الأفق الزمنى فى حياة المجتمع .

تطور مفاهيم التنمية :

وقد تنوعت وتفاوتت مفاهيم التنمية منذ منتصف القرن الماضى فى محيط الوطن العربى ، متأثرة بما كان يسود الفكر العالمى وبأصدائه المحلية فى التطلع نحو الحداثة والرغبة فى التحديث ، ونحو مواجهة مشكلات التخلف فى الواقع العربى . وقد امتدت هذه المفاهيم من مفهوم القضاء على **ثالوث الفقر والجهل والمرض** إلى ما يشيع اليوم من

مفهوم التنمية المستدامة . وبين هذا وذاك تراوح التركيز والاختزال فى بداية الأمر على **الأبعاد الاقتصادية** وقطاعات الإنتاج السلعى (فى الزراعة والصناعة والتعدين والصيد والمرافق) وقياس حصادها بمعيار الناتج القومى الإجمالى ، وما يطرأ عليه من تأثر بالنمو أو الجمود . وكان الهدف هو تراكم الثروة وما تعنيه من قيم نقدية للسلعة المنتجة ، وما صحب ذلك من سياسات مالية وإجراءات استثمارية فى المشروعات الاقتصادية .

وتجيئ النقلة التالية نتيجة لقصور مفهوم التنمية الاقتصادية ، الذى لم ترشح عوائده كما كان متوقعاً إلى تحسين الأحوال المعيشية للغالبية العظمى من السكان . وبرز **مفهوم التنمية الاجتماعية** وقطاعاتها وأهميتها فى التوزيع لمؤسسات الصحة والتعليم والإسكان والشئون الاجتماعية والشئون الدينية ، ووضعت خطط وطنية لما عرف بالتنمية الشاملة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فى إطار دولة الرفاه (Welfare State) .

وقسِّمت الخطط إلى قطاعات اقتصادية للإنتاج السلعى وخطط اجتماعية للاستهلاك الخدمي . وانفصم بذلك مفهوم التنمية إلى قطاعين إنتاجى وآخر استهلاكى، دون التفات كاف لما بينهما من تداخل وتفاعل ، بل لما بين مكونات كل منهما من تداخل وتفاعل وتأثير .

والواقع أن الفعاليات الاقتصادية ذات آثار اجتماعية إيجابية أو سلبية ، كما أن لها مستلزمات واقتضاءات اجتماعية .. كذلك الشأن فى القطاعات الاجتماعية التى لها مردود اقتصادى إيجابى أو سلبى ، ولها متطلباتها ومواردها الاقتصادية .

ولقد كانت هذه التقسيمات لقطاعات التنمية فى وصفها بالشمول من قبيل عمليات الجمع الحسابى ، لا من قبيل عمليات الضرب، مما أصاب تخطيطها بالقصور ، تصوراً وتنفيذاً ونتائج . وافتقدت التنمية مفهومها باعتبارها أسلوب عمل موحد ، تتفاعل مكوناته فى حركة جدلية تأثيراً وتأثراً ، وتتشابك فيه الوسائل والمدخلات والعمليات تشابكاً دينامياً معقداً ؛ من أجل تحقيق الغايات المنشودة فى مخرجاتها على

الأمد الزمنى المحدد . ولذلك برزت قضية التكامل والتساند بين قطاعات التنمية كافة ، كضرورة منهجية. ومن المستقر فى الفهم الاجتماعى والسيكولوجى إن الفاعلية العملية للجزء أو القطاع أو المشروع لا تتحقق إلا من خلال المنظور الكلى ، المؤلف من الأجزاء فى علاقاتها وتشابكاتها وتغذيتها الراجعة ، ويقال بحق أن الكل أكبر من مجموع أجزائه .

وتتوالى مفاهيم التنمية وموجهاتها ومرتكزاتها لتصل بنا إلى التأكيد على **الإنسان المورد** توازناً مع التركيز على قضايا الاستثمار الاقتصادى والمؤسسات الاجتماعية ، وهذا يعنى النظرة إلى الإنسان كمورد اقتصادى وكرأس مال بشرى ينتظر منه الإسهام فى زيادة الإنتاج المادى . ومن هنا شاع الحديث عن أهمية تحسين الأحوال الصحية لقوة العمل ، حتى تكون أكثر قدرة على الإنتاج . ففى مصر مثلاً أجريت دراسات تبين مدى الخسارة المادية التى يعانى منها الإنتاج الزراعى ؛ نتيجة لانتشار مرض البلهارسيا بين سكان الريف ، واتجهت دراسات أخرى لبيان مدى الخسارة فى تغيب العمال عن المصانع من جراء انتشار الأمراض المهنية والأمراض المعدية .

كذلك أجريت دراسات خاصة بالشروط والمهارات التى تكتسب من خلال التعليم كضرورة للوفاء بحاجات سوق العمل ، بصرف النظر عن اختلالاته ، فالتعليم مجال استثمارى اقتصادى ينبغى أن يكون لـــه عائد وافر فى إنتاج السلع والخدمات . وغدا التعبير عن الموارد البشرية مرادفاً للحديث عن القوى العاملة فيما عرف بدراسة اقتصاديات التعليم. وشاع فى أدبيات التنمية الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية والأربحية المالية كمعيار للأولوية فى اختيار المشروعات والبرامج الاجتماعية. واقترنت بصورة عامة بالدعوة إلى الاهتمام بنوع مشروعات التنمية الاجتماعية التى لها من آثار إيجابية على النمو الاقتصادى ، ولم تنل النظرة المقابلة حقها من الاهتمام بالمشروعات الاقتصادية التى لها وتداعيات اجتماعية .

وتتعاقب المراحل وتتباين مرتكزاتها ليختلط معها مفهوم **إشباع الحاجات الأساسية** ، الذى نادت به بعض منظمات الأمم المتحدة ، وتلقفته بعض الأوساط التخطيطية كنموذج لتخطيط التنمية . وقد جاءت أهداف هذا النموذج ساعية إلى

توفير الحد الأدنى المطلوب للوفاء بتلك الاحتياجات الأساسية والملحة. ويستبطن هذا المفهوم أن المطلوب لتنمية الإنسان فى الدول النامية هو ذلك الحد الأدنى ، باعتباره الأولوية التى لا تستدعى التوجه إلى الحاجات الأخرى المعنوية منها والإنسانية. ومن ثم تصبح الحاجات الأساسية من دواعى المساعدات والقروض الممنوحة من تلك المنظمات .

وليس من التزيد فى القول بأن مثل هذا الدعوة تعكس تميزاً طبقيًّا دوليًّا ، حيث إنه على الدول النامية أن تقنع بتنمية من الدرجة الثانية أو الثالثة ، ترتكز على توفير الحاجات المادية الفردية كالصحة والغذاء والسكان ، مع التهوين من شأن الحاجات اللامادية المتمثلة فى حقوق الإنسان الأخرى والحريات وفى حقوق المجتمع .

وتقسيم الحاجات أساسية وغير أساسية تقسيم مبتسر قاصر ، فضلاً عن كونه معيبًا أخلاقيًّا ؛ إذ إن حاجات الإنسان كلها أساسية ، وأن بينها تفاعلاً وتأثيرات متبادلة. ولا تقتضى طبيعة الحياة الزعم بأن بعض الحاجات أكثر أهمية من حاجات أخرى ، إذ إن للحاجات المعنوية واللامادية تأثيرًا فى إشباع الحاجات المادية ذاتها. صحيح أن نقص الغذاء أو ارتفاع أسعاره قد يؤدى إلى احتجاجات مقلقة للسلطة ، بيد أن فرض الرقابة أو عدم المشاركة السياسية قد لا تمثل الخطورة نفسها ، وقد يمكن تأجيلها ، أو الإدعاء بأنه لا ينبغى أن يعلو صوت فوق صوت الغذاء والدواء فى هذه المرحلة .

وينتهى بنا المطاف منذ العقد الأخير من القرن الماضى إلى تركيز التنمية على مفهوم **التنمية البشرية** غاية مطلقة ولا نهائية ، فى مفارقته مع مفهوم الموارد البشرية وسيلة لخدمة الاقتصاد ، ومورداً للتنمية كالأرض والمال والموارد المعدنية والبيئية والمناخية. وفى هذا السياق يصبح ويغدو ويمسى الإنسان الهدف النهائى وغاية الغايات من توظيف مختلف عوامل الإنتاج ، كما أنه بالضرورة سوف يظل العامل الأهم فى عمليات وأنشطة ذلك التوظيف . وبذلك يصبح بنيان الحجر من أجل البشر ، وإشاعة العمران لبناء الإنسان . وهو فى هذا السياق خالق الثروة ومنتجها ، وهى بدورها معنية

فى المقام الأول بتوفير "إنسانية الإنسان" ، وتحقيق متطلباته من الخبز ممتزجاً بالكرامة ، والكرامة ممتزجة بالخبز .

وفى صياغة إجرائية تعرف التنمية البشرية فى التقارير السنوية لبرنامج الأمم المتحدة بأنها "عملية توسيع خيارات الشعوب بزيادة فرصهم من حيث التعلم والصحة والرعاية الاجتماعية ، وكذلك من حيث الدخل والعمالة ، مغطية بذلك شريحة كبيرة من الاختيارات الإنسانية، ابتداء من بيئة مادية نظيفة ، إلى الحريات الاقتصادية والسياسية"، وهى تنمية بشرية مستدامة على امتداد حياة المواطنين ، ذكوراً وإناثاً ، وخلال مراحل حياتهم من المرحلة الجنينية والطفولة حتى الشيخوخة ، وبمعدلات مطردة ومتنامية على الأفق الزمنى .

وهى بذلك تنمية كمية ونوعية ، معيارها ماذا يحدث للإنسان من تنمية جسمية وعقلية ووجدانية واجتماعية ، تصل به إلى أقصى ما يمكن أن تبلغه قدراته ؛ مما يمكنه من توسيع خياراته فى الإشباع لحاجاته المتكاملة ، حقوقاً وواجبات ، وفى المشاركة الواسعة فى آفاق حياة مجتمعه . وهى كما نعبر عنها تعنى تمكين الإنسان من تحقيق ذاته وبذاته ، وفى اقتران عادل بين حقوقه وواجباته .

وهكذا جاء هذا الانتقال فى "البراديم" من نموذج الاستراتيجية الاقتصادية، إلى نموذج الحاجات المحدود ثم إلى النموذج البشـــرى الأكمل والأخصب . والحاصل أن تجارب الأمم النامية والمتقدمة قد بينت أنه قد يحدث نمو اقتصادى لا يترتب عليه تحسين فى حياة البشر ، ومن ثم يصبح النموذج الاقتصادى وحده غير قادر على التنمية المستدامة الشاملة ، فى حين أن الاستثمار الاقتصادى إنما هو وسيلة لرفاهية الناس. وتغدو المتطلبات الاقتصادية حيوية وشرطاً لازماً ، لكنه ليس بكاف ، بيد أنه دونها تتعثر أى تنمية بشرية. والتنمية البشرية ليست مقتصرة على القضايا والمؤسسات الاجتماعية الخدمية ، دون الالتفات إلى القدرات البشرية على العمل والإنتاج بكفاءة وفاعلية ، فضلاً عن وفائها بحقوق الإنسان وحقوق المجتمع .

ومن ثم تصبح التنمية البشرية تنمية مركبة ، محورها ومعيارها الرئيسى توسيع اختيارات الناس ، وتتلاقى وتتكامل فى ذلك أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية

والبيئية والقيمية والتاريخية والفلسفية والروحية. ومع أنه من الطبيعى أن يتفاوت التركيز على توفير تلك الخيارات خلال مراحل التنمية ، لكنها تضعها هدفاً نهائياً يتحقق على مراحل التخطيط والتنفيذ ، وتتنامى وتيرة تحقيقه حقبة أثر حقبة. وبذلك أيضاً يتجلى التمييز بين الهدف والوسيلة ؛ حيث "تصبح التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية"، كما يقول تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١. وهى كذلك تنمية لا تقتصر على الجيل الحاضر ، لكنها تمتد وتستمر وفاء بحقوق الأجيال القادمة ، وطوال مراحل حياة الإنسان العمرية. ومن هنا يأتى مفهوم الاستدامة والاطراد فى مسيرة التنمية المركبة ، وليس القطاعية ، نتيجة لتفاعل مختلف المتغيرات والمؤثرات الداخلية والخارجية. وتظل وجهة مسيرة التنمية وقبلتها تمكين الإنسان من توسيع خبراته وخياراته ، وارتقائها إلى أعلى آفاق الوجود الإنسانى .

رؤية التنمية عالميًّا :

لقد بذلت الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة جهوداً متنوعة فى تطوير مفاهيم التنمية ، وبخاصة ما بذله برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى التأكيد على التنمية البشرية هدفاً ووسيلة. وتمثل تقاريره السنوية عن (التنمية البشرية فى العالم) جهداً رائعاً فى هذا الصدد ، وفى محاولاتها إيجاد مؤشرات لتوسيع خيارات الناس ، سواء من حيث الدخل أو الصحة أو التعليم وغيرها من مؤشرات التنمية البشرية. ونظراً لشيوع هذه التقارير، فإنه لا حاجة هنا إلى التفصيل فى مضامينها .

ولكننا على المستوى العالمى سوف نخص بالإشارة إلى ما بذل من جهود فكرية فى تطوير مفاهيم التنمية إلى تقارير (نادى روما) (Club of Rome) ، وقد صاحب التطور فى مفاهيم التنمية كما ترتب عليها ما طرحه (نادى روما) من رؤى لمستقبل التنمية فى العالم ، وأصدر أول تقاريره عام ١٩٧٢ بعنوان (محددات النمو) Limits of Growth ، والذى لفت فيه الأنظار إلى أن موارد التنمية فى العالم لم تعد تتماشى مع الزيادة المطردة فى السكان على ظهر هذا الكوكب ، مما خلق جوًّا من النظرة المتشائمة نحو مصير البشرية إذا ما استمرت نماذج التنمية الصناعية بالذات تأكل الموارد الطبيعية.

وكان هذا أقرب ما يكون إلى نظرة مالثوس (Malthus) فى علاقة النمو السكانى بالإمكانات المتوافرة لغذاء العالم وحياة سكان هذا الكوكب فى أوائل القرن العشرين .

وفى عام ١٩٧٤ نشر النادى تقريراً آخر بعنوان (الجنس البشرى فى مفترق الطرق) Mankind at the Turning Point داعيًا إلى أنه وعلى الدول فى هذا المفترق أن تصحح وتحدد خياراتها فى طرائق معيشة شعوبها فى ضوء حدود الموارد الطبيعية ، مشيراً إلى أنه سوف تكون لنمط النمو الصناعى السائد مضاعفات خطيرة على الطبيعة وعلى البشر.

ومع عام ١٩٧٨ تحدث نقلة نوعية فى رؤية النادى لقضايا التنمية فى العالم كما انعكس ذلك فى تقريره بعنوان (لا حدود للتعلم) No limits for Learning ، وقد أوضح هذا التقرير إمكانات المعرفة العلمية والتكنولوجية التى صاحبت الموجة الحضارية الثالثة ، وما أخذ يتدفق فيها من زخم تلك الثورات العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية والاتصالية ، وما قد يترتب عليها من آفاق جديدة فى إمكانيات الملاءمة بين توظيف المعرفة واحتياجات التنمية ، وخلق مجتمع المعرفة القادر من خلال توظيفها على تجاوز محدودية الموارد الطبيعية . لذلك .. فإنه من المتوقع ألا تكون ثمة حدود للإبداع والكفاءة والإدارة فى مواجهة أزمة الموارد الطبيعية والبيئية ، مع ضرورة الاستمرار فى ترشيد استخدامهاتها . وهنا يكمن سر الثروة البشرية فى خلق الثروة ؛ حيث لا حدود لإبداع الإنسان وقدراته على تعظيم الكفاءة وتنظيم الإدارة فى مواجهة أزمات الموارد الطبيعية والبيئية .

وفى خريف عام ٢٠٠٢ انعقد مؤتمر التنمية المستدامة فى مدينة جوهانسبرج فى جنوب أفريقيا وتقـــدم نادى روما بتقرير آخر بعنوان (نحو مجتمع المعرفة المستدامة : لا حدود للمعرفة ، لكن هناك حدودًا للفقر) .

Towards a Sustainable Knowledge Society: No Limits for Knowledge, but Limits to Poverty.

وهذا التقرير يشخص ما آلت إليه أحوال العالم من مشكلات ، منها الزيادة المستمرة فى السكان التى بلغت عام ٢٠٠٢ ما يقارب ٦ بلايين نسمة ، بينما كانت

٣,٢ مليون عام ١٩٧٢ عندما صدر تقرير النادى الأول (محددات النمو). ومن المتوقع أن يصل مجموع سكان الأرض إلى حالة الاستقرار السكانى فى منتصف هذا القرن ، حيث يتوقع أن يستقر هذا العدد فيما بين ٨-٩ بلايين نسمة .

أضف إلى ذلك أن من بين متناقضات نمط النمو السائد ما أدى إليه من استقطاب اقتصادى بين الشمال والجنوب ، ومن تدهور فى أحوال البيئة . ويظل كوكبنا صغيراً غير قادر على توفير الإمكانات المادية لحياة ٦ بلايين نسمة ؛ مما أدى إلى ازدياد مساحة الفقر والفقراء ، واتســـاع فجوة تكافؤ الفرص بين الشـــعوب وفى داخل كل منها . ولا أدل على ذلك كما يشير التقرير من أن ٢٠% من أغنى سكان العالم يستهلكون ٨٦% من موارده الطبيعية ، وأن ٥٠% من جملة السكان يعانون من الفقر. ونجم عن ذلك كله توهين التضامن الاجتماعي، وازدياد التوترات الاجتماعية ، وتفشى الجريمة والمخدرات ، فضلاً عن ضمور مجالات التنوع الثقافى ، مقرونة بضعف مقومات الاستقرار السياسى والاقتصادي.

وهكذا نرى ما انعكس فى تقرير (نادى روما) الأخير من التفات قوى إلى العنصر البشرى فى التنمية ، من خلال ما يمكن أن يحدثه الاقتدار فى مغالبة (محددات النمو) عن طريق اكتساب المعرفة وإنتاجها وتوظيفها للاستقرار والنماء، وتخفيف حالات الفقر وعبور الفجوة الاجتماعية بين الأغنياء والفقراء ، وبين الشمال والجنوب . ويؤكد التقرير كذلك دور مجتمع المعرفة فى إتاحة فرص واسعة للأفراد فى المشاركة الفعالة فى حياة مجتمعهم ، وفى القيام بأعمال خلاقة مجزية. ويقترح التقرير جملة من التوجهات التى يستدعيها العيش المشترك الكريم للجنس البشرى ، لا يتسع المجال للتفصيل فيها .

والخلاصة أنه حين يصبح الإنسان محوراً للتنمية تبرز قيمة الثقافة والتعليم فى لب تكوين الإنسان ، وفى سيرورته وصيرورته فى المجتمع الذى يضطرب فيه بمعطياته المادية والفكرية ، فاعلاً ومنفعلاً ، وصانعاً لحاضره ومستقبله .

الثقافة محور للتنمية :

علينا الآن أن نعـــرج إلى إطلالة على محور الثقـــافة ذاته كمفهوم ، له مساحات متنوعة وعشرات من التعريفات والأبعاد والدلالات. ومن معانيها فى العلم الاجتماعى – وبخاصـــة كما صـــاغته الانثرولوجيا الثقافية Cultural Anthropology أنها تلك الأنماط المختلفة من التفكير والقيم والسلوك والمعاملات والأنماط التنظيمية ، التى اصطلحت عليها جماعة فى مسيرة حياتها . وهى رصيد تتناقله الأجيال المتعاقبة عن طريق التواصل الاجتماعى ؛ مما يتعلمه الخلف عن السلف ، من خلال الاتصال اللغوى شفاهه وكتابة ورموزاً. ويندرج فى مضمونها طريقة الحصول على قوته وأدواتها المادية والتكنولوجية المستخدمة ، وما يتوافر ويشيع من أسلوب تعامل الفرد مع أبناء جماعته ومع الجماعات الأخرى. أضف إلى ذلك أنواع القيم والاتجاهات المادية والاجتماعية والمعنوية ، التى يحرص على التمسك بها ورعايتها ، أو على نبذها ومقاومتها ، وتلك التى تضع حدوداً وضوابط للفكر والسلوك والتعامل. ومن ثم يطلق على الثقافة أحياناً ما يعرف باسم (الوراثة الاجتماعية) مع ما يحدث فيها من تغير ، تميزاً لها عن الوراثة البيولوجية .

وفى جميع الدلالات لمفهوم الثقافة يلتقى مفهومها كأسلوب حياة وفق ما يصوغه الإنسان فى تعامله مع الطبيعة ، يكيفها ويتكيف معها حسب أهدافه وتصوراته ؛ فهى حصيلة للنشاط البشرى فى نهاية التحليل . كذلك تميز الثقافة جماعة عن جماعة، ومجموعات عن مجموعات أخرى ، ومن ثم تجيء نسبية الرصيد الثقافى وخصوصياته . كما يتسم الرصيد الثقافى بعنصرين هامين أحدهما: ظاهرى فى السلوك والأفكار والعادات والممارسات ، والمعبر عنه فى أحكام القيم مما يدخل فى نطاق المباح والممنوع، أو الحلال والحرام. وثانيهما ضمنى كامن فى بطانة السلوك والأفكار والطقوس والرموز، ويمكن التعرف عليه بالتأمل والاستدلال من الوقائع الظاهرة وديناميكاتها .

والثقافة كذلك ذات بنية من شرائح اجتماعية أو طبقية ، ومن تنظيمات اجتماعية، تحدد علاقاتها ومدى تواصلها مع بعضها فى مختلف أنواع النشاط الإنسانى ، ومن بينها النظم الثقافية والتعليمية والاقتصادية والسياسية والدينية والاجتماعية. وهى

متراكمة عبر التاريخ ومتواترة فى الزمان والمكان ، كما أنها تتسم بالتغير نحو أنماط جديدة تصبح شائعة بعد ذلك. وإذا كانت فيما سبق محاولة لوصف الثقافة من وجهة نظر الأنثروبولوجية ، فسوف نجد أن هذا المفهوم قد تداخل فى كثير من العلوم كالتاريخ وعلم الاجتماع والسياسة والاقتصاد والعلوم الطبيعية والبيولوجية والتربوية فضلاً عن الآداب والفنون .

ويصف المؤرخون مثلاً ثقافة عصر معين بما هو شائع ومتكرر ومطرد فى فترة زمانية معينة فيما يعرف بالزمان الثقافى ، وترتبط الثقافة فى مسميات حضارات معينة كالثقافة الفرعونية أو البابلية أو الإسلامية أو العربية. وتستعمل فى علم الاجتماع فى التمايز الجغرافى أو الاجتماعى فيما يتواتر ويشيع من مصطلحات الفكر والاتجاهات فى مساحة جغرافية معينة ، كأن يقال الثقافة الريفية أو الحضرية أو البدوية . وينسحب ذلك التمايز على أنواع الثقافة الطبقية لمختلف الشرائح الاجتماعية ، أو كثقافة الأغنياء والفقراء ، باعتبارها ثقافات نوعية داخل الإطار الثقافى الوطنى العام .

وهناك مسميات الثقافة الغربية ، والثقافة الشرقية ، أو الشرق أوسطية ، إلى غير ذلك من التقسيمات الحضارية العامة . ويأتى بعد ذلك أعم المستويات تجريداً فى مصطلح الثقافة الإنسانية فى الفكر الفلسفى بأنماط حياتها وقيمها العليا وما تشترك فيه مختلف الشعوب والأجناس . والثقافة بحكم كونها إنسانية تتمايز عن بقية الكائنات الحية وذلك فى جوهرها وتواصلها اللغوى ، وفى طبيعتها وخلقها ، أو فى تجاربها وخبراتها المتماثلة فى جذورها ، وفى مرتكزاتها الروحية والإنسانية. ولدى علماء الآثار يجرى التركيز على ثقافة ما خلفه السلف من الآثار ومعداتها وأدواتها المعيشية وطقوسها المتمثلة فى معابدها وتماثيلها ونقوشها ومنتجاتها المادية Artifacts ، وكذلك يرى هربر ريد Herbert Read مؤرخ تاريخ الفنون حين يشير إلى مفهوم ثقافة القوارير والأوعية Culture of pots and pans كدلالات على ثقافة قوم من الأقوام . ومن المنظور الاقتصاد السياسى ، هناك ثقافة الرأسمالية وثقافة الاشتراكية وثقافة الليبرالية، وثقافة الطريق الثالث .

ومع المدرسة التحليلية لعلم النفس تبرز الثقافة فى ميكانزمات التكيف النفسى التى تفرضها معطيات الثقافة ، وما يرتبط بذلك من إعلاء وتسام أو كبت وإزاحة للغرائز .

وفى علوم التربية يظهر دور الثقافة فى عمليات التعليم والتعلم وتشكيل شخصية الفرد . وتعنى النظرة البيولوجية بأساليب إشباع حاجات الفرد البيولوجية ومقومات بقائه وتفاعله مع العالم الطبيعي . ويرى المشتغلون بالعلم عامة أن وظيفة الثقافة هى محاولات لتحويل فوضى التنوع فى الظواهر الطبيعية والتنوع فى سجل الحياة الاجتماعية إلى كون ثقافى Cosmos of Culture ، باتساقه وتشخيص مقوماته وعلاقاته . ومن ثم يمكن القول بأن ثمة ثقافة علمية وثقافة أدبية، قد تلتقيان وتتكاملان أو قد تتباينان وتختلفان . ومن التقسيمات القائمة أيضاً ما هو شائع من ثقافة عامة شاملة (Common) وثقافة شعبية (Popular) ومعظمها شفاهى ، وثقافة رفيعة (High) مما يجرى فى عالم الفنون والآداب ومنتجاته المبدعة . وتدخل فى هذا التقسيم عنصر أحكام القيم فى نوعية هذه الثقافة، ووصف الإنسان بالمثقف؛ حيث يشارك فى مجالات الاشتغال بالثقافة الرفيعة ومستويات إنتاجه فيها .

ونختم هذه التعريفات ومناظيرها المختلفة بتعريف ممن ينتمون إلى التقاليد الإنسانية Humanists ، ومنهم الفرنسى أندرى مالرو Andre Malrau حين يركز على جانب المعانى والقيم ، وبأنه يمكن تلخيص الثقافة فى كونها "تجسيداً لمنظومة من القيم". ويشاركه فى ذلك أورتيجا Jose Ortega Y Gassset الإسبانى حين يشير إلى أن الثقافة "منظومة من الاتجاهات والقيم التى لها معنى ، وتتسم بالاتساق والكفاءة ورصيد من الحلول .. لقد وجدت وما تزال توجد ثقافات عديدة". ومع هؤلاء يأتى البريطانى ت. س اليوت T.S. Eliot ؛ ليؤكد بأن الثقافة "هى كل ما يجعل للحياة معنى". والقيم والتقاليد والمعتقدات الثقافية قابلة وخاضعة للتغير ، وليس كل الموروثات صحيح بإطلاقه ، مما يتطلب فرز مكوناته وتبين مرتكزاته الأيديولوجية - كما يقال - وبخاصة مضمون المعانى والرموز المرتبطة بمصادر القوة والسلطة . وأهمية هذا النقد والفرز تكمن فى أنه حين يتمكن الناس من كشف جذور تلك التقاليد الثقافية وتداعياتها السلطوية ، وتشخيص أساليب التواصل المشوه فيها ، تبدأ عملية تحررها من محددات وقيود الافتراضات القديمة ، والتوجه إلى آفاق جديدة من المعانى والقيم الثقافية ، مغايرة قليلاً أو كثيراً عن رصيد موروثات الحاضر .

وخلاصة عرضنا لموضوع الثقافة فى خصائصها التى نركز عليها فى هذه الدراسة، أن الإنسان هو محور الثقافة يولد وينمو فى رحابها وأجوائها وفواعلها ، متأثراً بهـــا وفى الوقت ذاته هو وارث ثقافته التى كوّنها وراكَمها وبلورها سلفه خلال الأزمنة السابقة ، وهو كذلك الذى يؤثر فى ثقافته ويكيفها ، ويطورها كما يتأثر بها ويتكيـــف معهـــا ويحرص على مقوماتها .

إنها جماع الفكر والاتجاهات والقيم والمعانى والمعارف والرموز والمسالك والـــرؤى الحياتية للإنسان نحو ماضيه وحاضرة واستشراف مستقبله.. يعيش معها وبها ولهـــا، وفى حدودها وضوابطها ، وقد يسعى إلى تحسينها وترقيتها ، كما قد ينكر بعضها ، ويسعى لحل تناقضاتها التى يعانى منها . ومن ثم فهى الدافع إلى حركتـــه وتوجهاتـــه وتطلعاتـــه وخياراته ، كما تتجسد فى مختلف مجالات حياته المجتمعية بنظمها ومنتجاتها من الـــسلع والخدمات والترفيه وتكوين الأسرة والإنجاب والعلاقات مع النفس ومع الغـــير. ويحـــق بذلك ما يعبر عنه أ. سامى خشبه حين يشير إلى مفهوم الثقافة / الحياة أى أنهـــا هادفـــة لمعنى، ومن تعبير الطهطاوى حين يتطلع العربى إلى بناء (أمة عربية تكون مكاناً لـــسعادتنا أجمعين ، نبنيه بالحرية والفكر والمصنع) ، وبما يسعى إليه من تحديث تنميته لتكون ثقافـــة العلم فى عصر العولمة وثوراتها المعرفية . وتأسيساً على ذلك تغدو الثقافة محـــور المعـــانى والقيم فى الجهد الإنسانى الذى تدور حوله التنمية ، حين تصح المقولة الجدلية أن الإنسان لا يحيا بالخبز وحده ، كما أنه لا يحيا بدونه ، لما بينهما من تغذية راجعة ، تأثيراً وتأثراً .

وفى صدد تلك العلاقة بين الثقافة والتنمية نسترجع ما ورد فى **كتـــاب (التنـــوع الإنسانى المبدع)** وهو تقرير اللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية ، وهو المعروف بتقريـــر خافيير بيريز دى كويلار ، والذى صدر فى منتصف التسعينيات. ويطرح هذا التقرير فى بدايته مختلف التعريفات لكل من التنمية والثقافة ، فالتنمية المستدامة جوهرهـــا التنميـــة البشرية " وهو الغاية القصوى للتنمية ، كما أنه من أهم الوسائل المؤدية إليها .. وعلينـــا أن نعترف بوظيفة الثقافة على أنها وسيلة بعيدة المدى فى التنمية" ، وسواء كـــان الأمـــر متصلاً بمشروعات الاقتصاد أو المرافق أو المياه .. فإن هناك عوامل ثقافيـــة تتـــداخل فى عمليات توفيرها أو إعاقتها ، ومن ثم تلجأ إلى هذه العوامل لتقييمها وتصحيح آثارهـــا .

وفى هذا السياق ، ينظر إلى الثقافة على أنها وسيلة أو عامل أو مدخل من مدخلات التنمية . ومن ثم ينبغى أخذ العوامل الثقافية بعين الاعتبار فى حسابات عوامل التنمية .

بيد أن التغير فى مفاهيم التنمية وديناميكاتها وتحدياتها الكوكبية ، أدى إلى أن يطرح السؤال ضمن مجموعة الأسئلة التى تواجه البشرية فى اليوم والغد ، وهو ما ورد فى فاتحة ذلك التقرير (هل الثقافة مظهر للتنمية أو وسيلة لها ، أم هل الثقافة غاية وهدف للتنمية التى تفهم على أنها ازدهار للوجود البشرى) والإجابة فى ضوء ما سبق أنها غاية وهى وسيلة ، بيد أن منظور الغاية والهدف هو الذى يركز عليه هذا التقرير باعتبار الثقافة غاية عليا ، وليست مجرد وسيلة ذرائعية من وسائل التنمية ؛ حين يقتصر الحديث على الأنشطة الثقافية ضمن مشروعات التنمية، فهى التى تعطى بقيمها ومعانيها معنى لوجودنا ومختلف جهودنا الإنمائية . فالثقافة على حد تعبير التقرير هى التى (توضح كيف ينتمى الناس إلى الطبيعة ، وإلى الأرض وإلى الكون والتواصل بينهما) . وكل نشاط إنسانى تحدده فى نهاية المطاف عوامل ثقافية ؛ لذلك (لا يجوز أن تفسر الثقافة بكيفية تقتصر بها على دور أداة "تعزز" غاية أخرى كما لا يجوز تعريفها بحيث تستبعد إمكانات نموها وتطورها ، ولا يجوز إعطاؤها معنًى يدل على الصيانة المفرطة. والثقافة بخلاف البنية الطبيعية. . هى ينبوع تقدمنا وإبداعنا وعلينا أن نمنحها دوراً بناءً إنشائيًّا وخلاقاً) ومن ثم تصبح التنمية معززة للحرية والمساواة وحقوق المشاركة وواجباتها ولدعم مقومات العيش المشترك ، وانعدام التفاوت بين الذكور والإناث وغيرها من إشكاليات القيم الثقافية الغائبة .

ويواصل التقرير تأكيده على أن الثقافة غاية وليست مجرد خادمة لغايات أخرى ، بل أنها هى (الأساس الاجتماعى للغايات نفسها: التنمية والاقتصاد جزء من ثقافة الشعب) فالاقتصاد جزء من ثقافة الناس . وليس إنتاج السلع والخدمات إلا بقيمتها فيما تسهم به فى تمتع الأفراد بالحرية ، التى تمكنهم من اختيار أسلوب العيش الذى يرتضونه .

ولا شك فى أن الغايات والمعانى أساس فى فاعلية كل جهد فى الحياة الإنسانية حيث إن الإنسان يريد أن يكون لما ينتجه ويفعله ويعايشه دلالة وهدفاً وقيمة .

وهذا الهدف متضمن فيما يستخدم من مصطلحات تبدو محايدة ، مثل : ثقافة التكنولوجيا ، وثقافة الإدارة ، وثقافة السياسات الاجتماعية والتعليمية أو ثقافة الشباب، أو واضحة فى مصطلحات مثل الثقافة الرأسمالية أو الاشتراكية وثقافة الطريق الثالث ، أو ثقافة السوق ، والثقافة العالمية. وفى جميع الأحوال يظل تفاعل الغايات مع معطيات الواقع الناقد الاجتماعى وتشابكها المنظومى مولدة للوعى أو مزيفة له . ثم إن حرية التواصل والفعل البشرى هى أداة ذلك الوعى الناقد ، إلا إذا كانت حدود الواقع وسلطة قواه أكبر من الإمكانات البشرية ؛ حيث تحاصر الحرية ، وتفتقد الثقافة ديناميتها الإيجابية وتطغى (ثقافة القهر) كما يقول باولو فريرى فى كتابه (تعليم المقهورين). وفى مجال عمليات التنمية وإجراءاتها وسياساتها ينبغى اعتبار الثقافة محوراً رئيسياً فى أهدافها وغاياتها بصفة عامة قبل أن تكون وسيلة. وفى تلك العمليات التنموية تتدخل القيم الثقافية :

(١) فى صناعة القرار واتخاذه (لماذا)؟ .

(٢) وفى وسائل تنفيذ قرارات التنمية وسياساتها ومشروعاتها (كيف)؟

(٣) وفى متابعة وتقييم الأداء (أى المعايير؟)

(٤) وأخيراً فى توزيع عوائد التنمية ومغانمها وتضحياتها ومغارمها (أى أسس العدالة والأنصاف؟) .

الأبعاد الثقافية وتجلياتها :

تتجلى الثقافة فى جملة من الأنشطة حسب البعد الذى تركز عليه ، وفى هذا الصدد سوف نستعين بما ورد فى (الخطة الشاملة للثقافة العربية) ، والتى وضعتها (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) فى أواخر الثمانينيات ، لتحدد العناصر الرئيسية للثقافة العربية فى ضوء ما تحققه من وظائف ومخرجات ، وهى مما يدخل عادة فى مهمات وزارات الثقافة وأجهزتها :

الثقافة بوصفها تراثاً قوميًّا : تشمل :

المخطوطات – الوثائق – المتاحف الأثرية – المكتبات العامة والمتخصصة – التراث الشعبى – طراز العمارة .

الثقافة بوصفها إبداعاً :

الأدباء والأدب – العلماء والمعرفة العلمية – الشعر – القصص – المسرح (الكتابة للمسرح والعملية المسرحية) – الدراسات الأدبية والنقد والمقالة – السينما – الفنون التشكيلية (التصوير والنحت والتزيين) – الموسيقى – الخط العربى – حوافز الإبداع والتجديد .

الثقافة بوصفها تعبيراً :

اللغة العربية والتشكيل اللغوى (كتابةً وضبطاً) – الصحافة ووكالات الأنباء – الترجمة والتعريب (وبخاصة المصطلحات العلمية والتقنية) .

الثقافة وملاءمتها لنوعية القوى البشرية :

ثقافة الطفل – ثقافة الشباب – ثقافة المعاقين – ثقافة المهاجرين العرب .

الثقافة فى تفاعلها وتعاونها مع القطاعات الأخرى :

التربية والتعليم – الحاسوب والمعلوماتية – التثقيف العلمى – وسائل الاتصال والإعلام – والقنوات الفضائية .

الثقافة بوصفها عملية إنسانية :

التعاون والتكامل الثقافى العربى – الحوار الثقافى والتعاون مع الثقافات الأخرى – نشر الثقافة العربية فى الخارج .

الثقافة بوصفها عملية دفاع :

الأمن الثقافى (مقاومة الغزو والهيمنة) – الثقافة الوطنية الفلسطينية (مقاومة الاستلاب الثقافى الصهيونى) – هجرة الكفايات العلمية .

الثقافة بوصفها ترسيخاً للهوية والخصوصية :

القيم العربية الإسلامية – قيم المعاصرة الإنسانية – الهوية الثقافية العربية – التحديات العلمية والتقنية – ضمان الحرية الثقافية وتوطيدها .

الثقافة بوصفها صناعة :

الصناعات الثقافية – صناعة الكتب – صناعة النشر الثقافى – تمويل التنمية الثقافية – التشريع الثقافى .

ولقد استعرضت الخطة الشاملة للثقافة العربية التى أصدرتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فى مجلدات أربعة المكونات السابقة للثقافة من حيث أهميتها وأدوارهـــا وإمكاناتها وواقع أجهزتها ومؤسساتها فى الوطن العربى .

وقد تم وضع مؤشرات كمية لكثير من المؤسسات والمنتجات الثقافية ، منها على سبيل المثال : إعداد الكتب المؤلفة فى سنة ما ، وعـــدد المـــسارح ، ودور الـــسينما ، والبرامج الثقافية الإذاعية، وعدد المؤتمرات والأندية الثقافية إلى غير ذلك من المؤشرات، التى ترد فى تقارير اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة فى تقارير التنمية البشرية فى العالم .

توأمة الثقافة والتعليم :

وإذا كانت الثقافة وقيمها من الإتقان والإبداع والحرية غاية من غايات التنمية ، فإن التعليم يحتل الموقع نفسه باعتباره غاية ووسيلة .. كذلك هو غاية باعتبـــاره مـــن حقوق الإنسان الأساسية ، والتى تتضمن قدرات تنمية الفرد جسمانيًّا وعقليًّا ووجدانيًّا وسلوكيًّا وروحيًّا ، وتعده للمشاركة الفاعلة فى مسيرة مجتمعه . وهو كذلك وســـيلة لتوفير القوى العاملة الماهرة والمؤهلة ، التى توظفها التنمية لتحقيق مقاصدها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، وهو فى هاتين الصفتين متأثر ومؤثر فى الـــسياقات المجتمعية والتاريخية بنظمها وقوانينها وأنماط حياتها المعيشية حاضراً ومستقبلاً .

وتتجلى توأمة التعليم للثقافة فى أن كلاً منهما منبع ومصب للآخر ؛ حيث يتولى نظام التعليم بمراحله المختلفة تنشئة وتكوين الفرد من خلال الرصيد الثقافى وتفاعلاته ، سواء من حيث : قيمه ومعانيه وتوجهاته وأولوياته وأفضلياته وأخلاقياته ومواضعانه فى التواصل مع الغير ، فضلاً عن المضمون المادى والعملى والتنظيمى الذى تحتضنه تلـــك الثقافة وغيرها من الثقافات .

ويتم ذلك من خلال مناهج الدراسة وطرائق التعليم والأجواء المدرسية أو الجامعية، التى تنظمها قوانين التعليم أو التفاعلات بين الطلاب والأساتذة ، وبين الطلاب والمجتمع . ومن ثم تصبح المنظومة الثقافية مصدراً ومنبعاً من أهم مصادر المنظومة التعليمية فى أدائها ، وفى الوقت ذاته يعود التعليم ليصب فى الرصيد الثقافى من خلال خريجيه ، وما ينتجونه من كتب وأبحاث وبرامج تبثها مختلف وسائل الإعلام والاتصال وأجهزة الثقافة . وإذا أدرنا هذا التسلسل فسوف يصبح التعليم مصدراً ومنبعاً لحاملى الثقافة بمعانيها ورموزها ، حيث يمارسون دورهم فى المنظومة الثقافية ، ثم يعود ما يحتضنه هؤلاء من معارف ومعان لتصب فى مضامين التعليم وأساليبه وتوجهاته مرة أخرى ، وهكذا دواليك فى حركة جدلية متصلة الحلقات .

ومن هنا جاءت الدعوة إلى التربية الثقافية والثقافة التربوية فى الأنشطة الإنمائية . وتتوقف توأمة التعليم والثقافة على التنمية انطلاقاً أو تعويقاً لتدفق طاقاتها واتساقها وتكاملها أو تعارضها وتباينها ، أو على مدى ما تقترب أو تبتعد جهود الأخوين (الأختين) من توجهات قيمهما ومقاصدهما المنشودة فى مسيرة التنمية .

ثقافة العولمة والتنمية :

ومع ما سبق من مفاهيم ودلالات فى محور الثقافة ؛ مما يقتضى أن يؤخذ بعين الاعتبار فى عمليات التنمية ومعايير أولوياتها وتقييم عوائدها ، يقتضى استكمال سياقات محور الثقافة فى إطار ظاهرة العولمة وأبعادها المختلفة . ودون الدخول فى هذه الظاهرة المركبة من أبعاد وقضايا .. نود أن نشير إلى أن هذه الظاهرة قد تبلورت فى توجيهاتها الليبرالية الجديدة بما صاغته القواعد والسياسات التى طرحتها "مجموعة الدول السبع" (أو الثمانية حالياً) ومؤسساتها من البنك الدولى وصندوق النقد ومنظمة التجارة الدولية من تحديات اقتصادية واجتماعية وثقافية ، والتى نجمت سبباً ونتيجة للثورات العلمية والتكنولوجية والاتصالية . وقد فرضت تلك القواعد قيماً وأخلاقيات مرتبطة بمنظومتها الكلية ، سواء فى مفاهيم السلطة والقيادة ، وتنظيم المؤسسات ، وحركة رؤوس الأموال ودور البنوك ، وآليات السوق ، وتحكم تقنيات الكمبيوتر ، إلى آخر تلك القائمة من المتغيرات التى تتمحور حول هيمنة الدول الكبرى على مصائر شعوب الأرض وإضعاف سلطة الدولة الوطنية .

ومع أن جوهر العولمة يكمن فى تبنى سياسات الاقتصاد الحر والسوق الطليقة غير أن ما أفضى إليه مجمل حصادها ، حتى فى بعض آثارها العلمية والتكنولوجية ، كان سلبيًّا على أوضاع الدول النامية بما أفرزته من أزمات فى سياق التنمية والمال والاستثمار، كما حدث فى دول جنوب شرقى آسيا وفى البرازيل . أضف إلى ذلك اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، ومظاهر الاستبعاد الاجتماعى ، واستمرار تدهور الظروف البيئية ، وازدياد الفقر المادى والمعنوى لدى شرائح كثيرة من السكان . وصاحبها كذلك ما عرف باسم الاقتصاد الإجرامى فى غسيل الأموال والفساد الأخلاقى والجشع المادى وممارسة العنف والإرهاب . وأحاط بذلك كله محاولة تشكيل الثقافات المتعددة وخصائصها المائزة إلى ثقافة موحدة monoculture ؛ أى نحو ثقافة الاستهلاك ، والقيمة المادية للحياة ، وتفريغ العالم من المعنى على حد تعبير جارودى ، حتى أصبحت الحياة ذاتها سلعة فى كثير من مظاهرها .

وقد بلغ التعقيد والغموض فى ثقافة العولمة مستويات لم تعُدْ كثير من مصادر المعرفة العلمية كالاقتصاد والاجتماع قادرة على فهم مجرياتها ، كما لو كانت نوعاً من " ألعاب القمار فى كازينو العولمة " أو نوعاً من الأصولية العقائدية العالمية فى السوق وتجلياته ، لا تقل خطراً عن غيرها من الأصوليات المغلقة القاطعة فى قواعدها وممارساتها . وكان من نتاج ذلك ظهور التفكك فى النسيج الثقافى ، وشيوع البطالة ، وبروز مظاهر العنف ، وسلوك الاغتراب لدى الأفراد فى توزع انتماءاتهم بين الثقافات التقليدية والثقافة الموحدة ، بل وإلى التنكر لقيمهم الثقافية الوطنية . ولاشك أن تأثير الفضاء المفتوح لكل الرسائل التليفزيونية عبر الأقمار الاصطناعية ، وما تبثه من برامج معلوماتية وترويحية ، وما تقدمه من نماذج وصور ذو صبغة سياسية فى نهاية التحليل . وقد نجم عن طريق نشرها واستدخالها فى الوعى واللاوعى إلى تكوين قيم مضطربة ، وخطاب سياسى متحيز ، وتوجهات تهدد مقومات المواطنة ، واختلال مفاهيم الحق والواجب ، والنافع والفاسد . وتظل رسائل المعلوماتية بكل مصادرها وأنواعها وسائط لمعارك ثقافية ، وهى معارك بين الوطنية والقوميـــة من ناحية ، وبين عالم بلا هوية من ناحية أخرى ، على حـــد عنوان كتاب د. حسين كامل بهاء الدين (الوطنيـــة فى عالم بلا هوية) .

وفى مواجهة ثقافة العولمة وطغيانها، بدأت تظهر توجهات لتغيير " قواعد اللعب " تفرضها الدول الثمانية أو ما عرف باسم (إجماع واشنطن) Washington Consensus ، انطلاقاً من الوعى بأن ظاهرة العولمة قد أصبحت حقيقة موضوعية، وأن كثيراً من جوانبها قد تم هندسته بتصميم من القوى العالمية المهيمنة ، وأنه يمكن إعادة صياغتها لتعديل سياسات السوق التى يفرضها أصحاب تلك الهيمنة وسدنتها من المنظمات الدولية . ومن أجل ضمان تنمية مستدامة ، بل من أجل الحفاظ على الحياة الإنسانية على سطح هذا الكوكب ، تجيء مقاومة المجتمع المدنى على المستوى العالمى لمخاطر تلك العولمة . ولعل أبرز مظاهر تلك المقاومة ما عرف باسم "رابطة سياتل" التى بدأت بذلك الاحتجاج الصاخب فى مدينة سياتل نوفمبر ١٩٩٩ ، وتعددت مظاهراتها حيثما اجتمع أقطاب الرأسمالية المتوحشة فى دافوس وروما وجنيف ودربان . وتمخضت عن تكوين (فريق عمل البدائل) Force Alternatives Task بقيادة (المنتدى العالمى حول الكوكبية "العولمة") International Forum on Globalization (IFG) .

وأسندت إلى ذلك الفريق مهمة طرح توصيات واقتراحات لصياغة بدائل لمجريات العولمة الحالية . وقد تألف هذا الفريق من ممثلى جماعات وهيئات المجتمع المدنى السياسية والمدنية والعلمية والبيئية فى الولايات المتحدة وكندا وتايلاند وماليزيا والفلبين والهند ، وقد استمر عملها لمدة عامين أعدت خلالها مسودة تقرير (بدائل للعولمة الاقتصادية) وهو التقرير الذى عرض فى اجتماع بورتو اليجرو فى البرازيل عام ٢٠٠٠، والذى تم خلاله ما يشبه المحاكمة للدول الثمانية فيما يتعلق بديونها واحتكاراتها . ومن المنتظر أن يصدر التقرير النهائى للجنة البدائل خلال نهـــاية هذا العام أو بداية العـــام القـــادم (٢٠٠٢). ويتضمن تقريرها ما يواجه مخاطر الليبرالية الجديدة فى (إجماع واشنطن) . ويتلخص مضمونه فى التحول والنقلة من حكومات تخدم المؤسسات المتعدية الجنسية إلى حكومات تخدم شعوبها ، والسعى إلى وضع قواعد ومؤسسات جديدة ، تحقق احترام التنوع الثقافى وخصوصياته. وهذا فضلاً عن العمل على تمكين الدول النامية على مزيد من قدرات الاعتماد الذاتى ، وتوفير الأمن الغذائى ، وضمان سلامة الغذاء . كما تضمن التقرير إجراءات أخرى تتصل بالعمل والحقوق الاجتماعية والإنسانية ..

هذا إلى جانب مقترحات متعددة مرتبطة بالمنظمات الدولية المختلفة ، وتغيير سياساتها وضغوطها على المجتمعات النامية . وينطلق ذلك من شعار هذه الحركة المناوئة لمخاطر العولمة (هناك بديل آخر) .

أما بعـد :

لقد كانت الصفحات السابقة محاولة لاستعراض مفاهيم التنمية وما طرأ عليها من تطور انتقالاً من (البراديم) الاقتصادى إلى الاجتماعى إلى البشرى ، منتهياً إلى الإنسان هدف التنمية وهو صانعها . وفى هذا الدور المتشابك تبرز قيمة التنمية بمختلف أبعادها فى تنمية طاقات الإنسان وقدراته المختلفة إلى أقصى ما تبلغه ، حقًّا لـــه ، ومورداً من موارد التنمية الرئيسية لخلق الثروة وتكوينها .

كذلك حاولنا أن نستعرض مفاهيم الثقافة من كونها أنشطة معززة للتنمية أو جانباً من جوانبها أو وسيلة من وسائلها إلى اعتبارها محوراً ، تنطلق منه غايات التنمية، وما يحدد عالم المعانى والقيم والمعتقدات فى أنشطتها المختلفة ، بحيث أصبحنا نتحدث عن ثقافة الاقتصاد ، وثقافة التكنولوجيا ، وثقافة الحكم والإدارة ، وثقافة الأسرة . وأشرنا إلى الاهتمام بتنمية التنوع فى الثقافة والثقافات ، وتحررها من القيود المكبلة لترجمة إبداعاتها القيمية ، حين تصبح حرية الفكر والفعل هدفاً فى إطراد التنمية واستدامتها ، كما يتيح حصادها المثمر فى الوقت ذاته مزيداً من ممارسة الحرية والعمل المنتج لسعادة الأجمعين .

وأشرنا كذلك إلى توأمة التعليم والثقافة باعتبار كل منهما منهلاً ومصباً للآخر فى السعى للتنمية البشرية ، ثروة الأمم التى لا تنضب ، حيث إن التنمية المنفصلة عن سياقها الإنسانى أو الثقافى هى بمثابة " نماء بلا روح " كما يؤكد ذلك تقرير (التنوع الإنسانى المبدع) .

وانتقلنا أخيراً إلى مفهوم الكوكبة أو العولمة وثقافتها التى تدور حول محور السوق والاقتصاد الحر والربحية . وأوضحنا ما تطرحه من فرص ومخاطر .. ففى جانب الفرص لا مناص ولا مبرر لنا من اقتحام التنمية بتوأم الثقافة والتعليم فضاء العولمة بثوراته

العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية والاتصالية . ويصبح ذلك عوناً فى تصور رؤى ثقافية تختلط فيها التنمية بالعلم بشقيه الطبيعى والاجتماعى ، وبتكوين راس مال مجتمعى من خلال اكتساب المعرفة الجديدة والمتجددة وتوظيفها وتوزيعها ؛ مما يتيح المجال للمشاركة فى إنتاج معارف جديدة ذاتية ، ومن ثم تغدو التنمية هى ثقافة العلم بأوسع معانيه ومجالاته .

واقتضت هذه الثورات ترسيخ قيم جديدة فى توأمة الثقافة والتعليم منها التعليم للجميع ، والثقافة للجميع ، والتعليم المستمر ، والتعليم المتناوب ، والتعليم من بعد ، ونشر الثقافة العلمية ، والحرية الثقافية ، والسياسات الثقافية إنتاجاً واستمتاعاً . واقترن مفهوم التنمية بالاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة ومقوماتها ، ضماناً لاستدامة التنمية ، وحفاظاً لحق الأجيال فى ثمرات تلك الموارد .

وفى جميع الحالات .. فإن استهدافنا لتوظيف الثورات العلمية والتكنولوجية والاتصالية وبناء مجتمع المعرفة يقتضى أن نلتزم بشرطين أساسيين ، أولهما ما تتطلبه احتياجاتنا الملحة للبقاء والنماء ، وما يتيح لنا تنمية ثرواتنا البشرية فكراً وفعلاً ، مهارة وإبداعاً . وثانيهما أن تكون الإفادة من هذه الثورات قائمة على الاختيار الإرادى فى ضوء خصوصيتنا القومية والحضارية ، وضخ مقومات الحيوية المطردة فى كيانها . ويندرج فى تلك الخصوصية ترسيخ العروة الوثقى فى الوحدة الوطنية ، وتعزيز وشائج الانتماء إلى الأمة العربية ضماناً للمنعة والنماء. وخصوصيتنا أو هويتنا إنما تتطلب التجديد والتطوير دون جمود أو انغلاق ، وهى تعانى من أزمة تشابكت فيها مواضعاتنا وتصوراتنا وممارستنا التقليدية ، إلى جانب التعثر فيما جرى من محاولات تحديثها لتواجه اليوم بمفاجأة طوفان العولمة وموجاتها فى التنميط لثقافات الشعوب ، بمختلف الصور والأشكال والمؤسسات .

وفى هذا الصدد تصبح من مهمات توأم الثقافة والتعليم الحرص الشديد على تكوين النقد الواعى ، وتنوع الرؤى ، وحرية الاختلاف ، واحترام الرأى الآخر ،

والحوار ، وصولاً إلى الوفاق لتأسيس خصوصية ثقافية ، وأخلاقيات إنسانية تتفاعل مع الثقافات الأخرى ، دون تزايد فى الانبهار ، أو مبالغة فى الانغلاق . وهذا يستدعى ضمن ما يستدعيه ، مقاومة كل ما يهدد كياننا وتنميطه ليكون سوقاً استهلاكية لمنتجات الشركات المتعدية الجنسية وقيمها .

وهذا هو ما تسعى إليه الحركة الشعبية العالمية فى محاولة إيجاد بدائل لتوجهات العولمة وهيمنة مؤسساتها . ونشير فى هذا الصدد إلى وجود مساحة متزايدة من الدراسات فى مجال ما يعرف باسم (ثقافة المقاومة ، والتعليم من أجل المقاومة) ؛ من أجل تكوين أجيال قادرة على صنع مستقبلها كما تريد ، ووفق إمكاناتها ومصالحها الحقيقية ، وتأسيساً على قدراتها على الإبداع والمشاركة فى مختلف مجالات التنمية .

وهنا يصدق تساؤل المفكر الإسبانى كارلوس فوينتس " أن الرأسمالية والاشتراكية قد تبدت كلاهما غير قادرتين على تخليص الســـواد الأعظم من شـــعوبنا من البؤس والفاقة " . ومن ثم فإن السؤال الذى يطرح نفسه ثقافيًّا هو : هل يوجد حل آخر على أن يكون من صنعنا نحن ؟ أَوَ لسنا نملك التراث والخيال والقدرات العقلية والتنظيمية لوضع وبلورة نماذج التنمية التى تخصنا ، فى توافق مع حقيقة ما كناه ، وما نحن عليه ، وما نريد أن نكونه ، وأن نتحمل المسئولية فى ذلك ؟ .

وذلكم هو تحدى المحور الثقافى الذى تدور حوله قضايا التنمية فى واقعنا العربى .

معالم الثقافة القومية وأزمتها الراهنة :

التسليم بوجود أمة عربية وقومية عربية ، رغم ما يثور حوله من تشكك كردود أفعال نتيجة لأزمات مؤقتة عابرة هو حقيقة تاريخية تطورت وتعددت معالمها عبر العصور. وتستند مقومات هذا الوجود إلى عوامل اللغة والأرض والتاريخ المشترك والتكوين النفسى والوجدانى ، فضلاً عن المصالح الاقتصادية والعوامل البشرية ، ومعاناة التحديات الداخلية والخارجية. وارتبط بتكوين هذه الأمة ثقافة عربية إسلامية مركبة ،

ترتكز رسالتها السماوية على مبادئ المساواة بين البشر، وإدانة التميز العنصرى ، والحث على العلم والمعرفة ، والدعوة إلى تعمير الكون ، وربط الجزاء بالعمل .

ويمكننا القول بأن الحضارة العربية الإسلامية قد اعتمدت فى تكوينها الثقافى على عناصر رئيسية كانت ركائز توحدها وحيويتها . وتتلخص تلك الموحدات والحيويات فى قيام السلطة المركزية المتمثلة فى الخلافة ، وفيما تكسبه لولاة الأقاليم والسلاطين من شرعية. وتأتى اللغة أداة الفكر وقناة الثقافة المشتركة . وقد استعربت فى دار الإسلام كل الأقاليم التى تعرف اليوم بالأقطار العربية . وثالثة تلك الروابط الموحدة هى رابطة "طلب العلم ولو فى الصين" . و"الحكمة ضالة المؤمن ينشدها أنى وجدها". والركيزة الرابعة هى العدو الخارجى والذى يتمثل النشاط المطلوب نحوه فى حماية الحدود والثغور والدفاع عنها ، أو فى صد عدوان البيزنطيين أو تحرير دار الإسلام من الاحتلال الأجنبى كما حدث فى الحروب الصليبية .

أضف إلى هذا كله مناخ التسامح الفكرى ، وتأسيس مبادئ الحوار للفهم والتفاهم الذى ساد العصور الزاهرة من تلك الحضارة ، هذا فضلاً عن إتاحة فرص التعبير والنقد للظواهر الاجتماعية فى تلك العصور . وعلينا أن نذكر هنا كتابات الجاحظ وابن المقفع فى نقد الحياة وموعظة الحكام ، وأشعار أبى نواس بما تحمله من صور الحياة الماجنة والتغنى بالصفراء التى لا تنزل الأحزان ساحتها ، وبقصائد أبى العلاء المعرى حين يناقش المسـلمات ويشك فيها كمنطق للوصـول إلى الحق والحقيقة ، أو حينما يندد بظلم الحكام للرعية فى الوقت الذى لا يعدون فيه أن يكونوا من أجرائها . وتتواصل سلسلة التسامح واحترام الخلاف فى الرأى بين الفقهاء والعلماء فى التصدى لتطوير الأسس الفكرية فى أمور الدين بما تفرزه احتياجات العصر ومشكلاته. وفى هذا المقام لابد لنا من الإشارة إلى إمام أهل الرأى والعقل أبى حنيفة النعمان ، وإلى الحوارات بين الغزالى وابن رشد .. نسوق هذه الأمثلة للدلالة على أن عصور الازدهار الثقافى بكل صوره قد ترافقت مع حرية التعبير والنقد والاجتهاد. وكانت هذه مع الركائز الأربع السابقة رابطة العروة الوثقى فى التوحيد الذى أخصبه التنوع البشرى فى رحاب الحضارة الإسلامية .

وإذا كانت العناصر الخمسة التى أشرنا إليها هى دعامات التوحد فى ثقافة مشتركة ، تجلت آثارها فى تماسك الأمة وإنتاج يانع فى مختلف مجالات الحياة العمرانية والفكرية والفنية ، فإن ضعف الأمة وتدهور أحوالها كان محصلة لما يطرأ على هذه العوامل من ضعف. وحين تتزعزع الشرعية وهيبة الخلافة وسلطتها المركزية ، كما حدث حين سيطر عسكر الأتراك على الخلافة مثلاً ، تقوى حركات الانفصال .

وحين يضعف سلطان الفكر القائم على العقل تنتشر الصوفية الطقوسية ورموزها المعقدة ؛ لتصرف الناس عن مواجهة الحياة بالرشد والتدبير. وينفتح المجال لتأويل الشريعة تأويلاً يلتزم بالظـــاهر ولا يتعدى حرفيته وتضيع بذلك مقاصـــد الشريعة ، أو يوجد لها تخريجات باطنية لا يعلمها إلا من كشف عنهم الغطاء ، وتظهر معها الفرق والشيع ، وما عرف بحركات الزندقة فى التاريخ الإسلامي .

وحين يسيطر القهر على فئات معينة بما لا يسمح بتعبيرها عن خصوصياتها فى النسق الحضارى العام ، تطل الفتن والثورات برءوسها ، وينفتح المجال لغزوات الأعداء المتربصين على التخوم ، وحين يحجر على الرأى الأخر ويضطهد الفقهاء والعلماء تنحسر الحركة الفكرية حتى ينتهى الحال بقفل باب الاجتهاد ، ويصـــادر كل جديد أو تجـــديد باعتباره بدعة وضـــلالة تفضيان بصاحبهما إلى النار . وترتب على ذلك أن انقطعت صلة الفكر بالحياة ، وغدا كثير من الفقهاء والعلماء أداة لتبرير سلطة الحاكم من خلال تهالكهم وتقربهم إلى أهل الســـلطة طمعاً فى المناصب والأرزاق . ولا يحول هـــذا دون ظهور الاستثناء كما هو الحال فى أحمد بن حنبل وابن تيمية على سبيل المثال .

هكذا نرى من قراءة تاريخ الحضارة العربية تلك الحركة المتصلة بين عوامل التوحد والتجزئة: تقوى عوامل التوحد فتزدهر الثقافة العربية فى مجالاتها المختلفة بما فى ذلك مجالات الفنون. وتتنامى عوامل التجزئة فتخبو شعلة الثقافة بمكوناتها المختلفة ، ويغدو النشاط الثقافى اجتراراً للماضى وإمعاناً فى قضايا المناظرة والجدل. وفى تعبير "ذى النون المصري" ما يبلور تحول التوجه الثقافى؛ إذ يقول "كان الرجل من أهل العلم

ينفق ماله على علمه ، واليوم يكسب الرجل بعلمه مالاً ، وكان يُرى ما صاحب العلم زيادة فى باطنه وظاهره ، واليوم يُرى على كثير من أهل العلم فساد الباطن والظاهر" .

لكنه حين تظهر عوامل الفرقة والتجزئة ، فإن الرغبة فى العودة إلى النسق الحضارى العام كانت تعتلج فى الصدور ، وتظهر المحاولات السياسية والاجتهادات الفكرية لتحقيق ذلك التوحد . وقد انعكس هـــذا الاتجاه لدى كثير من فلاســـفة المسلمين ، ولدى من عالجوا الملل والنحل التى ظهرت فى الحضارة الإسلامية. ويعنى ذلك أن التطلع إلى التوحـــد كان المثل الأعلى للأمة ، وأنه ظل هاجساً ثقافيًّا حتى إذا لم تحققه الإمكانات الموضوعية ، كما ظل دافعاً شعوريًّا ولا شعوريًّا وراء حركة المد والجزر فى مصائر الأمة وشجونها عبر التاريخ مختلف العصور .

ومن خلال عمليات التحديث وما استتبعها فى فترات لاحقة من خطط التنمية تعاظم الزحف الثقافى على المنطقة العربية ، وتجيء العولمة بالاعتماد على الشركات المتعددة الجنسية لإنشاء المشروعات دون سعى جاد لتوطين خبراتها محلياً . وجاءت قنوات الاتصال الفضائية ، لتبهر العرب بوعى أو دون وعى بالنتاج الأجنبى فى مجال الترويح والمعلومات ؛ بيد أن كل جهود التنمية والتحديث لم تنجز بفاعلية ما كان منشوداً من إشباع الحاجات الإنسانية للمواطنين ، فى الوقت الذى أثارت شهية الناس للاستهلاك وغزت بطونهم وعقولهم وقيمهم ، كما أنها قد باعدت شقة الفوارق بين الفئات والطبقات فى كثير من الحالات . وجاءت هزائمنا عاملاً محبطاً للشعور القومى بعد أن كان مدًّا زاخراً فى الخمسينات والستينات ، وأصاب دعوة القومية العربية انحسار وجزر ، وتكرست النزعات القطرية مستغلة الأبعاد الثقافية فى هذا التقوقع. وهكذا تنازعت هوية المنطقة العربية تيارات سلفية وقطرية وقومية وعولمية. ومع ضعف المد القومى ظهرت التكتلات الإقليمية ، وتشعبت الخلافات بين الدول العربية وتراشقت وسائل الإعلام، ولم يعد للأقطار العربية موقف موحد إزاء القضايا المصيرية.

ووسط هذا الزحام والتغريب والاغتراب وضعف الثقة بالنفس ، وانحسار مساحات التعبير عن الذات والاعتماد على النفس ، برزت محاولات جادة للبحث عن الهوية العربية وخصوصيات الثقافة العربية ، وطرحت تساؤلات حول : من نحن ، وما

نريد أن نكون ، وهل يمكن للانتماء الوطنى أن يواجه متغيرات التنميط فى الظروف الدولية ، وفى مواجهة المشكلات الداخلية، وكيف يمكن أن نتفاعل مع العولمة المهيمنة، وكيف يمكن أن نستعين بمنجزات التقـــدم العلمى والتكنولوجى ، دون الاكتفاء بها أو الاستغناء عن إبداعاتنا العربية ؟

المنهج العلمى والإبداعى فى التفكير والتدبير مخرج الأزمة :

من مقومات الحياة فى أى ثقافة معاصرة احتضانها لقيمة المنهج العلمى كأداة فى تفكير الأفراد والجماعات ، ووسيلة لتنظيم المجتمع فى حركته الداخلية وتفاعلاته الخارجية . ومهما كان التحديد لتوجهات الثقافة ورغبات الأفراد والجماعات ، فلن يتجدد نهرها ويتدفق فى مسيرته دون "سلطان العلم الحديث". ويصرف النظر عن مجالات استغلال العلم وتوظيفه .. فإننا نعلم كيف تبنى القوى الكبرى ثقافتها على سلطانه فى التخطيط والتنفيذ لشئون الحياة ، فالمعرفة قوة والقوة معرفة . ولسنا نبالغ إذاً فى التأكيد على أهمية التفكير العلمى ، وإشاعته هدفاً ووسيلة فى البنية الثقافية العربية ، هو هدف يقصد لذاته ؛ إذ تبنى عليه العديد من أسس التنظيم الاجتماعي، وهو وسيلة هذا التنظيم فى اطراد تحقيقه لمجموعة الأهداف الأخرى .

وترتبط بأهمية المنهج العلمى فى تنظيم الحياة كقيمة ثقافية ، ما ينبغى أن يتوافر من مجالات الإبداع والتجديد منطلقة من قدرة على التخيل، مستلهمة تجسيد الواقع وإمكانة تحويله إلى صورة جديدة ، أو إلى مسار مختلف. وإذا كانت الثقافات قد اختلفت وما تزال تختلف فى مدى ما تسمح به من نمو لساحات الخيال والتخيل ، فمما لا شك فيه أن ثقافتنا الراهنة ومؤسساتها لا تفسح المجال الكافى لتنمية هذه القدرة أو الاستعداد. والواقع أنها تؤثر وتلتزم بالمواضعات والأفكار المقننة ولا تشجع على المغامرة فى الفكر أو العمل . وينعكس هذا بصورة مكثفة فى جمود البيروقراطية العربية بالمقارنة بكثير من البيروقراطيات فى عالمنا المعاصر . وحتى إذا سمحت بقدر من تلاعب الخيال فى مراحل الطفولة .. فإنها سرعان ما تعمل على فطمه وكبح جماحه فى مراحل النمو التالية. وليس المقصود بتنمية الخيال هنا اقتصارها على فئة فى المجتمع ممن يشتغلون

بالفنون أو الآداب أو العلوم ، وإنما هى ضرورة بدرجات متفاوتة لجميع القوى المنتجة فى قطاعات التنمية المختلفة. ولا شك أن الخيال أداة بالغة الأهمية فى تحريك الأوضاع القائمة وتصور إمكانة تغييرها ، نمطاً ومضموناً ووسائل .

وحين نتحدث عن أهمية المنهج العلمى الحديث وعن تنمية قدرات التصور والتخيل .. فلابد من الإشارة إلى ما امتدت إليه أهمية هذين الجانبين فى المجال التكنولوجى ، وهو جانب الصناعة المؤسسة عليهما . وحين نتحدث عن التكنولوجيا فى مفهومها الشائع الذى يقتصر على صناعة الأشياء ، إنما يكون ذلك من قبيل التبسيط ، فالتكنولوجيا كما أفرزها العلم الحديث تتضمن منهجاً علميًّا فى صناعة الأشياء ، وفى تدبيرها وتنظيمها ، ومن ثم فهى علم تكنولوجى ، أو كما أشار أحد الفلاسفة فى قوله "إن أعظم ما اخترعه العلم هو اختراع طريقة الاختراع". ومن ثم فإن ما نشاهده اليوم من استيراد المصانع والأجهزة والمعدات والسلع ليس هو وحده المطلوب لثقافتنا فى مسيرتها الحاضرة والمستقبلية ، وإنما المطلوب هو تنمية منهج لصناعة الأشياء وتنظيم المجتمع والإدارة ، وتخطيط التنمية ، وضمان كفاءة الأداء فى مختلف المؤسسات الإنتاجية والخدمية ، ويمتد ذلك ليشتمل التوظيف الأمثل للمعدات والأجهزة .

وقد ترتب على ضعف سيطرة منهج التفكير العلمى التكنولوجى والإبداعى أن تكونت فى الثقافة العربية أنماط من الشخصية تستند فى مجمل تصرفاتها وسلوكها واختياراتها على التفكير الغيبى ، الذى لا يربط النتائج بأسبابها الموضوعية، أو على التفكير الخرافى والأسطورى ، أو على التفكير الصوتى الخطابى ، أو على التفكير "الفهلوى" ، أو على تفكير "الخم" والاحتيال الظريف ، أو على التفكير التواكلى الاستسلامى .

الثقافة والمثقفون :

لا يستقيم الحديث عن الغذاء الثقافى وتقييمه دون الإشارة إلى المثقفين أنفسهم ذكوراً وإناثاً: ومم يتكونون ، وكيف يعبرون ، وأى قيم يشيعون ، وما مدى احتضانهم لقضايا الحق والعدل ، وما علاقاتهم بسياسات السلطة ، وما المواقف التى

اتخذوها من أجل كرامة الوطن والمواطن ، وما تأثيرهم فى تكوين رأى عام نحو قضايا التنمية وتحسين مستوى الحياة ، وما أدوارهم فى التعبئة خلال الأزمات الداخلية أو الخارجية. وما جهودهم فى صياغة ثقافة عربية قومية إنسانية، وهل استطاعوا التغلغل فى فهم التراث والثقافة الشعبية ، وما جهودهم فى التمكين للفكر والحس السليم المشترك وتبديد الأساطير والخرافات والممارسات الشعبية المرذولة ؟

ونؤكد هنا أننا لا نقصر فئة المثقفين على المشتغلين بالآداب والفنون والعلوم الاجتماعية والإنسانية ، وإنما تنضم إليهم وتتفاعل معهم فئة المشتغلين بالعلوم الطبيعية والكيميائية والبيولوجية والهندسية والطبية وغيرهم من التخصصات المستحدثة فى علوم الإدارة والحاسوب . وعلى المجتمع أن يفسح لهم مكاناً مقدراً ومشجعاً ؛ خاصة فى وسائل إعلامه ومؤتمراته القومية ، ليسهموا بالرأى والتوجه العلمى فى صناعة الحاضر والمستقبل . كما يقتضى ذلك أن يقوم هؤلاء العلماء بنشر معارفهم وبحوثهم العلمية وإمكانات توظيفها فى شـــئون التنمية المختلفة ، وبذلك يحتـــلون موقعهم ومواقفهم فى ساحة الثقافة ومسئولياتها القومية .

تلك هى بعض التساؤلات التى يمكن من خلالها تقييم دور المثقفين أو "المتذهنين" Intllectuals كما يسميهم بعض كتّاب لبنان ، من أجل ثقافة متجددة وحية بالفكر والفعل ، وبالنظر والممارسة وبالقول والموقف. والواقع أن حصاد كل تلك التساؤلات إنما يصب فى مجرى الحياة المتطورة التى توفر ظروف الخبز والكرامة للإنسان العربى . ولعل موقف المثقفين من السلطة يعتبر أهم وأصدق معيار على دور المثقفين خلال فترة العقدين الماضيين . ونتحيز لهذا المعيار على اعتبار أن تأثير السلطة المهيمنة فعال وخطير فى صياغة التوجهات الإنمائية والقيم والأفضليات فى الأقطار العربية ، وهو فى الوقت ذاته المعيار الذى نتخذه لقوى الإصلاح والتطوير والتنوير للأوضاع القائمة .

وبعبارة أخرى .. فإننا نعـــرِّف المثقف – تمييزاً له عن المتخصص أو الخبير – بأنه تلك الطاقة البشرية التى تنشد دوماً حالة أفضل من الحالة الراهنة ، وأنه يسعى دائماً من خلال قنوات التعبير والتنظيم أن يحاور السلطة ، وأن يؤثر فى الرأى العام على مختلف

مستوياته نحو الاقتناع بآرائه ومواقفه ، ومن ثم الاهتداء بها فكراً عاماً وسلوكاً اجتماعياً مقبولاً .

وبهذا يصبح المثقف طاقة فى التغيير ، ومن ثم فلا يدخل فى نطاق المثقفين من اتخذوا وسائل تعبيرهم بالكلمة أو الصورة أو بالنغم أو بغيرها أداة لتبرير الأوضاع الراهنة ، ومسايرة السلطة. ومن هنا ترتفع مع التثقيف رايات الحرية والعدالة والتطوير والإبداع ، وتغدو المعرفة مقترنة بالفعل ، كما تظهر متعددة الأبعاد ، فسيحة الرؤية ، تنشر إرادة التحسين المستمر وأسلحة المقاومة للطغيان والاستبداد فى مختلف صوره. ولعل العلم الاجتماعى بتفريعاته المختلفة ينبغى أن يكون أداة لسبر أغوار الواقع وتفاعلاته لا لمجرد رصدها فحسب ، وإنما لمعرفة تشوهات العلاقات الاجتماعية والسعى إلى تحويرها وتحويلها ؛ لكى تكون إطاراً دافعاً لتكوين وعى مشترك لبدائل التحسين والتطوير لأحوال الإنسان فى مجتمعه .

والحكم على موقف المثقفين وما يفرزونه من غذاء ثقافى ، يتعرض لما يتعرض لـــه منهج حياتنا عامة من اختلال وفقدان للهوية المرجعية وللتوجهات الأساسية فى الفكر والفعل . وفى هذا السياق ظهرت مصطلحات أهل الثقة وأهل الخبرة فى السياسة والاقتصاد والمجتمع ، ومصطلحات المثقف الثورى والمثقف العضوى ، ومثقف السلطة، والمثقف السلفى ، والمثقف الإسلامى ، إلى جانب مثقفين يصلون أنسابهم بالمذاهب الليبرالية والاشتراكية والديمقراطية والماركسية. وهناك من المثقفين من يسفهون أولئك جميعاً ، وكأنما يرون الحياة نوعاً من التيار الذى لا يستطيع الإنسان أن يغير دفعة اندفاعه أو اتجاه ضغوطه . وهو رد فعل فى نظرهم لفشـــل كل تلك الأطر المرجعية الثقافية ؛ أو لأنها لم تعد توفر الدافعية والقناعة للمواطن العربي. ولعلنا فى هذه اللحظة التى نحرر فيها هذه الأسطر تبدو "خريطة الوطن العربى فضيحة" كما يقول الشاعر نزار القبانى ، وفى حالة انشقاق فاضح ، كما تبدو ثقافته كذلك أكثر انشقاقاً وانفصاماً .

وتسود الوطن العربى حالياً توجهات ثقافية ارتبطت بالقبلية والعشيرة، ممزوجة بنسب متفاوتة بأفكار ليبرالية ، سواء فى الاجتهاد الفقهى أو فى الاقتباس والاقتداء بالحضارة الأوربية الغربية .

والواقع أنه منذ منتصف السبعينيات ، ما تزال غشاوات هذه الخلطات والاضطرابات الثقافية ممتدة حتى اليوم، إذ تتلبد سماء الثقافة فى الوطن العربى بسحابات قاتمة بعضها يمطر إحباطاً ، وبعضها ينذر بسيل من الغضب اليائس .

ويتوزع المثقفون على جبهة عريضة من الرؤى والمواقف والأحزاب والتيارات . ومنهم الصادقون مهما تعرضـــوا له من تضحيات ، ومنهم الانتهازيون والمراءون سعياً وراء المال والنفوذ . ومع ذلك يؤكد كاتبنا الكبير عبد المعطى حجازى دور المثقفين فى صياغة الوعى وفى التأثير فى الأحداث ، ويستطرد قائلاً: "لكن ذلك لا يتاح عادة إلا فى مناخ الحرية والديمقراطية. ولذلك كان من رذائل الاستبداد تحجيم دور المثقفين وعزلهم أو إفسادهم بشراء ضمائرهم إلا القلة الصامدة التى تتعرض عادة للاضطهاد" .

وتختلف الآراء حول موقف المثقفين وأدوارهم من الأزمة الحضارية العربية ؛ حتى يصل الأمر إلى القول بأن مصدر الخلل يكمن فى التوجهات التجارية والسلعية التى ظهرت فى الإنتاج الثقافي. ويعزو فريق آخر سبب التردى الثقافى فى كثير من الحالات إلى الخلط بين مقومات الثقافة المولدة للوعى ومقومات الترفيه والإمتاع والمؤانسة والتخدير وتأثيرات العولمة فى رسائل فضائياتها .

ومهما يكن الأمر .. فإن الغذاء الثقافى للمواطن العربى يمثل أزمة حادة لا تقل فى تشرذمها وانفصامها عن الواقع السياسى للأمة العربية ، بل ولا تقل فى فقرها عن تزايد جيوب الفقر والبطالة فى الواقع الاجتماعى ، بل وهى كذلك لا تقل ترديا عن انتشار التلوث ، بمختلف صوره فى بيئاتنا المترامية بقراها وحواضرها فى أرجاء وطننا العربى .

(٤) بين نزعات القطرية وفرض الديمقراطية بالقوة

عقد منتدى الفكر العربى فى عمان ندوة بعنوان (أسس تقدم الوطن العربى فى القرن الحادى والعشرين) فى الفترة من ٨-٩ ديسمبر ٢٠٠٣، وقدمت فيها أوراق حول واقع الأمة العربية الراهن، ومنهجيته (تقدم المجتمع العربى وتطويره، واستشراف مستقبل الوطن العربي، وكيفية تحقيق تقدم الوطن العربي). ودارت حول هذه الأوراق مناقشات هادئة أحياناً وعاصفة أحيانًا أخرى من منظور الجدل الفكرى .

ولا يتسع المجال هنا لإبداء ما عَنَّ لنا من ملاحظات حول تلك الأوراق والمناقشات .. إلا أن معظم محاورها وأجوائها قد تجاهلت أو مرت مرور الكرام على ما تعرض له الوطن العربى من حروب وأحداث سياسية منذ حـــرب الخليج الأولى فى أول التسعينيات، وما تلاها من حرب الخليج الثانية، والحصار الاقتصادي، وتهديدات الهيمنة الأمريكية ، امتدادًا إلى غزو أفغانستان ثم العراق ، واحتلالها بالقوة العسكرية فى أعقاب أحداث سبتمبر ٢٠٠١ . وتتدافع الأحداث فى إطار إعلان الرئيس بوش الحرب على الإرهاب العالمى بالإرهاب الأمريكي، وفى أى موقع من العالم، وبخاصة فى دول الشر المارقة ومعظمها فى الشرق الأوسط، حتى نصل إلى قانون محاسبة سوريا، بعد أن أنذرتها الغارة الإسرائيلية على أرضها دون مبرر يذكر .

وتلك الحروب والأحداث قد خلقت وقائع وعلاقات وتحديات وأحزانًا جديدة فى معطيات المجتمع العربى ، وعلاقاته بالدول الطاغية واللاهثة نحو استتراف موارد العرب ومن أهمها ضمان السيطرة على الموارد النفطية . ومن بين تداعيات الموقف منذ أحداث سبتمبر ، ما حدث بين الأقطار العربية من تشزدم ، وانكفاء على مصالحها الذاتية الضيقة ، ومن خلافات فى مواقعها من ناحية قضايا الحرب ضد الإرهاب ومعانيها ودلالاتها .

وأيا ما كان هذا الإغفال للواقع الجديد والخطير فإن كل أوراق المؤتمر كانت تدور فى الإطار الكلى للوطن العربى والمجتمع العربى ؛ من أجل تعظيم القواسم المشتركة وما يجمع بين أقطاره، وما يخفف من حدة التباين واتساع الشُّقة واضطراب الأولويات فى التوجه القطرى وفى التطوير المستقبلى . بيد أن ورقة واحدة لمفكر قدير كنا نعتبره (عروبيا قوميا) فى كتاباته السابقة قد تحول إلى داعية للانكفاء القطرى ، وإلى الانصراف نحو الوطن الدولة فى حدودها السياسية. ويدلل على قيمة هذا المدخل فى الإصلاح بأن ما أنجزته التجارب القطرية فى تحديث مجتمعاتها من نهضة تعليمية وفكرية وعمرانية إنما تحقق قبل ظهور موجات (الأيديولوجيا الوحدوية ، والانشغال بالمعارك والقضايا القومية والدينية الكبرى) ، ومنها وما تلاها قد أدت نكبة عام ١٩٤٨ من أحداث عربية كبرى، إلى انصراف القطرية عن بناء الوطن العربى من أجل المعارك القومية وإلى توالى الترديف القطرى والقومى معا .

ويؤكد الكاتب أن (الوحدات الوطنية سواء كانت طبيعية من إرث التاريخ أو مصطنعة من فعل الاستعمار تمثل المجال الحياتى الوحيد الذى يعيشه العربى ويربى فيه أولاده) ويتفاعل من خلاله مع جيرانه ومع العالم ، وهو الذى (يتعلم فيه قيم الوطنية والولاء والعمل والإنتاج) متجاهلاً بعمد ما جرى بالأمس وما يجرى حاضرًا ومستقبلاً من علاقات التعاون بين الأقطار العربية، بطريقة مباشرة أو من خلال المنظمات العربية الإقليمية أو الدولية .

ويشير الباحث إلى ضرورة فك الالتباس بين مفاهيم الوطن والأمة والقومية والإسلامية، كما لو كانت متعارضة أو متناقضة. وينهى تحليله إلى أن المدخل إلى مجال التأثير الفعلى والواقعى لصياغة المستقبل العربى مناطه وبؤرته ساحة الوطن، الوطن الصغير المتحدد لكل شعب عربى ... أما إغفال ذلك بدعوى الانشغال بالمعارك والقضايا القومية والدينية الكبرى عن بعد، فقد أثبتت التجارب التاريخية أنه لا يصب فى صالح هذه القضايا ؛ بل إنه فى الوقت ذاته قد ترك الوطن الصغير وشئونه مهملة (إن لم تؤد إلى تمزيقها وتفتتها) .

ولسنا هنا – كما أسلفت – فى موضع مناقشة الباحث فى وجهة نظره الخاصة بالدعوى إلى انعزال كل قطر / وطن عن بقية هموم الأقطار العربية الأخرى وقضاياها العامة، بل وما يجرى فى العالم الذى غدا فى تأثيراته الجارفة التى صح وصفها بالقرية الكونية وقد ارتبط ذلك بقيام تكتلات إقليمية دفاعًا ووقاية للحفاظ على مصالحها إزاء تحديات النظام العالمى الجديد ، ويقتصر هدفنا فى هذا المقال أن نشير إلى هذا النـــزوع القطرى ، الذى ترتب على ما ساد الوطن العربى من إحباطات سوف تزيدها توجهات الانكفاءات القطرية إحباطًا وضعفًا ، ويفتح الأبواب على مصاريعها لاستغلال موارد كل من أقطار هذا الوطن .

ومن المصادفات العجيبة أنه فى تلك الفترة نفسها كان الدكتور/ إسماعيل صبرى عبد الله يتحدث من منبر مؤسسة شومان فى عمان محذرًا من نزعات القطرية ونزواتها ، داعيا إلى ضرورة السعى الجاد والحثيث إلى ترسيخ دعائم السوق العربية المشتركة ، ومستنكرًا فرض الديمقراطية بالقوة . وعلى هامش المؤتمر وفى إحدى الأماكن المخصصة للأوراق والنشرات يقع النظر على نشرة (المجتمع المدنى العدد ١٠٨ نوفمبر ٢٠٠٣) ، والتى يصدرها مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية. ومن أول ما استرعى انتباهى ما حدث من تغير فى أسماء محرريها واختفاء الأسماء الشهيرة اللامعة ، التى كان يتألف منها مجلس أمنائه بعد أن قدموا استقالتهم منه لأسباب معروفة، ذكَّرتنى بالاستقالة التى قدمتها مع صديقى الجليل المرحوم د. أســـامة الخولى من ذلك المجلس منذ عشر ســـنوات على ما أذكر . بيد أن ما شدنى حقًّا ثلاثة عناوين كبيرة على غلاف المجلة تشير إلى المضامين التى تعالجها المقالات فى هذه النشرة وهى : المذعورون من الديمقراطية ، صدمة كبيرة لأعداء التغيير : الشعب العراقى يصوت لصالح بقاء القوات الأمريكية، ثم خطاب بوش عن الديمقراطية فى الشرق الأوسط ، وعلى الغلاف صورة معـــبرة للرئيس بوش . وهـــذه العناوين الثلاثة متســـقة الدلالة فيما يحتضـــنه مركز ابن خلدون من رسالة ، تزعم بأنها السبيل والمنقذ من الضلال فى الأوضاع المتردية فى الوطن العربى ، وكأننا نقرأ عناوين مجلة أمريكية تدافع عن سياسة بوش الخارجية .

وسوف أركز على قضية الديمقراطية التى جاءت فى كلمة العدد التى يصوغها (المحرر) بعنوان (يسألونك عن التغيير ... قل هو ليس من أمر شعبي)، وإنما مِنْ أمر مَنْ يا تُرى؟ أتابع قراءة المقال وفيه يشير إلى العاملين الرئيسيين فى إحداث التغيير ، إحدها : الضغوط الداخلية شعبية أو نخبوية ، وثانيها نتيجة لتهديدات خارجية..

ونظرًا لإخفاق كل المحاولات الشعبية الدافعة إلى التغيير من الداخل .. فقد عجزت عن أى تحريك للواقع رغم كل ما بذلته من جهود ، كذلك تم تغييب القوى النخبوية من ساحة المقاومة بالتهديد والترغيب والمنح والمنع .

وهنا يأتى القول الخلدونى الفصل لحل هذه الإشكالية فى الواقع العربي، كما يعتقده المحرر بقول صاحبنا، أما قد سدت الطرق الداخلية أمام التغيير : (إذًا فليس هناك من محرك حقيقى نحو إجبار السلطة على التغيير إلا عن طريق الضغوط والتهديدات الخارجية . ومن هنا نستطيع أن نقدر خطاب بوش الأخير نحو تدعيم الديمقراطية فى الشرق الأوســـط ، ومن هنا أيضًا ندعو الجميع نحو تبنى خطاب مصلحى متعقـــل ، نحو ما يأتينا من الخارج من مساعدات ، تعزز مسيرتنا الحقيقية لتفعيل تساؤل : كيف تحكم مصر من جديد؟) وهكذا يعود مركز ابن خلدون طالباً المساعدة من الخارج لتكون أداة محلية لفاعلية التهـــديد الخارجى !! وكأن شيئًا لم يحدث ، وبراءة الكلمات فى مقولاته .

وفى انتظار الديمقراطية الضاغطة والوافدة من الخارج ،قرأت فى كتاب (روبرت ماير) بعنوان (النوم مع الشيطان) الصادر عام ٢٠٠٣ ومؤلفه من رجال المخابرات الميدانية سابقًا ما يوضح نوع الديمقراطية المتوقعة من أمريكا . يقول المؤلف إن نوع الديمقراطية التى نعتبرها مناسبة لدول الشرق الأوسط ، شعارها (إن الديمقراطية ستعالج كل شي .. عليك أن تقنع الأسرة الحاكمة أن تتخلى عن قدر من سلطتها، وأن تعاون وتهدئ الأمراء الذين ينشدون الإصلاح ، وقد تنشئ نموذجًا صغيرًا ظريفًا لبرلمان ، وأن تحاول الوصول إلى توافق مع أولئك المحرضين بمنحهم مقعدًا أو مقعدين فى الوزارة، وأن

تسمح بتشكيل حزبين أو ثلاثة من الأحزاب السياسية ، وأن تنفق بعض الأموال لتزييت عجلة المعوقات .. وأخيرًا عليك أن تبعث بالسيد/ جيمى كارتر إلى المنطقة لرصد ومراقبة الانتخابات ص٢٠١). ومن أعجب معالم هذا الكتاب التى لم أر مثلها فى أى كتاب أمريكى آخر كمية السطور والفقرات المطموسة بالسواد لكى لا تُقرأ !!

وأغلب الظن أن هذه هى الديمقراطية التى يريد أن يحققها الغزو أو التهديد الأمريكى فى الشرق الأوسط، ليس من أجل عيوننا ، وإنما كما يرى مؤلف هذا الكتاب أن نتيح لأمريكا أن يظل العرب يدفعون تكاليف حروبها فى المنطقة، ويشترون السلاح منها، بل وتحملهم بعض تكاليف غزواتها الخارجية ، كما حدث فى البوسنة ونيكاراجوا، ويخضعون لمطالب شركات كارلايل وإكسون وميكروسوفت وبوينج وهاليبيرتون ، ويدعمون الانتخابات الأمريكية ذاتها بأموالهم.

وفى عبارة ساخرة يتساءل المؤلف عما إذا كانت إحدى خطابات كولن باول فى جامعة من الجامعات الأمريكية والتى لم تمتد إلى أكثر من نصف ساعة ، والتى أشار فيها إلى الصـــداقة مع إحدى الدول العـــربية، قد جرى دفع مكافأتها التى قيل إنها بلغـــت (٢٠٠) ألف دولار من أموال إحدى وزارات الدفاع العربية . وفى ختام حديث المؤلف يشير إلى ما تردد من ضرورة إرساء الديمقراطية فى الشرق الأوسط ، والتى أصبحت كما يقول من العبارات التى تلوكها ألسنة المسئولين الأمريكيين فى كل مناسبة كدواء يداوى من كل البلاوى ، ثم يعاود نقد الذات ليقول : (إنه لكى نمكن هذه المنطقة من سيادة القانون ، فإن ما يساعد على ذلك أن نفرض سيادة القانون على أنفسنا، كأن نعمل على تطبيق قانون ممارسة الفساد الأجنبي ، والامتناع عن قبول الرشاوى ، ووضع حد لتلك التقاليد التى منها ما أن يتقاعد أحد كبار المسئولين من عمله يوم الجمعة فى الحكومة الأمريكية حتى يجد نفســـه قد انتظم فى عمل يوم السبت فى حكومة أجنبية..) .

كذلك بدعوى المؤلف إلى الاعتراف بالحقائق فى السياسية الخارجية حتى نتمكن من معرفة ما يحدث بين أمريكا وبين الدول الأخرى من معاملات، وألا تكون تلك السياسة بما فيها من مصالح عامة وشخصية رهينة دائما بتدفق البترول من الشرق الأوسط، وبالتحكم مستقبلاً فى احتياطاته . ولعل هذا هو المضمون الحقيقى الضمنى فى خطاب بوش فى ٦ نوفمبر (٢٠٠٣) ؛ إذ يقول (إنه من الضرورى) إن يجرى اختبار التزامنا بالديمقراطية فى الشرق الأوسط ، وهو محور اهتمامى اليوم ، وينبغى أن يكون محور اهتمام السياسة الأمريكية لعقود قادمة، وأن الديمقراطية لم تتجذر فى كثير من بلدان الشرق الأوسط ، وهى دول ذات أهمية استراتيجية عظيمة ونتساءل أهمية لمن ولماذا وكيف ؟.

هذه فى تقديرى خلفيات التدخل ودوافعه الظاهرة والمستترة فى شئون الشرق الأوسط بدعوى محاربة الإرهاب وإشاعة الديمقراطية بين ربوعه .

نعـــود إلى دعوى قبول الاحتلال من أجل الديمقـــراطية التى أطلقتها مؤسسة ابن خلدون فى ترحيبها بفرض الديمقراطية فى أرجاء وطننا ، العربى ولو بالقوة المسلحة كما تزعم من غزوها للعراق . ونتساءل عن العنوان الثانى على صفحة غلاف (المجتمع المدنى) وهى (الشعب العراقى يصوت لصالح بقاء القوات الأمريكية) ، ويقرر أن هذه من نتائج استطلاع رأى أجراه مركز الدراسات النفسية فى بغداد ، ومن خلال دراسة أجرتها وكالة رويتر . والشك مبرر فى نتائج أى دراسات أو استطلاعات للرأى فى هذه المرحلة من وجود القوات الأمريكية على أرض العراق. وليس من المتوقع أن تذاع أى نتائج فى غير صالحها !! ولا نريد أن نستطرد أى شعب وأى عينة وأى أدوات استخدمت فى هذا الاستطلاع مما تحتم شروط البحث العلمى لمصداقية نتائجه .

وفى إحدى المناقشات وفى ختام المؤتمر ، جرى تصفيق المشاركين على ضرورة مقاومة الاحتلال الأجنبي ، واعتبارها مهمة من مهمات المثقف العربى ، وبيان الزيف فى دعاوى القوة المحتلة مهما كانت براقة أو إنسانية . ويأخذ مدير مركز ابن خلدون

الكلمة لبيان أن بعض الشر أهون من بعض ، وأن الاحتلال الأجنبى قد يكون أداة للتحرير ووسيلة للتخلص من سيطرة الحاكم المطلق . وفى هذه الصدد يذكِّر المتحدث بأن الشعب المصرى فى نضاله ضد الاحتلال البريطانى كان يهتف (الاحتلال على يد سعد ، ولا الاستقلال على يد عدلى) .

ولقد عجبت من أن أحد المشتغلين بعلم الاجتماع السياسى حين يقرأ هذه التعبيرات بدلالاتها الحرفية، دون أن يدرك ما وراء المبالغة فيها وافتراض المستحيل فى أحد طرفيها مما هو معلوم بالضرورة، أى إنه ليس للاستقلال ضمان إلا أنه لا يكون إلا على يد سعد زغلول، وليس على يد عدلي. وقد أراد صاحبنا بأن ينصحنا بقبول الاحتلال الأجنبى للعراق والذى بدأت قوى المقاومة تزعزع سطوته وتكبده خسائر فادحة . وتذكرنى مقولة الشعب المصرى ، وقد أساء المتحدث فهمها وتوظيفها فى تمسكه المطلق بزعامة سعد، بقول الشاعر:

لا تسقنى ماء الحيـــاةِ بذلةٍ بل فاسقنى بالعز كأسَ الحنظلِ

والمضمون الحقيقى فى هذا البيت يكمن فى التمسك بالعز والكرامة مهما واجه المرء من صعوبات، ومهما عانى من تضحيات، وليس القبول بالحنظل فى مفهوم النص إلا من قبيل المبالغة البلاغية . والخلاصة التى أنشدها من التعليق على بعض ما ورد فى تلك الندوة العربية الهامة هو التأكيد على ما برز خلالها من هاجسين خطيرين ، هما : هاجس الانكفاء القطرى ، والاستسلام للاحتلال الأجنبى .

ومع تقديرنا الكامل لمطالب التطوير والتقدم على المستوى المحلى القطرى.. إلا أن عدم تجاهل مطالب التضامن والتعاون فى القضـــايا القومية سوف ترتد آثاره الإيجابية على مستوى التقدم القطرى ؛ فهو تكامل بين المستويين ؛ خاصـــة ونحن نعيش تيارات العولمة المتدفقة بوعدها ووعيدها . والهاجس الثانى يتمحور حول ضرورة عدم الإذعان أو التقبل للضغوط أو التهديدات أو الاحتلال الأجنبى أيا كانت المبررات الظاهرة كنشر الوعى الديمقراطية . ومن مسلمات العلم الاجتماعى أن فرض أى نظام على أى مجتمع

سوف يلفظه المجتمع إذا لم يكن ذلك النظام منطلقًا من وعى المواطنين أنفسهم ، ومن حصاد نضالاتهم التاريخية . وفى أحسن الحالات سوف يصبح النظام المفروض مشوهًا كليلاً، سلبياته أثر من إيجابياته وقد ينتهى كالمنبت .. لا أرضًا قطع ولا ظهرًا أبقى .

وأختم هذا المقال بتوضيح موقفنا من قضية الديمقراطية ، التى لا يمكن أن تنمو بقهرنا على شرائها ضمن سلع النظام العالمى الجديد، وصفقاتها الرأسمالية المتوحشة، وضمن خرائط للسلام فى الشرق الأوسط ، بشروط تنكر حق الشعوب فى تقرير مصيرها .. ونؤكد ما أكده ذلك الملتقى العربى ، وما صاغه من أهداف مؤتمر مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة (٢١-٢٣ ديسمبر ٢٠٠٣) ، التزامنا باستكمال (المساعى الديمقراطية التاريخية) ؛ تأسيساً على أن قضايا المواطنة والديمقراطية لا يمكن استيرادها ، كما لا يمكن إعادة إنتاجها . وعلينا أن نواصل جهودنا (فى عملية ديمقراطية حوارية تقوم بها القوى الوطنية لبناء الديمقراطية ذاتها) فمن المستقر من خلال تجارب التاريخ المعاصر تشوه الديمقراطية المفروضة عن غير أسلوب ديمقراطى وطنى معتمد على جهودنا الوطنية ، فى مساعيها لإرساء نظام ديمقراطى دينامى متطور ، ساعية إلى أن تقيم مؤسساته بحيث (تستوعب مستجدات الساحة العالمية ... وتجديد أصولنا الحضارية ورؤيتها الإنسانية) .